

# مشروع قانون المالية لسنة 2022

### تقرير حول المؤسسات العمومية و المقاولات العمومية

«... إن النموذج التنموي يفتح آفاقا واسعة، أمام عمل الحكومة والبرلمان، بكل مكوناته.

والحكومة الجديدة مسؤولة على وضع الأولويات والمشاريع، خلال ولايتها، وتعبئة الوسائل الضرورية لتمويلها، في إطار تنزيل هذا النموذج. وهي مطالبة أيضا، باستكمال المشاريع الكبرى، التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية، التي تحظى برعايتنا.

وفي هذا الإطار، يبقى التحدي الرئيسي، هو القيام بتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية، طبقا لأفضل المعايير، وفي تكامل بين القطاعين العام والخاص.

وهو نفس المنطق، الذي ينبغي تطبيقه، في تنفيذ إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، والإصلاح الضريبي، وتعزيزه في أسرع وقت، جميثاق جديد ومحفز للاستثمار.

وموازاة ذلك، يجب الحرص على المزيد من التناسق والتكامل والانسجام، بين السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها.

«...

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك نصره الله في الثامن من أكتوبر 2021 أمام البرلمان، مناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة.

ملخص تنفيذي	1
الجزء الأول: مكونات وأداء المحفظة العمومية	9
	9
1.1. مكونات المحفظة العمومية	9
2.1. تطور المحفظة العمومية	9
3.1. التوزيع القطاعي والمجالي للمحفظة العمومية	10
و-يي 2. مؤشرات أداء المؤسسات والمقاولات العمومية	12
1.2. المؤشرات الاقتصادية والمالية	12
2.2. الاستثمارات	16
3.2. التحليل حسب التوزيع الجهوي	18
3. العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية	18
1.3. التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية	19
2.3. الرسوم شبه الضريبية المخصصة للمؤسسات والمقاولات العمومية	21
3.3. مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الميزانية العامة للدولة	22
الجزء الثاني: المؤسسات والمقاولات العمومية في خدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد	24
1. تطور شبكات البنيات التحتية	24
1.1. شبكة النقل	24
1.1.1. النقل عبر الطرق السيارة (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)	24
2.1.1. النقل السككي (المكتب الوطني للسكك الحديدية)	25
3.1.1. النقل الجوي (الخطوط الملكية المغربية)	26
4.1.1. النقل الحضري	27
1.4.1.1. شركة الدار البيضاء للنقل	27
2.4.1.1. شركة ترامواي الرباط-سلا	28
2.1. البنية التحتية للموانئ والمطارات	29
1.2.1. الوكالة الوطنية للموانئ	29
2.2.1. الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	30
3.2.1. الناظور غرب المتوسط 2.1. 1.2. الناطور غرب المارات	31
4.2.1. المكتب الوطني للمطارات 2 منظم الدروات المساري المسارات	32
2. تفعيل الاستراتيجيات القطاعية 1. يانيادية	33
1.2. الفلاحـة 1.1.2 - تاتيمة الغلامة	33
1.1.2. استراتيجية التنمية الفلاحية 2.1.2 مكالة السرية الفلاحية	33
2.1.2. وكالة التنمية الفلاحية 2.1.3 بالكات بالمستقبل الفلام	34
3.1.2. المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي 4.1.2. الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	35
4.1.2. الوفالة الوطنية للمحافظة العفارية والمسح العفاري والخرائطية 2.2. الطاقة والماء والمعادن	35
2.2. الطاقة وإماء والمحادل	36

36

37

1.2.2. الفوسفاط

2.2.2. المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

.3.2. تنمية الطاقات المتجددة (الوكالة المغربية للطاقة المستدامة "مازن")	38
.4.2. إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب	40
.1.4.2. المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	40
.2.4.2. وكالات التوزيع	42
.3. السياحة (المكتب الوطني المغربي للسياحة)	43
.4. الخدمات البريدية والسمعية-البصرية	44
.1.4. البريد	44
.2.4 المجال السمعي البصري	45
.1.2.4 الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	45
.2.2.4 شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم)	46
. تعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي	47
.1. التربية والتكوين المهني والصحة	47
.1.1. الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	47
.2.1 الجامعـات	48
.3.1 مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	48
.4.1. المراكز الاستشفائية الجامعية	50
.2. الاحتياط الاجتماعي	50
.1.2. الصندوق المغربي للتقاعد	50
.2.2. الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	52
.3. التنمية المجالية والحضرية والإسكان والتهيئة	54
.1.3. تنمية العالم القروي	54
.1.1.3. برنامج الكهربة القروية الشاملة	54
.2.1.3. برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة العالم القروي	54
.2.3. وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق	55
.3.3. مجموعة التهيئة العمران	56
.4.3. شركة "الرباط للتهيئة"	57
.5.3. وكالة وشركة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا	57
.6.3. شركة الدار البيضاء للتهيئة	58
.4. إنعاش العرض المغربي لصادرات المنتجات الفلاحية (المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات)	58
. الصناديق والمؤسسات المالية العمومية	59
.1. صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	59
.2. صندوق التجهيز الجماعي	60
.3. صندوق الإيداع والتدبير	61
.4. القرض الفلاحي للمغرب	62
.5. الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة (صندوق الضمان المركزي سابقا)	62
جزء الثالث: تفعيل الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية	64

64

1. إحداث وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار

64	2. القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية
	3. إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات
67	لعمومية
69	4. تتبع تفعيل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية
	N Strate and Water to the first through the firs
72	لجزء الرابع: تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال - النفسية خالية تنسط المسلمة المسلمة المسلمة المسلمة في تحسين مناخ الأعمال
72	1. الرفع من فعالية تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز التفاعلات بين القطاعين العام والخاص
72	1.1. تكريس المنهجية التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية
73	2.1. تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية
74	3.1. رقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عنها
75	4.1. التنميط المحاسباتي وتجميع الحسابات ومهنة المحاسبة
75	1.4.1. تحديث الإطار المحاسباتي الوطني
75	2.4.1. إرساء منظومة لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية
75	3.4.1. إصلاح المجلس الوطني للمحاسبة
	4.4.1. إصلاح القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية
75	لمحاسبين المعتمدين
76	5.1. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص
76	1.5.1. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مخطط الإقلاع ما بعد كوفيد-19
76	
77	
79	6.1. الخوصصة وتفويت الأصول
79	1.6.1 السياق
80	
80	3.6.1. برنامج 2021
	.4.6.1 برحمني دروء 4.6.1 الآفاق
80	
81	2. تعرير حكامه وشفافيه الموسسات والمفاولات العمومية 1.2. مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية
81	
82	2.2. تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية 2.3. تعديد مرايات التراث قريبا غلب
82	3.2. تعزيز عمليات التدقيق الخارجي 2. ما مناسخة على المالخي التساية المالية
83	4.2. إرساء منظومة تتبع مخاطر المؤسسات والمقاولات العمومية 5
84	5.2. تعزيز آليات التدبير

#### ملخص تنفيذي

يعتبر قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية فاعلا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، خاصة من خلال إسهاماته المتعددة في الاستثمارات الاستراتيجية وتطوير البنيات التحتية والخدمات العمومية وكذا في إشعاع المغرب على الصعيدين الجهوي والدولى.

وتطبيقا للتعليمات الملكية السامية المتضمنة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 وفي الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2020 وخلال المجلس الوزاري المنعقد في 14 أكتوبر 2020، عرف هذا القطاع إطلاق برنامج إصلاح عميق يضع أسس مقاربة جديدة لحكامة وتدبير ومراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك من خلال المحاور التالية:

- الإصلاح العميق والمراجعة الجوهرية والمتوازنة للقطاع العام؛
- إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار كركيزة أساسية في تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي للبلاد التي أعلنها جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة.

من جهة أخرى، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، تم وضع النموذج التنموي الجديد الذي يدعو إلى جعل المؤسسات والمقاولات العمومية محركا للتنمية الاقتصادية ولتحسين التنافسية الهيكلية وقاطرة للقطاع الخاص من خلال هيكلة المنظومات التنافسية في القطاعات الاستراتيجية وفاعلين ملتزمين على مستوى التنمية الترابية يتحملون مسؤولياتهم عن الأثر الاجتماعي والبيئي لمبادراتهم. ويمكن أيضا للمؤسسات والمقاولات العمومية أن تلعب دورا رئيسيا في الخروج من أزمة كوفيد-19، خاصة فيما يتعلق بالإنعاش الاقتصادي. كما أن هذه الهيئات مدعوة إلى تعزيز استقلاليتها المالية عبر تعزيز نجاعة أدائها والحد ما أمكن من لجوئها إلى إعانات وضمان الدولة.

وقد حث التقرير حول النموذج التنموي الجديد، الذي تم إعداده من طرف اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي والذي تم عرضه على أنظار جلالة الملك بتاريخ 25 ماي 2021، المؤسسات والمقاولات العمومية على مضاعفة جهودها بغية مواكبة دينامية الإصلاحات التي انخرطت فيها بلادنا.

ويوصي هذا التقرير كذلك، بتسريع ورش مراجعة السياسة المساهماتية للدولة من خلال تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وإعادة هيكلة المحفظة العمومية من أجل ضبط قيادتها والشروع في إصلاح عدد من القطاعات الأساسية (الطاقة والماء واللوجستيك والقطاع المالي...) بغية ضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين بأقل تكلفة وتعزيز تنافسية النسيج الإنتاجي.

وفي هذا الصدد، أعطى جلالة الملك نصره الله تعليماته للحكومة ومختلف الفاعلين والمؤسسات، كل في مجال اختصاصه، من أجل المشاركة والمساهمة الفعالة في تنفيذ التوصيات الوجيهة التي وردت في تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي.

وفي إطار تنزيل التوجيهات الملكية السامية، قامت الحكومة بإعداد النصوص التالية المرتبطة بالقطاع العام:

- القانون رقم 20-76 القاضي بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 يناير 2021؛
- القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والذي تم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 26 يوليوز 2021؛
- القانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية والذي تم نشره كذلك بالجريدة الرسمية بتاريخ 26 يوليوز 2021.

وقد أكد رئيس الحكومة التزامه بإعطاء الأولوية لتنفيذ البرنامج الملكي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك في معرض تقديم البرنامج الحكومي الذي تم التصويت عليه بتاريخ 13 أكتوبر 2021 من طرف مجلس النواب، حيث التزمت الحكومة من خلال

هذا البرنامج بتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار باعتباره رافعة لتنويع وتجويد وتثمين الإنتاج الوطني وتنزيل إصلاح شامل للمؤسسات والمقاولات العمومية وكذا التسريع بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

كما يجب التذكير أنه قد تم الحث من خلال منشور رئيس الحكومة رقم 14/2021 الصادر بتاريخ 9 غشت 2021 ومنشور الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية رقم 1509 بتاريخ 24 شتنبر 2021 على مواصلة الجهود التي من شأنها التخفيف من آثار أزمة كوفيد- 1509 وتوطيد أسس إنعاش اقتصاد البلاد وتسريع تنزيل إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الإدماج وتعميم الحماية الاجتماعية وتقوية الرأسمال البشري. كما تم التأكيد على إضفاء المزيد من الدينامية على القطاعات المنتجة وتحسين أدائها والرفع من قدرتها على خلق القيمة المضافة، خاصة من خلال عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص موازاة مع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار.

وهكذا، تم تحديد الأولويات الأربع لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2022 فيما يلي:

- توطید أسس إنعاش الاقتصاد الوطنی؛
- تعزيز آليات الإدماج والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية؛
  - تقوية الرأسمال البشري؛
  - إصلاح القطاع العام وتعزيز آليات الحكامة.

ومن جهة أخرى، فقد خلف الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19 آثارا متباينة على قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك حسب طبيعة أنشطة هذه الهيئات، حيث عرفت بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ركودا في نشاطها (الشركة الوطنية للنقل الجوي-الخطوط الملكية المغربية والمكتب الوطني للمطارات...) أو انخفاضا حادا في الطلب تلاه استئناف تدريجي لحجم النشاط (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للسكك الحديدية...)، بالإضافة إلى صعوبات أخرى، همت على الخصوص تأجيل استخلاص الديون أو التأخر في تحصيلها (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالات المستقلة للتوزيع...) وانخفاض الاشتراكات الاجتماعية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي...) وتراجع رقم المعاملات (شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية –صورياد دوزيم). كما تأثرت مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى بشكل أقل حدة (الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة تدبير ميناء طنجة المدينة ومارشيكا ميد...).

ولمواجهة هذه الوضعية، اتخذت الدولة إجراءات لدعم المؤسسات والمقاولات العمومية المتضررة بغية التخفيف من آثار الجائحة على أنشطتها وضمان استمرارية خدماتها وسداد ديون ممونيها، خاصة فئة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

واتخذت إجراءات الدعم شكل ضمانات القروض طبقا للتشريع الجاري به العمل، وذلك بغية تمكين المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية من مواصلة إنجاز برامجها الاستثمارية والتنموية (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطني للسكك الحديدية والوكالة الوطنية للموانئ والخطوط الملكية المغربية...). كما همت إجراءات الدعم عمليات تعبئة قروض تتكفل الدولة بتسديد أقساطها وذلك مقابل تصفية دين الضريبة على القيمة المضافة (1.500 مليون درهم بالنسبة للمكتب الوطني للسكك الحديدية) وضخ تمويلات لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي توجد في وضعية مالية حرجة، خاصة الخطوط الملكية المغربية (الزيادة في الرأسمال بمبلغ 3.400 مليون درهم، منها 1.900 مليون درهم كمساهمة من قبل الدولة و1.500 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية) وشركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) التي استفادت من إعانة مالية قدرها 65 مليون درهم إضافة لمساهمة في الحساب الجاري الدائن للدولة المساهمة قدرها 200 مليون درهم.

كما تم حث هذه المؤسسات والمقاولات العمومية على القيام بعمليات إعادة الهيكلة اللازمة لتعزيز توازنها المالي ودمومتها.

\*\*\*\*

وفي هذا السياق، فإن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة، بالنظر إلى الدور الحاسم الذي تلعبه في تنفيذ السياسات العمومية وتنزيل الاستراتيجيات القطاعية، إلى الانخراط في إطار هذه الدينامية التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك نصره الله وذلك من خلال دورها المحوري في مواجهة الآثار التي خلفها وباء كوفيد-19 وفي تحقيق مستويات جديدة من التنافسية والنمو في إطار النموذج التنموى الجديد.

وتتكون المحفظة العمومية من 225 مؤسسة عمومية و44 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة بالإضافة إلى 498 شركة تابعة أو مساهمات عمومية. وتعرف هذه المحفظة دينامية مستمرة ترتبط بعمليات الإحداث أو التحويل أو الإدماج أو التصفية والتي يتم تنفيذها تبعا لبرامج التطور القطاعي والاستراتيجيات العمومية والإصلاحات التي يتم إطلاقها في هذا الإطار.

وفيما يخص أداء قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وفي ظل استمرار الجائحة وتبعاتها، عرف رقم المعاملات الإجمالي للقطاع، خلال سنة 2020، انخفاضا بحوالي 7% بتراجعه من 252.98 مليون درهم سنة 2019 إلى 235.713 مليون درهم سنة 2010. كما سجلت القيمة المضافة انخفاضا نسبته 19%، حيث انتقلت من 84.778 مليون درهم سنة 2019 إلى 68.774 مليون درهم سنة 2020. وبلغت نتائج الاستغلال الإيجابية للقطاع، سنة 2020، ما يناهز 15.924 مليون درهم، أي بانخفاض قيمته 26% مقارنة بسنة 2010، في حين سجلت نتائج الاستغلال السلبية تدهورا بنسبة 120% لتنتقل من 7.051 مليون درهم إلى 15.521 مليون درهم.

وقد سجلت النتائج الصافية الإيجابية 1300 مليون درهم، أي بتراجع قيمته 13% مقارنة بسنة 2019، في حين تفاقمت وضعية النتائج الصافية السلبية بنسبة 276%، لتنتقل من 4.112 مليون درهم سنة 2019 إلى 15.474 مليون درهم سنة 2020.

أما استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية فقد بلغت خلال سنة 2020 ما مجموعه 59.033 مليون درهم، مسجلة نسبة إنجاز بلغت 84% مع تراجع قدره 17% مقارنة بأداء سنة 2019 (71.175 مليون درهم). كما تم تحيين توقعات استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2021 لتبلغ 84.075 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا نسبته 3% مقارنة بالتوقعات الأولية. وقد نتج هذا التحيين عن أشغال الاجتماعات المنعقدة آجلا للجان مناقشة ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية والأجهزة التداولية لهذه الهيئات والتي أخذت بعين الاعتبار التوقعات المرتبطة بتطور جائحة كوفيد-19 خلال سنة 2021. أما فيما يخص سنوات لهذه الهيئات والتي أخذت بعين الاعتبار التوقعات المؤسسات والمقاولات العمومية ما يناهز 92.125 مليون درهم و83.759 مليون درهم و93.759 مليون درهم، على التوالى.

ومن جهة أخرى، تتم مواصلة الجهود الرامية إلى ترشيد العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية في إطار الإصلاح الشامل للقطاع، حيث سجلت عائدات الأرباح والموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 11.118 مليون درهم دون احتساب توقعات موارد تفويت الأصول ما بين المؤسسات والمقاولات العمومية (6.000 مليون درهم) وعائدات الخوصصة (4.000 مليون درهم).

وقد بلغت إنجازات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية حتى متم شهر غشت 2021، ما قدره 12.204 مليون درهم، بينما تناهز توقعات اختتام السنة 16.374 مليون درهم، منها 10.959 مليون درهم برسم عائدات الأرباح والمساهمات و5.415 مليون درهم برسم تفويت الأصول التي تخص بالأساس عملية تفويت حصة الدولة في رأسمال شركة استغلال الموانئ (مرسى المغرب) لفائدة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى وضعية السوق المالي لا يُتوقع إنجاز أية عملية خوصصة خلال سنة 2021.

وتبلغ توقعات سنة 2022 بالنسبة لعائدات الأرباح والموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية 11.200 مليون درهم إضافة إلى مبلغ 8.000 مليون درهم برسم الموارد المتوقعة من عمليات تفويت الأصول (3.000 مليون درهم) وعمليات الخوصصة (5.000 مليون درهم).

3

دون احتساب نتائج الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى  $^{
m 1}$ 

أما فيما يخص إعانات الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2020، فقد بلغت ما قيمته 33.213 مليون درهم، خُصص منها 63% للتسيير و32% للتجهيز و5% للزيادة في رأس المال، فيما تبلغ التوقعات المحينة لسنة 2021 ما قدره 41.202 مليون درهم، تم إنجاز 61% منها عند متم غشت 2021.

ومن جهة أخرى، تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية إنجاز مخططات تنميتها بهدف تحسين جودة الخدمات للمرتفقين وتطوير البنيات التحتية الضرورية لتعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية للنسيج الاقتصادي الوطني وتعزيز الربط بين المجالات الترابية وتحسين جاذبية الاستثمارات وتقليص تكاليف عوامل الإنتاج وتقديم الدعم اللازم لتسريع إنعاش الاقتصاد الوطني.

في هذا الصدد، وفيما يخص التغطية الاجتماعية، أعطى جلالة الملك حفظه الله تعليماته السامية من أجل إطلاق الورش الاستراتيجي المتعلق بتسريع تعميم الحماية الاجتماعية لعموم المواطنين بهدف ضمان التغطية الصحية لفائدة 22 مليون مستفيد خلال الفترة 2021-2022 وتوسيع قاعدة المنخرطين في سن التمدرس خلال الفترة 2023-2024 وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد في أفق سنة 2025 لتشمل 5 ملايين مستفيد وكذا تعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المكلف بتدبير وتسيير هذا الورش الاستراتيجي بوضع مخطط عمل يرمي إلى ملاءمة آلية الإنتاج مع توسيع سلة خدماته بهدف ضمان سلاسة وجودة الخدمات المقدمة وذلك موازاة مع المعايير المعتمدة في القطاع. ويهم هذا المخطط خاصة تعزيز الموارد البشرية للصندوق وتوسيع شبكة وكالاته عبر المملكة وإصلاح نظامه المعلوماتي. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة الصندوق قد صادق على هذا المخطط الذي سيتم اعتماده في إطار مشروع عقد برنامج مع الدولة والذي سيتم تقديمه للتوقيع فور الانتهاء من إعداده.

وهكذا، فيجب أن يحدد هذا العقد البرنامج على وجه الخصوص التزامات الدولة والصندوق الكفيلة بضمان تنفيذ هذا الورش الإستراتيجي، استجابة لانتظارات صاحب الجلالة نصره الله التي أعلن عنها في الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 8 أكتوبر 2021، حيث طالب الحكومة باستكمال المشاريع الكبرى التي تم إطلاقها، وفي مقدمتها تعميم الحماية الاجتماعية التي تحظى برعاية جلالته.

فيما يتعلق بالتكوين المهني، وعلى إثر موافقة جلالة الملك حفظه الله بتاريخ 04 أبريل 2019 على خارطة الطريق التي تهدف إلى إحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات في كل جهات المملكة، فقد تم وضع أرضية مؤسساتية وقانونية ومالية لإحداث هذه المدن التي تبلغ تكلفتها الإجمالية 4.397 مليون درهم، حيث سيتم تمويلها بشكل مشترك بين كل من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والجهات والدولة. وفيما يخص إنجازات هذا المشروع، فمن المتوقع تسليم ثلاث مدن للمهن والكفاءات خلال سنة 2021 في انتظار إسنادها لشركات التدبير من أجل الشروع في استغلالها (سوس ماسة والشرق والعيون الساقية الحمراء). ومن المقرر استكمال بناء المدن الأخرى مع احترام الشروط الواردة في خارطة الطريق التي برمجت إنهاء إنجازها في أفق سنة 2023.

وعلاقة بدعم المقاولة، تم خلال سنة 2021 تحويل الصندوق المركزي للضمان إلى شركة مساهمة تحت اسم "الشركة الوطنية للضمان وقمويل المقاولة"، مما سيتيح تحديث الإطار القانوني والحكامة المنظمين لهذه المؤسسة وتوفير المرونة اللازمة لضمان عرض خدمات ملائمة يأخذ بعين الاعتبار تعدد وضعيات وظروف المقاولات وذلك عن طريق تنويع الآليات وأدوات التمويل والضمان.

وفيما يخص القطاع الفلاحي، تساهم المؤسسات والمقاولات العمومية المتدخلة في هذا القطاع بشكل مكثف في التنزيل الأمثل لاستراتيجية التنمية الفلاحية التي تم إعطاء انطلاقتها سنة 2008 في إطار مخطط المغرب الأخضر. وتبرز حصيلة هذا المخطط حتى متم سنة 2018 إنجازات فاقت الأهداف المسطرة، حيث بلغ النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الفلاحي نسبة 5,25% وارتفعت صادرات قطاع الفلاحة والصناعة الغذائية لتصل إلى 62.546 مليون درهم سنة 2020 والتي شكلت ثاني مصدر للعملة الصعبة خلال هذه السنة. وسيعرف القطاع آفاقا وتحديات جديدة بعد أن قام جلالة الملك نصره الله، بداية سنة 2020، بإطلاق الاستراتيجية الفلاحية الجديدة «الجيل الأخضر 2020-2030» والتي ترتكز على دعامتين أساسيتين تتعلق الأولى بالعناية بالعنصر البشري فيما تهم الثانية استدامة التنمية الفلاحية.

ومن جهة أخرى، ومن أجل تسريع انتعاش القطاع السياحي، قام المكتب الوطني المغربي للسياحة بتوجيه استراتيجيته لاستهداف الأسواق الرئيسية، وذلك عبر إطلاق حملات للتواصل والترويج لعلامة المغرب بالاعتماد على آلية التعاقد مع المنظمين العموميين للرحلات السياحية.

وفيما يرتبط بالقطاع السمعي-البصري وبغية تمكين بلادنا من قطب سمعي-بصري عمومي قادر على مواكبة القضايا الوطنية على نحو أفضل ومتسم بنجاعة عالية تنبني على تعزيز التكامل والتآزر بهدف إرساء نموذج متوازن ومستدام، تم القيام في ماي 2021 بإعطاء انطلاقة إصلاح مؤسساتي جديد يتمحور حول شركة قابضة عمومية للتلفزة تمتلك فيها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة برعاد عن شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) وميدي-1 تيفي. كما سيتم في مرحلة ثانية ضم فاعلين آخرين.

من جهة أخرى، تفرز التوقعات أن قطاع الفوسفاط سيعرف في السنوات المقبلة نهوا متواصلا يؤدي إلى ارتفاع متواصل للصادرات والتي ستساهم في تعزيز الدور الريادي للمجمع الشريف للفوسفاط بفضل استراتيجيته المتبعة منذ سنة 2009 والتي مكنت من تعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع سلة المنتجات المقدمة من طرف المجمع. وهكذا انتقل رقم معاملات الصادرات من 48.600 مليون درهم سنة 2020 ومن المتوقع أن يصل إلى 64.900 مليون درهم سنة 2020.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة، يواصل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة "مازن" إنجاز مخططات العمل الخاصة بهما والتي تعطي الأولوية لتطوير الطاقات المتجددة التي بلغت قوتها الإنتاجية 3.934 ميغاواط حتى متم سنة 2020 ممثلة 37% من مجمل الباقة الكهربائية.

ويتمحور مشروع إصلاح قطاع السكك الحديدية، الذي تم إطلاقه سنة 2018، حول اعتماد نموذج مؤسساتي وتنظيمي يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية من خلال الفصل بين الاستغلال التجاري وتمويل وتطوير البنيات التحتية من أجل الانفتاح على القطاع الفاص وتحسين جودة الخدمات وكذا العمل على استدامة النموذج الاقتصادي والمالي لهذا القطاع بغية ضمان رؤية واضحة فيما يخص تمويل تطوير البنيات التحتية قصد تسريع تهيئة المجالات الترابية وتعزيز شبكة الربط في البلاد.

علاوة على ذلك، تتم مواصلة أوراش هامة موازية من أجل تعزيز دور المؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية وتوطيد دورها الاستراتيجي وتحسين حكامتها، وكذا فيما يخص تعزيز الشراكة وتطوير أوجه التكامل بين القطاعين العام والخاص. وترتكز هذه الإجراءات بالخصوص على محاور أساسية تهم الإصلاح الشامل للقطاع العام وتوطيد الحكامة وتعزيز التآزر بين القطاعين العام والخاص.

فيما يتعلق بإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، وعلى إثر إصدار القانون-الإطار رقم 50.21، تهدف المشاورات الجارية مع المؤسسات والمقاولات العمومية والوزارات الوصية إلى وضع برنامج مندمج لمشاريع الإصلاحات التي ستهم هذا القطاع، والذي سيتم إنجاز الشطر المستعجل منه خلال سنتي 2021 و2022.

وسيتم وضع هذا البرنامج المندمج بناء على الإجراءات الإصلاحية التي تضمنها القانون-الإطار، والتي تتوخى تحقيق غايات أساسية تتعلق بترشيد حجم المحفظة العمومية وتعزيز النجاعة وجعل حكامة وتسيير المؤسسات والمقاولات العمومية أكثر مهنية والحد من اللجوء إلى ميزانية الدولة وتعزيز مصداقية النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية وتشجيع بروز مجموعات أو أقطاب كبرى ذات إمكانيات كافية من أجل رفع تحديات المنافسة وقيادة البرامج العمومية للتنمية والأوراش الاستراتيجية بنجاح.

هكذا، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية المتضمنة في الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 8 أكتوبر 2021 والتي أكدت على ضرورة إدراج إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية في سياق تفعيل النموذج التنموي الجديد، سيتم العمل على تسريع المشاورات من أجل وضع برنامج مندمج لإصلاح القطاع، وذلك مراعاة للإجراءات الإصلاحية ذات الأولوية التالية:

- عمليات تجميع وإدماج المؤسسات والمقاولات العمومية من أجل الرفع من النجاعة وتعزيز القدرات وخصوصا تشجيع ظهور أقطاب كبرى قادرة على قيادة الأوراش التي يتم إطلاقها في إطار السياسات العمومية؛
- عمليات التقارب والتكامل بين المؤسسات والمقاولات العمومية التي تمارس مهام مماثلة أو متقاربة أو متكاملة من أجل تثمين التآزر والرفع من النجاعة وتقليص الكلفة وتحسين جودة الخدمات؛

- تسريع تصفية المؤسسات والمقاولات العمومية التي أصبحت مهامها متجاوزة أو التي تشكو من عجز مزمن؛
  - تسريع الإجراءات التي تروم الحد أو الاستغناء عن اللجوء إلى ميزانية الدولة؛
  - تفويت الأصول والشركات التابعة والمساهمات غير الضرورية لممارسة المهام الأساسية؛
    - تحويل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا إلى شركات المساهمة.

وفي نفس الإطار، قامت الحكومة باتخاذ التدابير الضرورية من أجل تفعيل ووضع النصوص التطبيقية والآليات المنصوص عليها في القانون-الإطار، الهنار إليه وتسريع تنزيل الإجراءات الإصلاحية الموازية المنصوص عليها بموجب هذا القانون-الإطار، والتي تهم على الخصوص تحسين الحكامة وتحديث المراقبة المالية من خلال توجيهها نحو تقييم النتائج والمخاطر وكذا إرساء تنظيم تعاقدي للمؤسسات والمقاولات العمومية على المستوى الداخلي وفي علاقتها مع الدولة.

وفيما يخص الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وفي إطار تطبيق القانون رقم 82.20 المحدث لها، سيتم اتخاذ التدابير الضرورية من أجل تفعيل إحداثها من خلال تعيين أعضاء مجلسها الإداري ومديرها العام، وكذا وضع النصوص التطبيقية لهذا القانون، خاصة فيما يتعلق بشروط وكيفيات تعيين الأعضاء المستقلين ضمن مجلس إدارة الوكالة وتحديد كيفيات سير هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة والشروط المتعلقة بعمليات رأس المال والمحفظة العمومية.

وبالتالي، فإن الوكالة الوطنية التي يشكل إحداثها دعامة أساسية لورش إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ستمكن من تركيز القيادة والإشراف الاستراتيجي لمساهمات الدولة بهدف تحسين قيادتها ومواكبة أدائها من حيث خلق الثروة وتعزيز ربحية رؤوس الأموال المستثمرة، وذلك في أفق تشجيع بروز نماذج قطاعية فعالة ومبتكرة قادرة على منح الاقتصاد الوطني القدرة على النمو والتنافسية على المدى البعيد وانبثاق نسيج من الشركات الصغرى والمتوسطة الرائدة والقادرة على خلق قيمة مضافة محلية موجهة نحو التصدير.

وفي نفس السياق، سيتم تسريع أشغال تحيين مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية على ضوء المبادئ والقواعد المنصوص عليها بجوجب القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية فيما يخص المراقبة والحكامة، والذي ينص على وضع منظومة جديدة لتحسين نجاعة المراقبة المالية للدولة، وذلك باحترام مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة والحفاظ على استقلالية هذه الهيئات وتبنى تدبير قائم على النتائج.

وموازاة مع ذلك، ستتم مواصلة دينامية تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تحيينه طبقا لمقتضيات القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تضمن توجيهات مرجعية جديدة في مجال حكامة هذه الهيئات. وستتم المصادقة على الميثاق المذكور بموجب مرسوم كما نص على ذلك القانون-الإطار.

بالإضافة إلى ذلك، سيمكن ترسيخ التعاقد في العلاقات بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية طبقا لمقتضيات القانون-الإطار من ضبط أفضل لمقومات إصلاح النموذج الاقتصادي والمالي للمؤسسة أو المقاولة العمومية على المستوى المؤسساتي والتموقع المنسجم ضمن سلسلة القيمة ووضع مخططات أعمال ناجعة وتحديد أفضل لسياسة الاستثمار وتطوير أساليب التدبير والحكامة.

وعلى صعيد آخر، يندرج إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار في إطار المخطط الوطني للإقلاع الاقتصادي للتصدي لتداعيات الأزمة الصحية. وتجري الاستعدادات من أجل انعقاد الدورة الأولى لمجلس إدارة الصندوق الذي سيصادق على القرارات الضرورية لتفعيله، لاسيما هيكلة ووضع الصناديق القطاعية والموضوعاتية المنصوص عليها بموجب القانون رقم 76.20 المحدث للصندوق واستكمال تشكيل هيئات الحكامة وأدوات التسيير (اللجان المتخصصة واتفاقية المراقبة ونظام الصفقات...).

وفيما يتعلق بآجال الأداء، وعلاوة على التقرير السنوي الأول لمرصد آجال الأداء الذي تم نشره في ماي 2021، فقد تم القيام بعدة تدابير منذ سنة 2018، بما في ذلك وضع إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، وبالتالي مساعدة المقاولات على التغلب على الصعوبات المالية المرتبطة بالخزينة، لا سيما المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، وذلك من أجل الحفاظ على التطور الإيجابي لتقليص آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد مكنت هذه الجهود من تقليص معدل آجال الأداء المتوسط من 55,9 يوما في دجنبر 2018 إلى 40,4 يوما عند متم شهر يونيو 2021. وسيتم تعزيز هذه النتائج، خاصة عبر تفعيل التوصيات الصادرة عن مرصد آجال الأداء والتي تروم على الخصوص وضع آليات زجرية بتطبيق غرامات مرتبطة بالتأخير في الأداء. وتهدف هذه الآلية أساسا إلى تقليص آجال الأداء في القطاع الخاص. وسيتم تفعيلها بمقتضى مشروع قانون معدل ومتمم لمدونة التجارة والذي تحت صياغته وإدراجه في مسطرة المصادقة.

وفيما يخص قوائم الوثائق والمستندات المثبتة للالتزام بنفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية وأدائها، فقد تمت مراجعة وتبسيط هذه القوائم من خلال حذف 32% و35% على التوالي، من الوثائق المثبتة للالتزام بالنفقات وأداءها، الأمر الذي سيمكن من تبسيط مساطر تدبير النفقات والتقليص من آجال أداء الموردين.

وفي مجال التنميط المحاسبي ومواكبة مهنة المحاسبة، تتواصل الجهود الرامية على الخصوص إلى تنزيل مشروع إصلاح المجلس الوطنى للمحاسبة ومشروع تحديث الإطار المحاسبي الوطني.

أما فيما يتعلق بتنزيل الإطار القانوني المنظم لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبعد نشر القانون رقم 46.18 بتتميم وتغيير القانون رقم 60.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتاريخ 19 مارس 2020، يتم العمل حاليا من أجل تنزيل النصوص التطبيقية المنصوص عليها بموجب هذا القانون والتي تعتبر شرطا أساسيا لدخوله حيز التنفيذ، مع الإشارة إلى الانتظارات المتعلقة بهذا الإصلاح والتي تهدف إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتمويل القطاع الخاص للسياسات العمومية، لا سيما في ميادين البنية التحتية والتعليم والصحة. كما يتزامن هذا الإصلاح القانوني مع إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الذي سيعتمد على آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل مضاعفة الاستثمار في القطاعات المنتجة والبنية التحتية والمشاريع الكبرى للمساهمة في إنعاش ونمو الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار إعادة إطلاق برنامج الخوصصة، الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2019، وبعد توقفه خلال سنتي 2020 و2021 بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 على الأسواق المالية، فإنه من المتوقع برمجة تفويت الشركات التي سيتم إدراجها في لائحة هذا البرنامج، وكذا المساهمات ذات الأقلية غير الاستراتيجية المباشرة للدولة بالإضافة إلى مساهمات الدولة في الوحدات التي تم إدراجها سابقا في لائحة الخوصصة. ومن المتوقع في سنة 2022 تحصيل موارد تبلغ 8.000 مليون درهم برسم عائدات الخوصصة وتفويت الأصول بين المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفي الأخير، فإن الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 أبانت عن أهمية وضرورة التسريع بالتحول الرقمي خصوصا بالقطاع العام. وفي هذا الصدد، ستعرف سنة 2022 إطلاق وبرمجة العديد من المشاريع في إطار خارطة طريق الرقمنة، بهدف اعتماد التوقيع الإلكتروني على مستوى ممارسة أعمال المراقبة المالية. كما أن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة إلى تسريع نزع الصفة المادية عن مساراتها العملياتية والتدبيرية مع إعطاء الأولية للعلاقات مع الموردين والزبناء.

\*\*\*\*

يتألف هذا التقرير المتعلق بالمؤسسات والمقاولات العمومية، الذي مّت صياغته طبقا للمادة 48 من القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية، من أربعة أجزاء ويتضمن مجموعة من الملحقات:

- يتعلق الجزء الأول بتقديم مكونات المحفظة العمومية مع إعطاء لمحة عامة حول التوزيع القطاعي والترابي لهذه المحفظة وتطور المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية، مع التركيز على المحفظة التي تدخل ضمن نطاق تدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية (نطاق ذي تدبير استراتيجي)، وذلك فيما يخص إنجازات سنة 2020 وتوقعات اختتام سنة 2021 وتوقعات سنة 2022؛
- يتمحور الجزء الثاني حول تحليل الإنجازات والمساهمات التي قامت بها المؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وفي دينامية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- يتطرق الجزء الثالث إلى تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار بالإضافة إلى التدابير الرئيسية للإصلاح الشامل للقطاع العام والمتعلقة بالقانون-الإطار الخاص بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- فيما تم تخصيص الجزء الرابع للجوانب المتعلقة بالإجراءات المتخذة من أجل تطوير التآزر بين القطاعين العام والخاص من خلال عرض الإجراءات المتخذة في مجالات الخوصصة وتعزيز اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في تحسين مناخ الأعمال خصوصا عبر تقليص آجال الأداء؛
- تشتمل الملحقات على قوائم المحفظة العمومية والمؤشرات الاقتصادية والمالية الرئيسية للمؤسسات والمقاولات العمومية والبطائق الوصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية بالإضافة إلى الملحقات المتعلقة بالخوصصة وأذون إحداث الشركات التابعة والمساهمات.

\*\*\*\*

### الجزء الأول: مكونات وأداء المحفظة العمومية

يعرض هذا الجزء من التقرير مكونات المحفظة العمومية وتطورها وإنجازاتها وأدائها خلال سنة 2020 وحتى متم يونيو 2021، بالإضافة إلى توقعات الاختتام لسنة 2021 والتوقعات برسم سنوات 2022 و2023 و2024.

كما يتطرق هذا الجزء لتحليل العلاقات المالية والميزانياتية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

#### 1. المحفظة العمومية

#### 1.1. مكونات المحفظة العمومية

بلغ عدد الهيئات المكونة للمحفظة العمومية، حتى نهاية شهر غشت 2021، ما مجموعه 269 مؤسسة ومقاولة عمومية تنشط في قطاعات استراتيجية ومتنوعة للاقتصاد الوطني. وتتوزع هذه الهيئات على الشكل التالي:

- 225 مؤسسة عمومية<sup>2</sup>؛
- $^{3}$ 44 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة

بالإضافة إلى ذلك، تمتلك بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ما مجموعه 498 من الشركات التابعة أو المساهمات، منها 54% تمتلكها بالأغلبية.

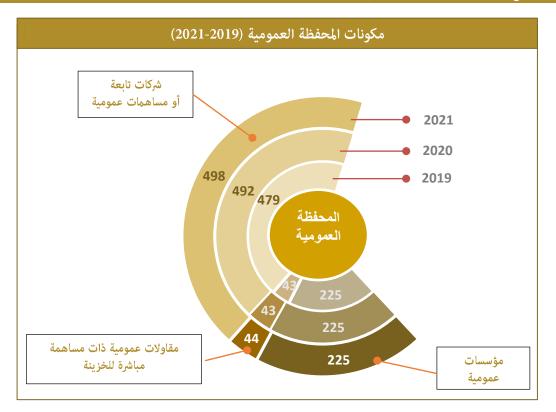
كما تمتلك الجماعات الترابية 21 **شركة مساهمة**، وهو نفس العدد المسجل خلال العامين الماضيين.

#### 2.1. تطور المحفظة العمومية

سجلت المحفظة العمومية خلال الفترة 2020-2021، أهم التطورات التالية:

- إحداث صندوق محمد السادس للإستثمار بمقتضى القانون رقم 76.20 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 103-20-1 بتاريخ 31 دجنبر 2020؛
  - تفويت الأسهم المملوكة للدولة في الشركة العقارية للجامعة الدولية بالرباط لفائدة صندوق الإيداع والتدبير؛
    - تفويت حصة الجماعات الترابية في فندق المامونية (25,8 %) لفائدة خزينة الدولة؛
- إحداث 5 شركات تابعة ومساهمات من بينها شركتان تابعتان للمجمع الشريف للفوسفاط و3 شركات تابعة تم إحداثها من طرف كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والوكالة المغربية للطاقة المستدامة "مازن" وصندوق الإيداع والتدبير.

² يتعلق الأمر بشخص معنوي خاضع للقانون العام يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي يسمى مؤسسة عمومية بموجب القانون الذي أحدثه. ³ يتعلق الأمر يشركات القانون الخاص التي تملك الدولة رأسمالها مباشرة كليا أو جزئيا.



خلال سنة 2021، تم إحداث "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية" بموجب القانون رقم 20-82 الصادر بالظهير الشريف رقم 96-21-1 بتاريخ 26 يوليوز 2021.

وتسهر هذه الوكالة على مصالح الذمة المالية للدولة المساهمة وتدبير مساهمات الدولة وتتولى تتبع وتقييم أداء المؤسسات والمقاولات العمومية. وبحسب القانون السالف الذكر، يشمل نطاق تدخل الوكالة 57 هيئة، منها 15 مؤسسة عمومية و42 مقاولة عمومية ذات مساهمة مباشرة للخزينة حيث تمتلك هذه الهيئات 488 شركة تابعة ومساهمة، أي 98% من إجمالي عدد الشركات التابعة والمساهمات العمومية.

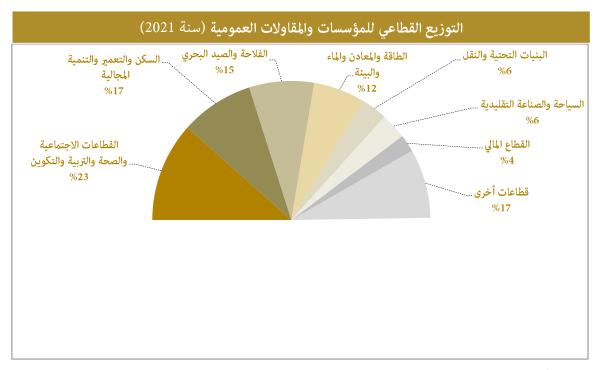
#### 3.1. التوزيع القطاعي والمجالي للمحفظة العمومية

تتميز محفظة المؤسسات والمقاولات العمومية بالتنوع القطاعي لمكوناتها وبحضورها البارز على المستوى الترابي، مما يمكنها من المساهمة في تفعيل السياسات القطاعية المختلفة وتعزيز قرب الخدمات العمومية على مستوى مختلف جهات المملكة وكذا تحسين توزيع وانسجام تدخلاتها على مستوى كافة التراب الوطني.

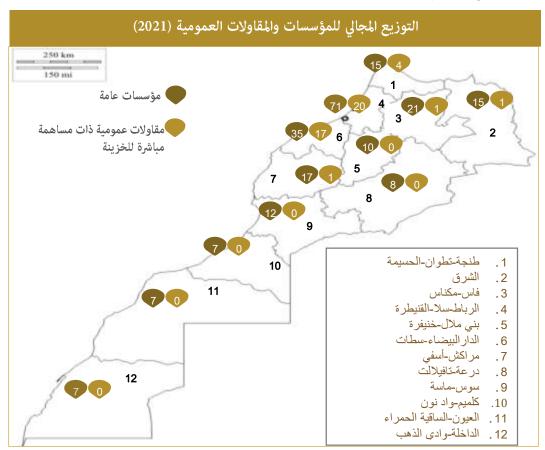
فعلى المستوى القطاعي، تسجل المؤسسات والمقاولات العمومية حضورها في معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والفلاحة والصيد البحري والتعليم والتكوين المهني والصحة والسياحة والصناعة واللوجستيك والخدمات المالية.

وعلى الصعيد الجهوي، تم إطلاق العديد من برامج التنمية على الصعيد الترابي بفضل تدخل عدة مؤسسات ومقاولات عمومية تمثل 63% من المحفظة العمومية. وتساهم هذه البرامج، إلى حد كبير، في إضفاء الدينامية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الترابي وترسيخ الجهوية المتقدمة.

ويبرز الرسم البياني أسفله التوزيع القطاعي للمؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2021:



وتوضح الخريطة أدناه التوزيع الجهوي للمؤسسات والمقاولات العمومية:



وتجدر الإشارة إلى أن المحفظة العمومية تظل أكثر تمركزا في جهتي الرباط - سلا - القنيطرة والدار البيضاء - سطات، بنسبة 53% من إجمالي المؤسسات والمقاولات العمومية، علما أن العديد من هذه الهيئات المتواجدة مقراتها الاجتماعية في هاتين الجهتين تمارس أنشطتها على صعيد التراب الوطنى.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل مستمر على تعزيز حضورها على الصعيد الدولي مما سيمكن من جعل المغرب مركزا اقتصاديا وماليا موجها نحو إفريقيا، لا سيما في القطاعات الرئيسية لاقتصاد الدول الإفريقية الشريكة كالمعادن والبنيات التحتية والإسكان والسياحة والاتصالات والكهرباء.

وهكذا، فإن 17% من الشركات التابعة ومساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية تنشط خارج المغرب، منها 20% تتواجد بإفريقيا، بالنظر إلى الفرص الاستراتيجية التي توفرها هذه القارة. وفي هذا الإطار، قام المجمع الشريف للفوسفاط في سنة 2021 بإحداث فرعه الجديد "منصة المواد الكيميائية الأساسية" في نيجيريا.

#### 2. مؤشرات أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

يبرز تطور مؤشرات المحفظة العمومية خلال الفترة 2019-2021، تراجعا بفعل تأثير أزمة كوفيد-19 متبوعا بانتعاش ملحوظ خلال سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات الحجر الصحي التي تم اتخاذها لمواجهة انتشار الجائحة قد تسببت في تراجع أنشطة مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية مما أثر سلبا على دينامية خلق الثروة لدى هذه الهيئات.

كما تشير التوقعات برسم الفترة 2022-2024 إلى أن المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية ستسجل بشكل عام تطورات إيجابية.

#### 1.2. المؤشرات الاقتصادية والمالية

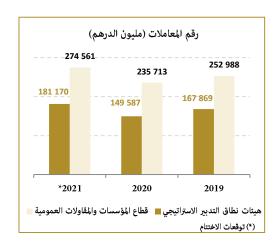
تبعا لإحداث الوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، فإن تحليل الأداء العام لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية سيتم على مستوى القطاع في مجمله مع التركيز على المحفظة التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي للوكالة (هيئات نطاق التدبير الاستراتيجي).

وكما سبقت الإشارة لذلك، فبعد التطور السلبي المسجل في سنة 2020 نظرا لتبعات جائحة كوفيد-19، ستعرف المؤشرات الاقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية انتعاشا ابتداء من نهاية سنة 2021 ومن المرتقب أن يتحسن خلال الفترة 2022-2024.

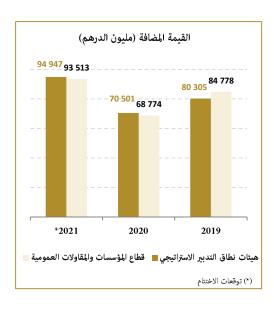
#### 1.1.2. إنجازات 2020 وتوقعات الاختتام 2021

تراجع رقم معاملات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2020 بنسبة 7% حيث انتقل من 252.988 مليون درهم سنة 2019 إلى 235.713 مليون درهم سنة 2020، ارتفاعا لرقم المعاملات درهم سنة 2020، وتبين توقعات الاختتام لسنة 2021، ارتفاعا لرقم المعاملات بنسبة 16,5% أي ما قيمته 274.561 مليون درهم مسجلا بذلك زيادة مهمة مقارنة بإنجازات سنة 2019.

وقد بلغ رقم معاملات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي للوكالة برسم سنة 2020 ما يناهز 149.587 مليون درهم، أي 63% من إجمالي رقم معاملات القطاع، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 11% بالنسبة لسنة 2019. ومن المتوقع أن يعرف هذا الرقم ارتفاعا خلال سنة 2021 بنسبة 2021 مليون درهم).



بلغت القيمة المضافة للقطاع ما قدره 68.774 مليون درهم خلال سنة 2020 (منها 70.501 مليون درهم تهم المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي)، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 19% (تراجع بنسبة 12% بالنسبة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي) مقارنة بسنة 2019 (84.778 مليون درهم). ويعزى هذا التراجع، بالأساس، إلى انخفاض القيمة المضافة لكل من مجموعة الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية (ناقص 66% عبلغ 1.394 مليون درهم) ومجموعة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (ناقص 29% عبلغ 1.658 مليون درهم) والمجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 4% عبلغ 165.2 مليون درهم). وتبرز توقعات للختتام لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2021 ارتفاعا بنسبة 36%، ليبلغ إجمالي القيمة المضافة 93.513 مليون درهم.

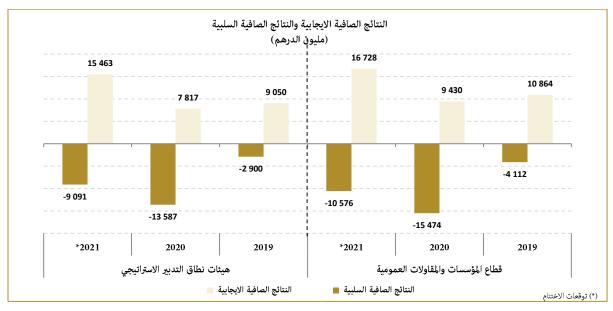


وعرفت تكاليف مستخدمي قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، التي تمثل نسبة مهمة من إجمالي تكاليف الاستغلال (17% و18% خلال سنتي 2019 و2020، على التوالي)، استقرارا في قيمتها لتبلغ 37.054 مليون درهم سنة 2020 مقابل 37.457 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 6%. درهم سنة 2019، بينما تقدر توقعات الاختتام لسنة 2021 بمبلغ 39.438 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 6%.

وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي قد تراجعت بنسبة 2% لتصل إلى مبلغ 28.436 مليون درهم برسم سنة 2020 قبل أن تستأنف ارتفاعها بنسبة 6% في سنة 2021، أي بمبلغ 30.198 مليون درهم.

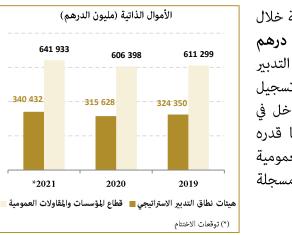
وسجلت تكاليف الاستغلال دون احتساب المخصصات (206.094 مليون درهم) انخفاضا بنسبة 5% خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 مليون درهم (216.143 مليون درهم). ومن المتوقع أن تصل إلى 235.552 مليون درهم خلال سنة 2021، أي بارتفاع نسبته 14% مقارنة بسنة 2020. وتمثل تكاليف الاستغلال للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي خلال سنة 2020، ما نسبته 52% من مجموع تكاليف استغلال القطاع خلال سنة 2020، حيث انتقلت من 125.777 مليون درهم سنة 2010 إلى 107.673 مليون درهم خلال سنة 2020 مسجلة بذلك تراجعا نسبته 14%. ومن المتوقع أن تعرف هذه التكاليف منحى بذلك تراجعا نسبته 24% عند متم سنة 2021.

خلال سنة 2020، عرفت نتائج الاستغلال والنتائج الصافية انخفاضا قدره 97% و190%، على التوالي، حيث سجلت رصيدا بقيمة 403 مليون درهم وناقص 6.044 مليون درهم وناقص 6.044 مليون درهم وناقص 6.044 مليون درهم، أي ناقص 26%) والنتائج الصافية الإيجابية (تراجع بما قدره 9.430 مليون درهم، أي ناقص 26%)، بالإضافة إلى تفاقم نتائج الاستغلال السلبية والنتائج الصافية السلبية التي انتقلت، على التوالي، من ناقص 7.051 مليون درهم وناقص 2018 مليون درهم في سنة 2019 إلى ناقص 15.521 مليون درهم وناقص 15.474 مليون درهم هنة 2020.



وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض نتائج القطاع برسم سنة 2020، يعزى إلى تراجع نتائج المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، والتي شهدت انخفاضا في نتائج استغلالها (2.867 مليون درهم) بنسبة 82% ونتائجها الصافية (ناقص 5.770 مليون درهم) بنسبة 194%. وبالمقابل، تبرز توقعات الاختتام لسنة 2021 بالنسبة للهيئات التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي ارتفاعا في نتائج استغلالها (18.150 مليون درهم) ونتائجها الصافية (6.372 مليون درهم).

وهكذا، يرتقب أن تعرف توقعات الاختتام برسم سنة 2021 بالنسبة للقطاع في مجمله، تحسنا ملحوظا على مستوى نتائج الاستغلال التي ستسجل ارتفاعا مهما (17.155 مليون درهم) وعلى مستوى النتائج الصافية (6.153 مليون درهم).

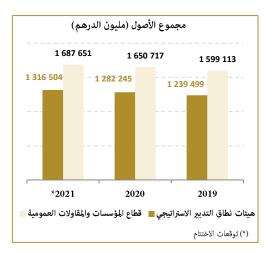


641 933

340 432

\*2021

وبلغ مجموع الأموال الذاتية لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2020 ما قيمته 606.398 مليون درهم (منها 315.628 مليون درهم بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي)، وهو ما عثل نفس مستوى سنة 2019 (فيما تم تسجيل انخفاض قدره 3% لدى المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي). وتبلغ توقعات اختتام سنة 2021 ما قدره 641.933 مليون درهم، منها 53% خاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي (340.432 مليون درهم)، مسجلة ىذلك ارتفاعا قدره 6%. بلغ مجموع أصول قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ما قيمته 1.650.717 مليون درهم نهاية سنة 2020 مسجلا بذلك زيادة قدرها 3% مقارنة بسنة 2019. وتبين توقعات الاختتام برسم سنة 2021 ارتفاعا نسبته 20% (1.687.651 مليون درهم). وتجدر الإشارة إلى أن 78% من إجمالي أصول القطاع لسنة 2020 تخص المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، حيث عرفت هذه الأصول تحسنا نسبته 3% لتبلغ ما مجموعه 1.282.245 مليون درهم. وتظهر توقعات الاختتام ارتفاعا بنسبة 3% لتسجل مبلغا قدره 1.316.504 مليون درهم.





في إطار تمويل برامجها الاستثمارية وأنشطتها، تلجأ المؤسسات والمقاولات العمومية للقروض. وبهذا الصدد، بلغ مجموع ديون التمويل لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 296.598 مليون درهم خلال سنة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق رصيد هذه الديون المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي (281.336 مليون درهم). وتصل توقعات الاختتام لرصيد ديون التمويل للقطاع برسم سنة 2021، ما يناهز 321.132 مليون درهم، أي بارتفاع 8% مقارنة بسنة 2020، حيث تمثل حصة رصيد الديون الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي مبلغ 303.083 مليون درهم.

#### 2.1.2. توقعات 2022-2024

سيتم تعزيز المنحى التصاعدي الذي عرفته مؤشرات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2021 ابتداء من سنة 2022، وذلك بتسجيل تطورات إيجابية ترتكز على الفرضيات والسيناريوهات الخاصة بكل مؤسسة أو مقاولة عمومية على حدة حسب خصوصيات أنشطتها وأخذا بعين الاعتبار التقلبات المرتبطة بجائحة كوفيد-19. ويوضح الجدول التالي، برسم الفترة 2022-2024، التطورات المتوقعة لأبرز مؤشرات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ككل ومؤشرات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي بشكل خاص.

	أبرز المؤشرات الاقتصادية والمالية (التوقعات)						
المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي		قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية			مليون الدرهم		
2024	2023	2022	2024	2023	2022		
205 606	202 156	196 902	307 973	302 852	294 205	رقم المعاملات	
141 277	139 605	136 317	245 056	242 521	237 211	تكاليف الاستغلال (*)	
33 241	32 827	31 879	43 313	42 700	41 429	تكاليف المستخدمين	
108 722	106 282	97 118	107 268	105 036	95 752	القيمة المضافة	
30 620	28 497	19 494	30 092	27 904	18 819	نتائج الاستغلال (**)	
21 090	20 091	11 158	19 984	18 898	9 881	النتائج الجارية (**)	
15 991	14 544	14 415	16 270	14 835	14 555	النتائج الصافية (**)	
353 415	351 861	351 350	673 652	670 429	661 392	الاموال الذاتية	
1 356 301	1 354 803	1 344 207	1 733 706	1 730 412	1 717 837	مجموع الأصول	

<sup>(\*)</sup> دون احتساب المخصصات

ومن المتوقع أن تعرف أهم مؤشرات قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة 2022-2024، بما فيها مؤشرات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، التطورات التالية:

- ارتفاع إيجابي لرقم المعاملات وللقيمة المضافة مقارنة بسنة 2021 مها سيمكن من تسجيل متوسط سنوي قدره 301.677 مليون درهم و102.685 مثل منها حصة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي نسب 67% و101%، على التوالي؛
- تسجيل منحى تصاعدي لتكاليف الاستغلال دون احتساب المخصصات مقارنة بسنة 2021 لتصل خلال الفترة 2022-2024 إلى متوسط قدره 241.596 مليون درهم، منها 139.067 مليون درهم خاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي؛
  - ارتفاع نتائج الاستغلال والنتائج الجارية والنتائج الصافية؛
  - تعزيز مستمر لحجم الأموال الذاتية ومجموع الأصول خلال هذه الفترة.

#### 2.2. الاستثمارات

تم تحيين توقعات الاستثمار الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية، برسم سنة 2021 لتبلغ ما مجموعه 84.075 مليون درهم (مقابل توقعات أولية ناهزت 81.884 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2021) ويُفسر هذا التغيير بتحيينات ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تم اعتمادها بعد تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2021 خلال أكتوبر من السنة الماضية، ويتعلق الأمر بالتحيينات التي أفرزتها اجتماعات لجن مناقشة ميزانيات هذه الهيئات وكذا أشغال أجهزتها التداولية المنعقدة بهذا الصدد، والتي أخذت بعين الاعتبار تداعيات جائحة كوفيد-19 على هذه الهيئات ومدى تطورها.

وبرسم سنة 2022، يتوقع أن يعرف حجم استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية زيادة قدرها 9,6%، ليبلغ 92.125 مليون درهم مقارنة بالتوقعات المحينة لسنة 2021، وذلك في سياق متقلب مرتبط بتطورات جائحة كوفيد-19.

وبالنسبة لسنتي 2023 و2024، يُ توقع أن يصل حجم الاستثمارات المُرتقبة إلى 83.759 مليون درهم و73.902 مليون درهم، على التوالى.

<sup>(\*\*)</sup> دون احتساب نتائج الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

#### أ. الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2020

بلغت إنجازات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2020 ما مجموعه 59.033 مليون درهم، منها 66% تم إنجازها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي. وقد بلغت هذه الاستثمارات نسبة إنجاز قدرها 84%، مسجلة بذلك انخفاضاً بلغ 12.142 مليون درهم مقارنة بسنة 2019.

	تطور استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (مليون درهم)			
تطور 2020/2019	2020	2019	السنة	
%22-	39.064	49.804	المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي	
%17-	59.033	71.175	قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية	
-	% 66	%70	نسبة هيئات نطاق التدبير الاستراتيجي من مجموع القطاع (%)	

وقد عرفت استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2020 انخفاضا بنسبة 17%، ويفسر هذا التراجع بانخفاض استثمارات كل من المجمع الشريف للفوسفاط (9.260 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (1.23 مليون درهم) ومجموعة العمران (4.334 مليون درهم) وصندوق الإيداع والتدبير (3.245 مليون درهم) والمكتب الوطني للمطارات (633 مليون درهم) وشركة الدار البيضاء للنقل (340 مليون درهم). وتشكل هذه المؤسسات والمقاولات العمومية ما يقارب 48% من إجمالي الاستثمارات التي أنجزها القطاع خلال سنة 2020.

#### ب. توقعات اختتام سنة 2021

فيما يتعلق توقعات اختتام سنة 2021، من المرتقب أن تبلغ استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية ما يناهز 71.820 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 22% مقارنة بإنجازات سنة 2020. وتهم حوالي 70% من هاته الاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، خاصة، المجمع الشريف للفوسفاط (14.061 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (9.130 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (4.343 مليون درهم) ومجموعة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط (2.702 مليون درهم) وشركة الناظور غرب المتوسط (2.740 مليون درهم) والوكالة الوطنية للموانئ (1.339 مليون درهم).

#### ج. توقعات 2022-2024

	تطور استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (مليون درهم)				
2024	2023	2022	السنة		
47.443	56.217	64.367	المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي		
73.902	83.759	92.125	قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية		
%64	%67	%70	نسبة هيئات نطاق التسيير الاستراتيجي من مجموع القطاع (%)		

تبلغ توقعات استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2022 ما يناهز 92.125 مليون درهم، منها 64.367 مليون درهم تخص استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي. ويضم هذا الغلاف المالي توقعات استثمار كل من المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (11.030 مليون درهم) ومجموعة التهيئة العمران (2.868 مليون درهم) والوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (3.331 مليون درهم) وشركة الرباط الجهة للتهيئة (2.868 مليون درهم) ومجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية (2.904 مليون درهم) وشركة الدار البيضاء للنقل (2.709 مليون درهم) ومجموعة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب (2.008 مليون درهم).

وفيما يخص سنة 2023، فيتوقع أن تعرف استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية تراجعا نسبته 9% بمبلغ 83.759 مليون درهم، بما في ذلك حصة 67% تمثلها استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاق التدبير الاستراتيجي، بينما تصل توقعات استثمارات سنة 2024 إلى 73.902 مليون درهم.

#### 3.2. التحليل حسب التوزيع الجهوي

عرف التوزيع الجهوي للاستثمارات المتوقعة لسنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بعض التحسن بفعل انخفاض حصص استثمار بعض الجهات: كجهة الرباط - سلا - القنيطرة التي عرفت تراجعا بحصة 2,7 نقطة بانتقالها من 19,3% خلال سنة 2020 إلى 16,6% برسم سنة 2021، بينما ستفقد كل من جهتى مراكش - آسفى وفاس - مكناس، ما قدره 9,9 و2 نقطة، على التوالى.

ولقد تم تسجيل تحسن في حصص كل من جهات طنجة - تطوان - الحسيمة (2,1 نقطة) والعيون - الساقية الحمراء (1,6 نقطة) وهو ما يمثل أعلى نسب التحسن، بينما ستعرف حصص باقى الجهات تحسنا لا يتجاوز 1,2 نقطة.

وعموما، تبرز وضعية التوزيع الجهوي لتوقعات استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2021 (84.075 مليون درهم) تعزيز حصتي جهتي الدار البيضاء - سطات والرباط - سلا - القنيطرة والتي وصلت إلى حصة إجمالية قدرها 39% من مجموع هذه التوقعات. بينما استحوذت ثلاث جهات أخرى على حصة 34% من مجموع الاستثمارات المتوقعة وهي جهات طنجة - تطوان - الحسيمة ومراكش - آسفي والشرق وذلك بخلاف جهتي سوس - ماسة وفاس - مكناس اللتان تمثلان 6% 4%، على التوالي، من الاستثمارات المتوقعة برسم سنة 2021 في حين تتقاسم باقي الجهات 17% من الاستثمارات المتوقعة المتبقية.

لسنة 2021	التوزيع الجهوي لتوقعات استثمار المؤسسات والمقاولات العمومية لسنة 2021				
الحصة	المبلغ (مليون الدرهم)	الجهة			
%22	18 513	الدارالبيضاء – سطات			
%16,6	13 987	الرباط - سلا – القنيطرة			
%12,3	10 372	طنجة - تطوان – الحسيمة			
%11,2	9 455	مراكش – أسفي			
%9,6	8 110	الشرق			
%6,6	5 589	سوس – ماسة			
%4,8	4 042	فاس – مکناس			
%4,5	3 743	العيون - الساقية الحمراء			
%4,3	3 620	بني ملال - خنيفرة			
%3,5	2 906	درعة - تافيلالت			
%2,5	2 070	کلمیم - واد نون			
%2	1 669	الداخلة - وادي الذهب			
%100	84 075	المجموع			

#### 3. العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

تتسم العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية بنوعين من التدفقات المالية:

- تحويلات من الميزانية العامة للدولة لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية بينما تستفيد هيئات أخرى من الرسوم شبه الضربية المرصودة لها؛

مساهمات بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لصالح الميزانية العامة للدولة على شكل أرباح أو حصص أرباح أو عائدات الاحتكار أو إتاوات مقابل احتلال الملك العمومي وغيرها من الموارد وذلك بالإضافة إلى موارد تفويت الأصول بين المؤسسات والمقاولات العمومية وعائدات الخوصصة.

وبهذا الصدد، فقد شكل منشور الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية رقم 1509 بتاريخ 24 شتنبر 2021، المتعلق بإعداد مشاريع ميزانيات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2022، مناسبة لحث هذه الهيئات على تطوير وتنويع مواردها الذاتية مع احترام تام للمهام الموكولة إليها وذلك من أجل الحد، ما أمكن، من لجوئها للتحويلات المالية للدولة وتعزيز مساهماتها المالية في الميزانية العامة.

وقد حدد هذا المنشور التوجهات الرئيسية التالية فيما يخص العلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية:

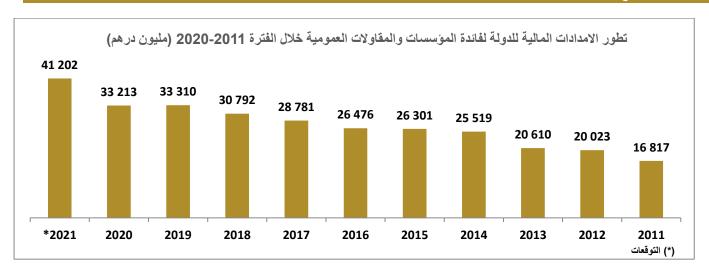
- عقلنة نفقات المؤسسات والمقاولات العمومية وربطها بتحقيق النتائج:
- فيما يخص التحويلات الخاصة بنفقات التسيير: ضبط نفقات المستخدمين وترسيخ منحى تنازلي للتكاليف الثابتة وملاءمتها مع حجم النشاط وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة وتكنولوجيات النجاعة الطاقية وتقليص نفقات الدراسات والاستشارات إلى الحد الأدنى الضرورى ...؛
- فيما يخص التحويلات الخاصة بنفقات الاستثمار: ربط تحديد اعتمادات الاستثمار بمدى التزام المؤسسة أو المقاولة العمومية المعنية باللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة من خلال تفعيل دور صندوق محمد السادس للاستثمار في إطار المقتضيات القانونية والتنظيمية الجديدة للشراكة مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تقليص إعانات الاستثمار المخصصة من طرف الدولة لفائدة المؤسسات العمومية وحصرها في المبالغ المُوَجهة لدعم الالتزامات الخاصة بالمشاريع التي توجد في طور الإنجاز، وذلك في حالة عدم توفر موارد مالية كافية على مستوى خزينة هذه المؤسسات؛
- تعزيز مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة من خلال وضع برمجة متعددة السنوات (2022- 2022) لهذه المساهمات، موزعة على ثلاثة أشطر (مارس ويونيو وشتنبر من كل سنة).

وتعكس التحويلات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، بنية المحفظة العمومية حيث تساهم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري، من المقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري، من الإمدادات المالية المرصودة لها من الميزانية العامة للدولة لتمويل نفقات تسييرها وتجهيزها.

#### 1.3. التحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

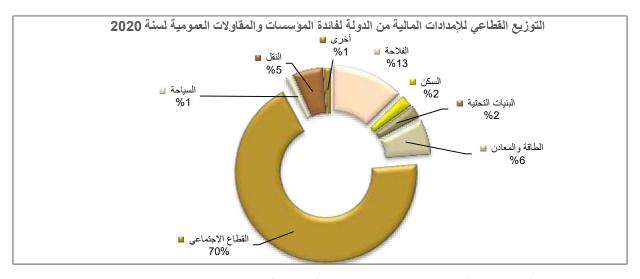
تم تحيين التوقعات الأولية للتحويلات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار قانون المالية المُعدل 2020 حيث انتقلت من 38.389 مليون درهم إلى 36.589 مليون درهم وذلك تطبيقا للتدابير الهادفة إلى تخفيف آثار الأزمة الصحية. وفيما يخص توقعات قانون المالية 2021 فتناهز مبلغ 41.202 مليون درهم.

وقد سجلت الفترة الممتدة ما بين 2011 و2020 معدل نمو سنوي للتحويلات المالية من الدولة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية بلغ 7,9%.



كما بلغت الإمدادات المالية التي تم صرفها من الميزانية العامة للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية خلال سنة 2020 ما مجموعه 33.213 مليون درهم، مسجلة بذلك معدل إنجاز قدره %90 مقارنة بتوقعات سنة 2020 (37.021 مليون درهم).

ويبين التوزيع القطاعي للإمدادات المالية من الدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية أن هذه التحويلات تهم أساسا القطاعات ذات الأولوية، خصوصا منها القطاع الاجتماعي (22.771 مليون درهم) والفلاحة (4.261 مليون درهم) والطاقة والمعادن (708 مليون درهم) والنقل (71.765 مليون درهم) والبنيات التحتية (778 مليون درهم) والسكن (728 مليون درهم).



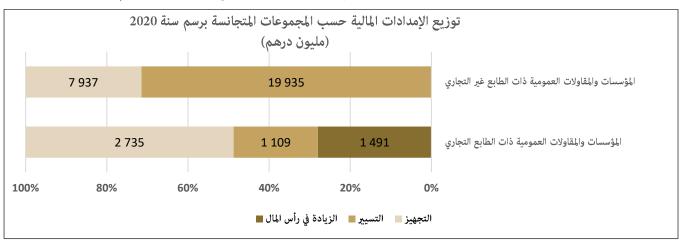
وتتوزع الإمدادات المالية برسم سنة 2020 حسب نوعها بنسبة 63% كتحويلات برسم التسيير لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تستفيد من إعانات الدولة (21.044 مليون درهم) و35% للتجهيز (10.672 مليون درهم) و5% برسم الزيادة في رأس المال (1.497 مليون درهم). وتتوزع هذه الإمدادات كما يلي:

- 27.879 مليون درهم لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري خصصت منها 19.935 مليون للتسيير و7.937 مليون درهم للتجهيز و7 ملايين درهم موجهة للزيادات في رأس المال؛
- 5.334 مليون درهم لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري خصصت منها 2.735 مليون درهم للتجهيز و1.109 مليون درهم للتسيير و1.490 مليون درهم موجهة للزيادات في رأس المال.

وقد توزعت الامدادات بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري برسم سنة 2020 لفائدة أهم الهيئات التالية: الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (12.155 مليون درهم) والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية

(2.419 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (1.948 مليون درهم) والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (1.163 مليون درهم).

وبالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري، فقد تم رصد أهم الإعانات المحولة لفائدة الهيئات التالية: الشركة الوطنية للنقل الجوي (700 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (1.520 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (1.161 مليون درهم). ويتضمن هذا المبلغ تحويلات برسم الزيادة في رأس المال ومخصصات رفع رأس المال بمجموع 1.490 مليون درهم) والمكتب الوطني للسكك بمجموع 1.490 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (300 مليون درهم)، مع الإشارة إلى أن شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية قد استفادت من مساهمة في الحساب الجاري للدولة المساهمة بمبلغ 200 مليون درهم.

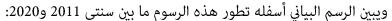


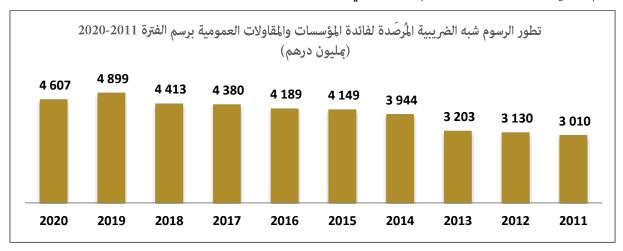
وبرسم قانون المالية لسنة 2021، وصلت الإمدادات المتراكمة التي تم تحويلها حتى متم غشت ما مجموعه 25.299 مليون درهم (مقابل 19.569 مليون درهم برسم غشت من السنة الماضية)، مسجلة بذلك معدل إنجاز قدره 61% مقارنة بالتوقعات المُحينة لقانون المالية لسنة 2021 التي بلغت 41.202 مليون درهم. وهمت هذه الإمدادات الهيئات التالية:

- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع غير التجاري بمبلغ 20.925 مليون درهم أي 83% من مجموع الإمدادات. وتضم لائحة أهم المستفيدين كلا من الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (10.327 مليون درهم) والمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية (1.843 مليون درهم) والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (1.187 مليون درهم) والمكتب الوطنى للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (672 مليون درهم).
- المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري عبلغ 4.375 مليون درهم أي 17% من مجموع الإمدادات. وتضم لائحة أهم المستفيدين كلا من الشركة الوطنية للنقل الجوي (1.135 مليون درهم) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (982 مليون درهم) والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة (967 مليون درهم).

#### 2.3. الرسوم شبه الضريبية المخصصة للمؤسسات والمقاولات العمومية

تستفيد بعض المؤسسات والمقاولات العمومية من إعانات مالية من الدولة على شكل رسوم شبه ضريبية مرصودة، حيث انتقلت عائدات هذه الرسوم من 3.010 مليون درهم مسجلة خلال سنة 2011 إلى 4.607 مليون درهم خلال سنة 2020 أي بمتوسط معدل نمو سنوى قدره 4,84%.





ومن بين أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المستفيدة من الرسوم شبه الضريبية خلال سنة 2020، نذكر الهيئات التالية:

- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل: يعتبر المستفيد الأول بما مجموعه 2.395 مليون درهم وذلك برسم الضريبة على التكوين المهني التي يتم تحصيلها من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحويلها إلى المكتب. ويمثل هذا الرسم 52% من مجموع الرسوم شبه الضريبية المحصلة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- المكتب الوطني للصيد: 294 مليون درهم عن الرسم على الأسماك السطحية والرسم على استئجار السفن لصيد السمك في أعالى البحار؛
  - المكتب الوطني المغربي للسياحة: 290 مليون درهم عن الرسم المفروض على النقل الجوي وضريبة الإنعاش السياحي؛
- الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة: 260 مليون درهم عن الرسم المتعلق بإنعاش المجال السمعي البصري الذي يتم تحصيله من طرف المكتب الوطنى للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات التوزيع والشركات المفوض إليها مهام التوزيع؛
- الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير سابقا): 209 مليون درهم عن مختلف الرسوم المحدثة لفائدتها، بما فيها مساهمة المؤمن لهم ومساهمة مقاولات التأمين ومساهمة شركات توزيع الوقود ومساهمة الشركات الفاعلة في قطاع السيارات ومساهمة هيئات المراقبة التقنية للمركبات ومساهمة مؤسسات تعليم سياقة المركبات؛
  - غرف التجارة والصناعة والخدمات: 160 مليون درهم برسم العشر الإضافي للضريبة المهنية.

وتجدر الإشارة إلى أن مداخيل الرسم شبه الضريبي على الاستيراد، التي يتم تحصيلها من طرف إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، قد بلغت خلال سنة 2020 ما قدره 612 مليون درهم وتم توزيعها كالآتي: المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات (293 مليون درهم) والوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة (51 مليون درهم) ومؤسسة دار الصانع (38 مليون درهم).

#### 3.3. مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الميزانية العامة للدولة

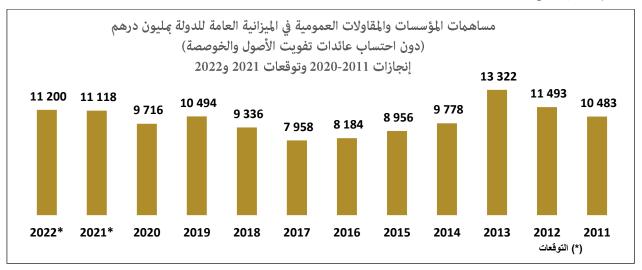
يقتصر هذا الجزء على عرض وتحليل مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتخذ شكل أرباح أو حصص أرباح أو عائدات الاحتكار أو إتاوات مقابل احتلال الملك العمومي وغيرها. فيما يحتوي الجزء الرابع (6.1) على عرض وتحليل الموارد المتعلقة بتفويت الأصول ما بين المؤسسات والمقاولات العمومية وعائدات الخوصصة.

وبالنسبة للمساهمات المتعلقة بحصص الأرباح وعائدات الاحتكار والإتاوات الخاصة بالمؤسسات والمقاولات العمومية برسم قانون المالية المعدل لسنة 2020، فقد بلغت 9.716 مليون درهم بنسبة إنجاز تبلغ 91% مقارنة بالتوقعات (10.697 مليون درهم).

وقد عرفت هذه الإنجازات انخفاضا بنسبة 7% بالمقارنة مع سنة 2019 يعزى لانعكاسات جائحة كوفيد-19 على أنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني إجمالا.

بلغ المُعدل السنوي بالنسبة لمساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة للدولة المتعلقة بأرباح وحصص أرباح وإتاوات مقابل احتلال الملك العمومي وغيرها متوسطا سنويا قدره 9.972 مليون درهم خلال الفترة 2011-2020، حيث هيمنت أربع مؤسسات ومقاولات عمومية على نسبة متوسطة تقارب 80% من مجموع هذه الموارد، ويتعلق الأمر بالمجمع الشريف للفوسفاط والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وشركة اتصالات المغرب وبنك المغرب.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية خلال الفترة 2011-2022:



وبرسم قانون المالية لسنة 2021، تناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 11.118 مليون درهم، دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة.

وبلغت الإنجازات المتراكمة حتى متم غشت 2021، ما قدره 6.789 مليون درهم (دون احتساب موارد تفويت الأصول وعائدات الخوصصة)، أي بنسبة إنجاز 6.781 متأتية أساسا من المجمع الشريف للفوسفاط (3.000 مليون درهم) والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (2.000 مليون درهم) وبنك المغرب (837 مليون درهم) وشركة استغلال الموانئ (300 مليون درهم) ولوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (247 مليون درهم).

ويتوقع مشروع قانون المالية لسنة 2022، أن تبلغ الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية ما قدره 11.200 مليون درهم، دون احتساب موارد تفويت الأصول ما بين المؤسسات والمقاولات العمومية وعائدات الخوصصة، أي بارتفاع بنسبة 1% مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2021.

وتناهز توقعات الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية، برسم سنتي 2023 و 2024 ما قيمته 11.427,8 مليون درهم و على التوالي، دون احتساب موارد تفويت الأصول ما بين المؤسسات والمقاولات العمومية وعائدات الخوصصة.

\*\*\*\*

## الجزء الثاني: المؤسسات والمقاولات العمومية في خدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد

#### 1. تطور شبكات البنيات التحتية

#### 1.1. شبكة النقل

#### 1.1.1. النقل عبر الطرق السيارة (الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب)

لقد كان للتدابير التقييدية المرتبطة بمواجهة تبعات جائحة كوفيد-19، لاسيما تلك المتعلقة بالحجر الصحي والحد من التنقل، انعكاس مباشر على تراجع حركة المرور، حيث أدى ذلك إلى تقليص مداخيل الأداء وتعطيل سير مشاريع البنية التحتية.

في هذا السياق، وبغية ضمان استمرارية خدمات الطرق السيارة وضمان مواكبة مستعمليها، تبنت الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب تنظيما يشمل مستخدميها ومتعهديها ومختلف الشركاء وذلك بتعزيز وتوسيع قنوات الاتصال ورقمنتها.

هكذا، قامت الشركة باقتناء برنامج معلوماتي شامل يمكن من التدبير المندمج للموارد، والذي يهدف إلى ضبط جميع العمليات الرئيسية للشركة بالإضافة إلى استخدام تطبيق معلوماتي لتدبير طلبات العروض عن بعد ونزع الصفة المادية عن تدبير طلبياتها. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة قد نجحت في تسريع عملية الأداء الإلكتروني (نظام جواز) حيث انتقلت حصته من 25% سنة 2019 إلى 41% سنة 2020 ثم 55% برسم يونيو 2021.

وفي هذا السياق المتسم باستمرار الأزمة الصحية وتداعياتها، ونتيجة للتدابير التقييدية المتخذة، انخفض رقم المعاملات لسنة 2020 بنسبة 26% (2.420 مليون درهم) مقارنة بسنة 2019، مسجلا بالرغم من ذلك تحسنا بنسبة 22% مقارنة بالميزانية المعدلة لسنة 2020 نتيجة تحسن حركة المرور في النصف الثاني من سنة 2020.

وعلى نحو مماثل، ونظرا للتدابير الرامية لترشيد النفقات، عرفت إنجازات تكاليف الاستغلال الجارية (**2.000 مليون درهم**) لسنة 2020 انخفاضا مقارنة بسنة 2019 وبالميزانية المعدلة لسنة 2020، وذلك بنسب 5,1% و8,1%، على التوالى.

وتبرز نتيجة الاستغلال لسنة 2020، والتي سجلت 766,2 مليون درهم، تحسنا مقارنة بالميزانية المعدلة بنسبة 241% وانخفاضا بنسبة 54,8 مقارنة بسنة 2019. وقد حققت الشركة سنة 2020 نتيجة صافية سلبية بقيمة ناقص 536 مليون درهم مقابل نتيجة إيجابية بلغت 101 مليون درهم سنة 2019.

كما تم تحيين ميزانية الاستثمار لسنة 2020 لتنخفض إلى 1.089 مليون درهم مقابل توقعات أولية ناهزت 2.387 مليون درهم، في حين انحصرت إنجازات الاستثمار في مبلغ 921 مليون درهم، وهو ما يمثل 85% من الميزانية المُحَينة.

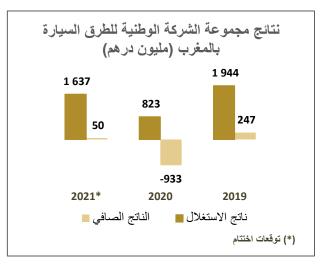
وقد بلغ رصيد ديون التمويل الإجمالية للشركة في نهاية سنة 2020 حوالي 40.391 مليون درهم مقابل 39.482 مليون درهم متم سنة 2019، مسجلا معدل مديونية نسبته 65%.

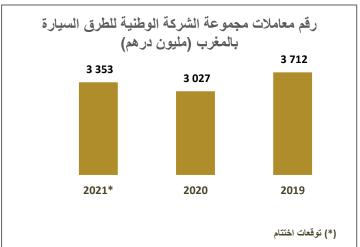
وقد ناهز رقم المعاملات، حتى متم يونيو 2021، ما قيمته 1.445 مليون درهم مسجلا ارتفاعا بنسبة 4% مقارنة بميزانية 2021 و35% مقارنة بالإنجازات المسجلة برسم يونيو 2020. وفي حال إذا ما استمر تطور حركة المرور بنفس المنحى خلال الأسدس الثاني لسنة 2021، فمن المرتقب أن يبلغ رقم المعاملات 3.100 مليون درهم، أي بارتفاع قيمته 55% مقارنة بسنة 2020.

وخلال الأسدس الأول من سنة 2021، أنجزت الشركة استثمارات بقيمة 400 مليون درهم أي بنسبة إنجاز قدرها 29%. وتبلغ توقعات الاختتام لهذه السنة 1.000 مليون درهم.

ومن المتوقع أن يعرف رقم المعاملات ارتفاعا مطردا حيث سينتقل من 3.249 مليون درهم سنة 2022 إلى 3.583 مليون درهم سنة 2023 ثم 3.726 مليون درهم سنة 2024. وبلغ رقم معاملات مجموعة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب ما قدره 3.027 مليون درهم خلال سنة 2020 مسجلا انخفاضا بقيمة 18% مقارنة بسنة 2019. كما بلغت النتيجة الصافية المجمعة ناقص 933 مليون درهم مقابل 247 مليون درهم سنة 2019.

وفيما يخص الآفاق المستقبلية، وفي إطار الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، قامت الشركة بتسريع المشاورات مع شركائها لتقويم نموذجها الاقتصادي والمالي، وذلك بالاعتماد على وجه الخصوص، على تعبئة مصادر تمويل بديلة ومبتكرة لتنمية القطاع والحد من لجوئه إلى المساهمين وخاصة الدولة.





#### 2.1.1. النقل السككي (المكتب الوطني للسكك الحديدية)

لم يسلم قطاع السكك الحديدية بدوره من الآثار السلبية للأزمة الصحية التي حدت من الوتيرة الإيجابية المسجلة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2020 (+35% من رقم المعاملات). وتأثرت بشكل خاص أنشطة المسافرين مسجلة انخفاضا كبيرا في عدد الرحلات وخسارة 98% من رقم معاملاتها خلال الفترة الممتدة بين مارس وماي 2020 بالإضافة إلى إغلاق معظم المحلات التجارية.

وقد تم وضع مخطط استعجالي للحفاظ على الوضعية المالية للمكتب الوطني للسكك الحديدية وضمان استمرارية الخدمات والأنشطة المقدمة للزبناء والمستخدمين ومختلف الشركاء، ولا سيما من خلال مخطط تمويل ملائم مصحوب بمخطط لاستمرارية الأنشطة.

فيما يتعلق بأنشطة المكتب برسم سنة 2020، فقد قام هذا الأخير بنقل 21,1 مليون مسافر (ناقص 45% مقارنة بسنة 2019) ومن المتوقع اختتام سنة 2021 بـما قدره 30 مليون مسافر. وفيما يخص بنقل السلع، قام المكتب بنقل 8,1 مليون طن من البضائع و16,4 مليون طن و15 مليون طن و15 مليون طن من الفوسفاط خلال سنة 2020. وتسجل توقعات 2021 حجم بضائع بما قدره 8,4 مليون طن و15 مليون طن من الفوسفاط.

وقد بلغ رقم المعاملات برسم 2020 ما قدره 2.813 مليون درهم، أي بانخفاض بلغ 25% مقارنة بإنجازات 2019، وقد سجلت النتيجة الصافية لسنة 2020 ما قيمته ناقص 1.115 مليون درهم مقابل ناقص 2.092 مليون درهم سنة 2019.

وبلغ رقم معاملات المكتب، خلال الأسدس الأول من سنة 2021، ما قيمته 1.612 مليون درهم مقابل توقعات اختتام بقيمة 3.338 مليون درهم.

بلغت الاستثمارات المنجزة حتى متم يونيو 2021 ما يناهز 687 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 25%. وتقدر توقعات الاختتام بما قدره 2.712 مليون درهم أي ما يمثل 100% من التوقعات السنوية.

ويجب التذكير أن الاستثمارات الكبرى المنجزة من طرف المكتب والتي تجاوزت 50.000 مليون درهم خلال الفترة 2010-2020، قد أثرت على وضعيته المالية، حيث أدت إلى تراكم المديونية التي بلغت 42.986 مليون درهم حتى متم 2020 أي بنسبة مديونية بلغت 1936%.

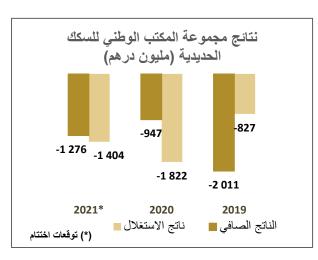
وبلغ رقم المعاملات لمجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية برسم سنة 2020 ما قدره 3.103 مليون درهم، مسجلا انخفاضا بنسبة 35% مقارنة بسنة 2019. كما سجلت النتيجة الصافية المجمعة ناقص 947 مليون درهم سنة 2020 مقابل ناقص 2011 مليون درهم سنة 2019. وتناهز توقعات الاختتام المجمعة، برسم سنة 2021، رقم معاملات قدره 3.775 مليون درهم.

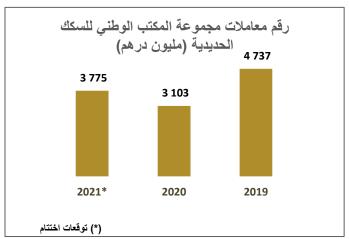
كما بلغت الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2020 ما قيمته 2.043 مليون درهم، مقابل توقعات ناهزت 3.380 مليون درهم (60%) وإنجازات بلغت 2.161 مليون درهم سنة 2019.

وتقدر توقعات البرنامج الاستثماري لمجموعة المكتب برسم الفترة 2022-2024، بغلاف مالي قدره 7.726 مليون درهم (منها 2.904 مليون درهم برسم سنة 2024 و2030 مليون درهم برسم سنة 2024 و2024 مليون درهم برسم سنة 2024 مليون درهم برسم سنة 2024 هذا البرنامج أساسا لتأهيل البنية التحتية وتجديد الآليات المتنقلة.

وبغرض ضمان استدامة النموذج الاقتصادي لقطاع السكك الحديدية وتحسين وضعيته المالية، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الدولة والمكتب بتاريخ 25 يوليوز 2019. وترمي هذه المذكرة إلى إعادة الهيكلة المؤسساتية والتنظيمية للمكتب بهدف عصرنة قطاع السكك الحديدية من خلال تبني أحسن الممارسات الدولية والتي تدعو إلى الفصل بين الاستغلال التجاري من جهة وتطوير وتجويل البنيات التحتية من جهة أخرى.

ويتم حاليا العمل على إنهاء عقد برنامج جديد مع الدولة، يهدف إلى إرساء أسس تعزيز غوذج المكتب وتحديد مخطط تمويلي ملائم لمواكبة تطور قطاع السكك الحديدية من أجل تسريع تهيئة المجال والربط بين مختلف الجهات والأقطاب الاقتصادية الكبرى.





#### 3.1.1. النقل الجوى (الخطوط الملكية المغربية)

تأثرت نتائج الشركة الوطنية للنقل الجوي حتى متم أكتوبر 2020، بشكل كبير بتداعيات جائحة كوفيد-19، حيث لم تتمكن الشركة، منذ مارس 2020، من استغلال سوى جزء محدود من أسطولها الجوي، مع تعبئة عرض للمقاعد لم يتعد نسبة 14% من تلك التي تم توفيرها في نفس الفترة من سنة 2019، ويرجع هذا الوضع للتداعيات التي خلفتها الأزمة الصحية عبر تقليص عدد الرحلات وكذا القيود المرتبطة بالسفر.

في هذا السياق، تدهورت المؤشرات التجارية للشركة (ناقص 59% لحركة المسافرين وناقص 2,6 نقطة لمعدل الملاء). وتراجعت الإنجازات المالية التي عرفت حتى متم أكتوبر 2020 تدهورا حادا مقارنة بإنجازات السنة الماضية (ناقص 55% في رقم المعاملات ونتيجة استغلال بقيمة ناقص 2.541 مليون درهم ونتيجة صافية بقيمة ناقص 3.800 مليون درهم)، وذلك على الرغم من انخفاض تكاليف الاستغلال بنسبة 40%.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من انخفاض الرصيد الإجمالي لديون الشركة بنسبة 9,5% سنة 2020 حيث بلغ 10.974 مليون درهم (ما فيه 1.100 مليون درهم كراء الطائرات) مقابل 12.200 مليون درهم السنة الماضية، شهدت نسبة المديونية تدهورا حيث انتقلت من 3,86 نهاية 2019 إلى 11,30 نهاية سنة 2020، نتيجة للانخفاض الحاد للأموال الذاتية.

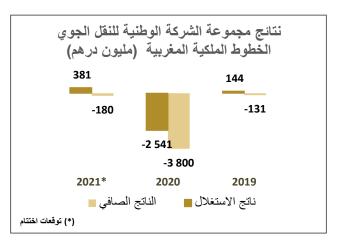
وبخصوص استثمارات الشركة، قامت هذه الأخيرة بإلغاء صفقة شراء طائرتين من نوع "بوينغ ب737-8 ماكس" كانت متوقعة في مارس ويونيو من سنة 2019 مما أدى إلى تخفيض كبير في حجم الاستثمارات المتوقعة مع بداية السنة. كما أطلقت الشركة مخططا اجتماعيا بكلفة إجمالية قدرها 370 مليون درهم.

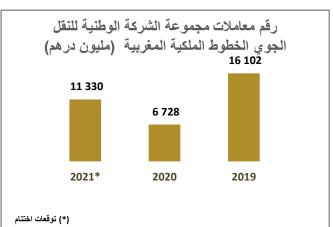
ويناهز رقم المعاملات لمجموعة الشركة الوطنية للنقل الجوي برسم سنة 2020 ما قدره 6.728 مليون درهم، مسجلا انخفاضا بقيمة 58% مقارنة بسنة 2019، علما أن رقم المعاملات حتى متم يونيو 2021 (8 أشهر من الاستغلال) قد بلغ 3.130 مليون درهم مقابل 5.760 مليون درهم متم يونيو 2019. مليون درهم خلال نفس الفترة من سنة 2020 و9.390 مليون درهم متم يونيو 2019.

من جهة أخرى، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، حققت "عملية مرحبا 2021"، التي تستهدف مواكبة الوفود الغفيرة للمغاربة المقيمين بالخارج، نجاحا كبيرا بفضل دعم وتعبئة شركة الخطوط الجوية المغربية التي قدمت، بالرغم من ظروف جائحة كوفيد- 19، جهودا جديرة بالثناء من خلال نظام استثنائي قائم على تنظيم ملائم وتعزيز عدد المستخدمين وتعبئة أسطول الطائرات، بالإضافة إلى تدبير تجارى مرن يضمن جودة الخدمة تلبية لتطلعات الزبناء.

وبالنظر إلى الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الشركة ولضرورة الحفاظ عليها باعتبارها شركة استراتيجية، قام المساهمون وبالخصوص الدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإطلاق مخطط مواكبة والذي ارتكز أساسا على الدعم المالي للشركة (الرفع من الرأسمال بقيمة 3.400 مليون درهم وضمان تعبئة قرض للشركة بقيمة 2.500 مليون درهم ...)، مما مكن من ضمان استمرارية أنشطتها وذلك موازاة مع تنفيذ مخطط لتخفيض التكاليف وترشيدها.

في هذا الإطار، ونظرا لغياب رؤية واضحة بخصوص تطور الوضعية الوبائية وللتحذيرات الصادرة عن اتحاد النقل الجوي الدولي بخصوص الأفق المتوقعة لاستعادة النشاط العادي للقطاع بعد سنة 2024، فإن المشاورات ستتواصل بين الشركاء من أجل تنزيل خطة طموحة لتدبير وتمويل الشركة، مما سيمكن من ضمان استمرارية أنشطتها، من جهة، ومن تخفيض الضغط على المساهمين من جهة أخرى، خاصة الدولة.





#### 4.1.1. النقل الحضري

#### 1.4.1.1. شركة الدار البيضاء للنقل

يرتكز برنامج شبكة البنيات التحتية للنقل الجماعي، كما هو منصوص عليه في مخطط النقل الحضري لمدينة الدار البيضاء، في أفق سنة 2022، على عدة خطوط ترامواي وخطوط حافلات الخدمة عالية الجودة.

وتم تحديد هذا المخطط بهدف ضمان عرض للنقل وكذا حلول تنقل ملائمة لحاجيات المواطن من أجل تسهيل حركة النقل مع توفير خدمات نوعية ومبتكرة تتلاءم مع تطور هذه الحاجيات.

وبلغت شبكة خطوط الترامواي حتى متم سنة 2020 ما مجموعه 48 كلم مع الإشارة للتقدم المستمر للمشاريع الأخرى لاسيما تلك

المتعلقة بحافلات الخدمة عالية الجودة وتجديد أسطول الحافلات.

وتقدر التكلفة الإجمالية للمشاريع الاستثمارية لشركة الدار البيضاء للنقل خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و2021 ما يناهز 13.191 مليون درهم، يتم تمويلها بنسبة 42% من طرف صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والربط بين المدن و9% من طرف الجماعة الحضرية للدار البيضاء و9% من طرف جهة الدار البيضاء -سطات و40% من طرف المؤسسات المالية الدولية.

وواصلت شركة الدار البيضاء للنقل سنة 2020 إنجاز المشاريع المهيكلة (الممرات التحت أرضية ومنصة الخط الثاني للترامواي...) وتفعيل الأداء الالكتروني دون اتصال على مستوى 270 موزعا أوتوماتيكيا. وسجل تقدم أشغال المشاريع خلال نفس السنة مبلغ 445,1 مليون درهم، في حين بلغت الاستثمارات المنجزة مبلغ 340 مليون درهم.

كما بلغ عدد مستخدمي الترامواي، سنة 2020، ما يقارب 32,5 مليون مسافر مقابل 50,6 مليون سنة 2019 مما يعكس الآثار السلبية للأزمة الصحية على حركة المسافرين وبالتالي على رقم المعاملات خلال سنة 2020 الذي انخفض إلى ما قيمته 168 مليون درهم سنة 2019.

وبلغت إنجازات الاستثمار، حتى متم يونيو 2021، ما قدره 192 مليون درهم مقابل توقعات اختتام تناهر 1.800 مليون درهم. وتتوقع شركة الدار البيضاء للنقل الشروع في استغلال مشروع حافلات الخدمة عالية الجودة للخطين الخامس والسادس وخطي الترامواي الثالث والرابع في 2022 و2023، على التوالي.

ومن المتوقع إنجاز استثمارات تناهز **2.708 مليون درهم** برسم سنة 2022 **و1.790 مليون درهم** برسم سنة 2023 **و2.229 مليون درهم** برسم سنة 2024 **مليون درهم** برسم سنة 2024.

#### 2.4.1.1. شركة ترامواي الرباط-سلا

تتجلى المهمة الأساسية لشركة ترامواي الرباط-سلا في تصميم وإنجاز واستغلال شبكة ترامواي للقطب الحضري الرباط-سلا. وبلغت شبكة خطوط الترامواي قيد الاستغلال (الخط الأول) 20 كلم حتى متم سنة 2020.

وتقدر الكلفة الإجمالية لتمديد الخط الثاني بما يناهز 1.715 **مليون درهم** (دون احتساب كلفة تحرير الوعاء العقاري التي ستتكفل بها الجماعات المعنية).

وخلال سنة 2020، لم تتأثر مشاريع الاستثمارات المتعلقة بمشروع تمديد الخط الثاني للترامواي بما طوله 7 كلم بجائحة كوفيد-19، حيث تمكنت الشركة من إنهاء جميع الأشغال بالإضافة إلى التشغيل التجريبي لخطي الرباط وسلا اللذين تم إنجازهما بنجاح خلال دجنبر 2019 ومارس 2020.

وقد أنجزت الشركة استثمارا بقيمة 88 مليون درهم سنة 2020 مقابل توقعات ناهزت 234 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 37.5%. كما بلغت الاستثمارات المنجزة، حتى متم يونيو 2021، ما يناهز 9,74 مليون درهم، من أصل توقعات سنوية تبلغ 181 مليون درهم وتوقعات اختتام تبلغ 117 مليون درهم.

وتجدر الإشارة إلى أن مداخيل الاستغلال قد تأثرت بفعل الأزمة الصحية حيث شهد رقم المعاملات سنة 2020 انخفاضا بنسبة 42% مقارنة بسنة 2019 منتقلا من 138 مليون درهم إلى 80 مليون درهم. ومن المتوقع أن يعرف رقم المعاملات سنة 2011 (95 مليون درهم) بدوره منحى سلبيا، حيث من المرتقب أن يسجل انخفاضا بقيمة ناقص31% مقارنة بسنة 2019، علما أنه سجل تحسنا طفيفا (19%) مقارنة بسنة 2020.

وتبلغ توقعات الاستثمارات ما قدره 718 مليون درهم برسم سنة 2022 و2.625 مليون درهم برسم سنة 2023 و2.475 مليون درهم برسم سنة 2023 و2.475 مليون درهم برسم سنة 2024، حيث سيتم إطلاق مشاريع طموحة سنة 2022 تهدف إلى تطوير شبكة الترامواي بإضافة 30 كلم.

### 2.1. البنية التحتية للموانئ والمطارات

## 1.2.1. الوكالة الوطنية للموانئ

بالرغم من السياق الحالي المتسم بجائحة كوفيد-19، سجلت حركة العبور المينائي، برسم سنة 2020، ما قدره 92,5 مليون طن، أي بنسبة ارتفاع قدرها 5,1% مقارنة بإنجازات السنة الماضية.

ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع كل من الواردات بنسبة 4,4% (56,1 مليون طن) والصادرات بنسبة 7,6%، بينما عرفت حركة الملاحة الساحلية تراجعا بنسبة 7,2% مسجلة 2,9 مليون طن.

وعلى المستوى المالي، حققت الوكالة الوطنية للموانئ برسم سنة 2020 رقم معاملات قدره **1.940 مليون درهم،** بارتفاع قيمته 4,7% مقارنة بسنة 2019. كما بلغت نتيجة الاستغلال **155,6 مليون درهم** سنة 2020 مسجلة انخفاضا بقيمة 17,6%، يعزى بالأساس إلى تأثير مخصصات الاستغلال نظرا للشروع في استغلال مشاريع استثمارية مهمة.

وسجلت الوكالة نتيجة صافية بقيمة **66,31 مليون درهم** سنة 2020 مقابل **76,76 مليون درهم** سنة 2019، أي بنسبة انخفاض لغت 3,61%.

فيما يتعلق بالاستثمارات، فقد أنجزت الوكالة خلال 2020 ما قدره 1.781 مليون درهم.

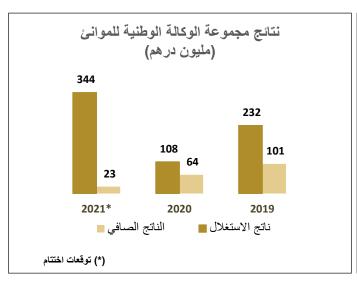
وبلغ رقم المعاملات المسجل حتى متم يونيو 2021 ما قدره 1.066 مليون درهم، وهو ما عثل 48% من الميزانية السنوية، مسجلا بذلك انخفاضا بقيمة 3,3% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020. وقد بلغ رقم المعاملات المجمع حتى متم يونيو 2021 ما قدره 1.119 مليون درهم.

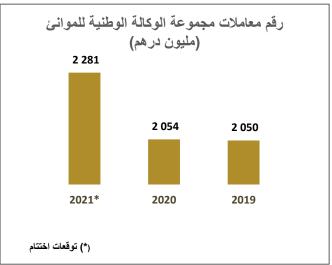
وتبلغ توقعات الاختتام لسنة 2021 برسم رقم المعاملات ما يناهز **2.281 مليون درهم،** أي بارتفاع نسبته 11% مقارنة بإنجازات سنة 2020.

وقد استقر رقم معاملات مجموعة الوكالة الوطنية للموانئ برسم سنة 2020 في 2.054 مليون درهم مسجلا ارتفاعا طفيفا بنسبة 9,2% مقارنة بسنة 2019. وبلغت النتيجة الصافية المجمعة 64 مليون درهم مقابل 101 مليون درهم سنة 2019 مسجلة انخفاضا بقيمة 37%، في حين سجلت نتيجة الاستغلال انخفاضا بنسبة 53% حيث انتقلت من 232 مليون درهم في 2019 إلى 108 مليون درهم. درهم في 2020. وتناهز توقعات الاختتام لرقم المعاملات برسم سنة 2021 ما قدره 2.281 مليون درهم.

فيما يخص التوقعات، تعتزم الوكالة استثمار 2.481 مليون درهم خلال الفترة 2022-2024 موزعة كالتالي: 752 مليون درهم في سنة 2024 و960 مليون درهم في سنة 2024 و960 مليون درهم في سنة 2024.

وبخصوص الآفاق المستقبلية، ووفقا للالتزامات المتخذة في إطار الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، سيتم تسريع الدراسات والمشاورات بهدف تقييم جدوى إعادة تنظيم قطاع الموانئ من أجل دعم نمو هذا القطاع وتعزيز نجاعة تسيره وتشجيع بروز فاعلين ذوي حضور قوي يحكنهم من مواجهة التحديات والرهانات الكبرى لهذا القطاع.





#### 2.2.1. الوكالة الخاصة طنجة المتوسط

بلغت استثمارات الوكالة الخاصة طنجة المتوسط التي تم إنجازها منذ إطلاق المركب المينائي طنجة المتوسط الأول والثاني، ما قدره 103.000 مليون درهم متم 2020.

وقد تجاوز حجم الحمولة المعالجة خلال سنة 2020 ما قدره 81 مليون طن، أي بنسبة ارتفاع بلغت 23% مقارنة بسنة 2019. وقد بلغ هذا الحجم 52 مليون طن متم يونيو 2021.

وعلى إثر الشروع في استغلال ميناء طنجة المتوسط الثاني، تمت معالجة 5.771.222 حاوية في المركب المينائي خلال سنة 2020 مسجلة بذلك زيادة بنسبة 18% مقارنة بسنة 2019. وللمرة الأولى يحتل ميناء طنجة المتوسط المرتبة الأولى على مستوى الموانئ المطلة على البحر الابيض المتوسط، متقدما بذلك على موانئ فالنسيا وبيريا والجزيرة الخضراء حيث تمكن من احتلال المرتبة 24 علميا من بين 500 ميناء لديها أنشطة في مجال معالجة الحاويات، ليؤكد بذلك ريادته على المستوى الافريقي للمرة الرابعة على التوالى.

وقد تمت معالجة 358.175 عربة في المحطتين المخصصتين للمركبات بميناء طنجة المتوسط خلال سنة 2020، بانخفاض قدره 28% مقارنة يسنة 2019.

كما تمت معالجة 357.331 شاحنة للنقل الطرقي الدولي بميناء طنجة المتوسط خلال سنة 2020، ما يمثل نفس العدد المسجل سنة 2019 نظرا للتوقف الكلى لمجموعة من الأنشطة الصناعية خلال فترة الحجر الصحى وكذا الاستئناف التدريجي للأنشطة.

كما عرفت حركة المواد السائلة ارتفاعا بنسبة 26% مقارنة بسنة 2019، بحمولة حجمها 7,9 مليون طن من الهيدروكربورات. وقد بلغت حركة المواد الصلبة المعالجة ما حجمه 303.705 طن مسجلة بذلك نموا نسبته 18% مقارنة بسنة 2019.

وسجل نشاط المسافرين تراجعا بنسبة 75% نتيجة التوقف الكلي لحركة المسافرين وغلق الحدود البحرية تحت تأثير جائحة كوفيد-19.

وقد سجلت المنصة الصناعية بميناء طنجة المتوسط استثمارات صناعية من طرف الخواص بقيمة **2.600 مليون درهم** مكنت من خلق 7.458 فرصة عمل جديدة. بالموازاة مع ذلك، تحت توسعة 8 وحدات صناعية. وتشتغل حاليا 1.100 شركة في مجموع مناطق أنشطة شركة ميناء طنجة المتوسط وتوفر ما يناهز 90.000 منصب شغل.

وبلغ حجم الاستثمارات التي أنجزتها مجموعة الوكالة الخاصة طنجة البحر الأبيض المتوسط خلال سنة 2020، ما قدره 1.325 مليون درهم مقابل توقعات بلغت 2.114 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 63%.

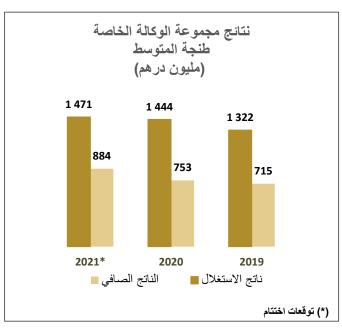
وعلى المستوى المالي، سجلت المجموعة خلال سنة 2020 رقم معاملات مُجمع بقيمة 3.311 مليون درهم مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 6% مقارنة بسنة 2019 ونتيجة صافية قدرها 753 مليون درهم.

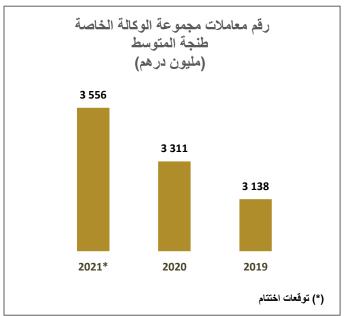
ويناهز رقم المعاملات المتوقع إنجازه برسم سنة 2021 ما قدره 3.556 مليون درهم حيث بلغت الإنجازات متم يونيو 2021 ما قدره 1.890مليون درهم بينما تبلغ توقعات الاستثمار للمجموعة، ما يقارب 3.230 مليون درهم برسم نفس السنة.

وتقدر توقعات الاستثمار لمجموعة الوكالة الخاصة-طنجة-المتوسط برسم الفترة 2022-2024 بما يناهز 1.367 مليون درهم و1.358 مليون درهم على التوالي.

وفي إطار الرؤية الجديدة المتعلقة بالإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية والهادفة إلى تعزيز نجاعة وتنافسية قطاع الموانئ ومن أجل تيسير بروز فاعل وطني في قطاع اللوجستيك المينائي، تم خلال سنة 2021 إبرام شراكة عمومية-عمومية من خلال دمج أفقى للأنشطة المينائية وذلك بين الوكالة الخاصة طنجة المتوسط وشركة استغلال الموانئ (مرسى المغرب).

وقد تم تنفيذ هذه العملية عبر تفويت حصة قدرها 35% لفائدة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط، من أصل 60% تملكها الدولة في رأس مال شركة استغلال الموانئ (مرسى المغرب)، وذلك بمبلغ مالي بقيمة 5.305,32 مليون درهم.





### 3.2.1. الناظور غرب المتوسط

سجلت سنة 2020 تراجعا في وتيرة إنجاز أشغال بناء ميناء الناظور غرب المتوسط، نتيجة للآثار السلبية للأزمة الصحية مما أدى إلى تأجيل موعد إنهاء المشروع الذي كان مبرمجا في 16ماي 2022، علما أن نسبة إنجازه قد بلغت 52,5% حتى متم 2020.

وقد بلغ إنجاز استثمارات شركة الناظور غرب المتوسط خلال سنة 2020 ما قدره 1.003 مليون درهم مقارنة مع توقعات قاربت 2.250 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 45%.

وتتمثل أهم الأنشطة التي تعتزم شركة الناظور غرب المتوسط إنجازها، برسم سنة 2021، في مواصلة أشغال بناء الميناء وإحداث شركة مكلفة بتهيئة مناطق الأنشطة التابعة للمشروع وتعبئة العقار الضروري لها بالإضافة إلى تحيين الدراسات والتوقعات المالية للمشروع أخذا بعين الاعتبار المعطيات التقنية والاقتصادية الجديدة التي فرضتها الجائحة.

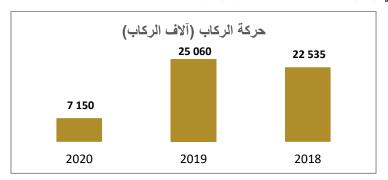
وتعتزم الشركة إنجاز استثمارات قدرها 2.478 مليون درهم خلال سنة 2021، بينما تناهز توقعات الاستثمار برسم الفترة 2022- 2022، ما قدره 2.624 مليون درهم و535 مليون درهم، على التوالي.

وفيما يخص ربط الميناء بشبكة الطرق السيارة، فقد تم إبرام عقد مع شركة الطرق السيارة كصاحب مشروع منتدب من أجل تقديم المساعدة التقنية والقيام بالدراسات . وفيما يخص ربط الميناء بشبكة السكك الحديدية، فمن المُرتقب إحداث خط سككي يصل بين سلوان وميناء الناظور غرب المتوسط (50 كلم) والذي سوف يتم تمويله باللجوء إلى صندوق محمد السادس للاستثمار بتكلفة إجمالية تناهر 3.000 مليون درهم.

### 4.2.1. المكتب الوطنى للمطارات

شهد المغرب غوا مطردا لحركة المسافرين خلال الفترة 2015-2019، حيث ارتفع المتوسط السنوي لعدد المسافرين بنسبة 9%، وارتفعت حمولة الشحن بنسبة 11% كما تزايدت حركة الطيران بنسبة 5%.

وقد تأثر القطاع السياحي خلال سنة 2020 بشكل كبير جراء جائحة كوفيد-19، مما خلف آثارا سلبية على نظام الطيران المدني. كما تدهورت بشكل كبير أنشطة المكتب الوطني للمطارات حيث انخفض عدد المسافرين بأكثر من 71% وحركة التنقل بنسبة 55% وحمولة الشحن الجوي بنسبة 36% والحركة الجوية بنسبة 55%.



ونظرا لتراجع أنشطة المكتب، انخفض رقم المعاملات بنسبة 63% حيث انتقل من 4.242 مليون درهم سنة 2019 إلى 1.581 مليون درهم سنة 2020. وانتقلت نتيجة الاستغلال من 1.321 مليون درهم إلى ناقص 1.374 مليون درهم كما انتقلت النتيجة الصافية من 566 مليون درهم إلى ناقص 1.918 مليون درهم.

ولمواجهة آثار الأزمة الصحية، وضع المكتب الوطني للمطارات مخططا لخفض التكاليف واتخذ إجراءات لدعم شركائه، ولا سيما شركات الطيران والشركات التي تقوم بأنشطة تجارية داخل المطارات، وقام من أجل ذلك بتعبئة القروض للوفاء بالتزاماته.

وقد تم إنجاز البرنامج الاستثماري لسنة 2020 ما يناهز 633 مليون درهم مقارنة بتوقعات بلغت 1.100 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 58%.

وسجلت حركة النقل الجوي حتى متم يونيو 2021 ما يقارب 2.473.988 مسافر مقابل 4.966.136 مسافر خلال نفس الفترة من سنة 2020.

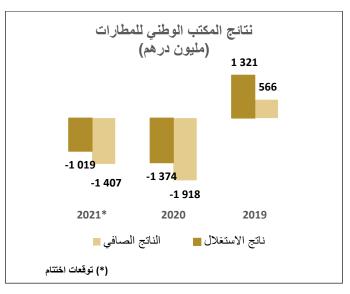
واستمرت هذه الوضعية خلال سنة2021 في التدهور بسبب القيود المفروضة على السفر والتي استفحلت بعد ظهور طفرات جديدة من كوفيد-19 المستجد.

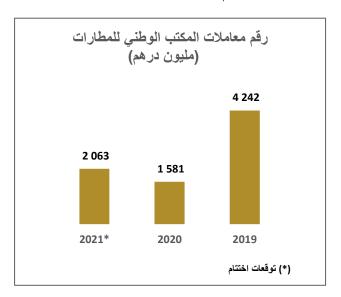
وتشير توقعات اختتام سنة 2021 إلى أن رقم المعاملات سيبلغ **2.063 مليون درهم**، بارتفاع بنسبة 31% مقارنة بسنة 2020 وذلك ارتباطا بالاستئناف التدريجي للرحلات الدولية اعتبارا من 15 يونيو 2021. وتقدر النتيجة الصافية المتوقعة لسنة 2021 بخسارة قدرها 1.407 مليون درهم.

وفيها يخص الفترة 2022-2024، فمن المتوقع أن تعرف حركة المسافرين انتعاشا تدريجيا ابتداء من سنة 2022 نسبته 60% مقارنة مع أداء سنة 2019 (15 مليون مسافر) قبل أن يستقر النشاط، سنة 2024، في مستواه الاعتيادي والقريب من الأداء المسجل خلال سنة 2019 (25 مليون مسافر).

وفيما يتعلق بالبرنامج الاستثماري للفترة 2022-2024، فإن توقعات المكتب تناهز 1.548 مليون درهم في 2022 و 2.083 مليون درهم في 2022 و 2.083 ودهم في 2023 و 2023 و 2024 و 2024 و 2024 و 2024 و 2024 مليون درهم في 2024. وسيتم تخصيص الحصة الأكبر من هذا الغلاف المالي للمشاريع المتعلقة بتوسيع وتهيئة المطارات (الرباط وطنجة وأكادير والداخلة وتطوان والحسيمة...).

وفيما يخص آفاق قطاع المطارات، فإنه من المزمع إبرام عقد برنامج بين الدولة والمكتب من أجل إرساء نموذج مؤسساتي وتنظيمي جديد يهدف، خصوصا، إلى تحويل المكتب إلى شركة المساهمة قصد تعزيز استقلالية تسييره وخلق الظروف التي ستساهم في تسريع تنمية قطاع المطارات. وسيتم ذلك من خلال انفتاح المكتب على القطاع الخاص عبر إسناد الأنشطة التجارية لشركات تابعة وكذا عن طريق إبرام شراكات.





## 2. تفعيل الاستراتيجيات القطاعية

#### 1.2. الفلاحة

### 1.1.2. استراتيجية التنمية الفلاحية

بعد مضي عشر سنوات على تنفيذ مخطط المغرب الأخضر الذي جعل تعبئة الاستثمارات في قلب استراتيجية تنمية القطاع الفلاحي، تم تحقيق إنجازات في مستوى الأهداف المسطرة. هكذا، تمكن القطاع الفلاحي ما بين سنتي 2008 و2018 من جذب استثمارات وصلت قيمتها إلى 104.000 مليون درهم، 39% منها استثمارات عمومية و61% استثمارات خاصة.

في هذا الإطار، ارتفع الدعم المقدم من طرف الدولة من أجل تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال صندوق التنمية الفلاحية بنسبة 112%. وقد تم تحقيق استثمار قدره 2,85 درهم عن كل درهم دعم ممنوح.

كما مكنت هذه الاستثمارات من تحقيق تحسن ملموس على مستوى مؤشرات أداء القطاع الفلاحي، وذلك على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

على الصعيد الاقتصادي، عرف الناتج الداخلي الخام الفلاحي ارتفاعا سنويا قدره 5,25%، في مقابل 3,8% بالنسبة لباقي القطاعات، وهو ما مكن من تحقيق زيادة في القيمة المضافة قدرها 47.000 مليون درهم. وانتقلت قيمة الصادرات الفلاحية من 2010 مليون درهم سنة 2018.

وعلى المستوى الاجتماعي، مكن مخطط المغرب الأخضر من خلق ما بين 250.000 إلى 300.000 منصب شغل إضافي. وقد تحقق ذلك، بالخصوص، بفضل توسيع الأراضي المزروعة وتنويع المحاصيل وتحسين الإنتاج.

وتميزت سنة 2020 كذلك بإطلاق جلالة الملك نصره الله للاستراتيجية الفلاحية الجديدة «الجيل الأخضر 2020-2030 » والتي ترتكز على دعامتين أساسيتين تتعلق الأولى بالعناية بالعنصر البشري فيما تهم الثانية ديمومة التنمية الفلاحية.

وترتكز هذه الاستراتيجية على عدة محاور تهدف بالخصوص إلى تمكين ما بين 350.000 و400.000 أسرة من ولوج الطبقة الوسطى في أفق 2030 وتمكين 3 إلى 4 ملايين فلاح من التغطية الاجتماعية وتعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية لفائدة المقاولين الشباب.

كما تتمثل الأهداف المسطرة في أفق سنة 2030 كذلك في تعزيز سلاسل الإنتاج الفلاحية من أجل الرفع من الناتج الداخلي الخام الفلاحي ومن الصادرات الفلاحية وتثمين 70% من الإنتاج وعصرنة قنوات التوزيع (12 سوق جملة للخضر والفواكه والأسواق الأسبوعية).

وتتمثل أهم المؤسسات والمقاولات العمومية المنخرطة في استكمال مخطط المغرب الأخضر وفي إنجاز استراتيجية الجيل الأخضر وتحديد المحات الجهوية للاستثمار الفلاحي ووكالة التنمية الفلاحية والمعهد الوطني للبحث الزراعي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية وشركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية البيطرية والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية والمؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والشركة الوطنية لتسويق البذور والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والغرف الفلاحية.

### 2.1.2. وكالة التنمية الفلاحية

تقوم وكالة التنمية الفلاحية بمهام التنسيق والتخطيط وكذا التتبع والتقييم للمشاريع المتعلقة بمخطط المغرب الأخضر (الدعامتين الأولى والثانية) واستراتيجية الجيل الأخضر 2020 فيما يلي:

- الدعامة الأولى لمخطط المغرب الأخضر: إعطاء انطلاقة مشروعين للتجميع باستثمار يناهز 137 مليون درهم على مساحة إجمالية تصل إلى 1.317 هكتار مما رفع العدد الاجمالي للمشاريع التي تم إعطاء انطلاقتها منذ 2010 إلى 176 مشروعا باستثمار متراكم بلغ 14.096 مليون درهم ومساحة إجمالية وصلت إلى 429.692 هكتار.
- الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر: الانتهاء من إنجاز 710 مشروعا ومتابعة إنجاز 279 مشروعا، أي ما مجموعه 989 مشروعا باستثمار بقيمة 14.290 مليون درهم لفائدة 730.000 مستفيد.

وقد تميز الأسدس الأول من سنة 2021 بعدة إنجازات، خصوصا غرس 22.065 هكتار من الأشجار المثمرة وإعطاء الانطلاقة في 1.257 هكتار في إطار عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بالأراضي الفلاحية المملوكة للدولة.

كما تم توجيه مجهودات الوكالة من أجل تفعيل استراتيجية الجيل الأخضر 2030 من خلال أنشطة متعددة تهم على الخصوص هيكلة وتطوير العرض الخاص بتثمين الأراضي الجماعية وهيكلة العرض الخاص بريادة الأعمال لدى الشباب في الخدمات الفلاحية والمجالات المرتبطة بها وكذا في خدمات الرقمنة بالإضافة إلى إعداد مقاربة جديدة للفلاحة التضامنية من الجيل الجديد ووضع مخططات فلاحية جهوية لاستراتيجية الجيل الأخضر.

وقد بلغت توقعات ميزانية استثمار الوكالة برسم سنة 2020 ما قدره 173,01 مليون درهم منها 155,29 مليون درهم برسم اعتمادات الأداء حيث بلغت الإنجازات 149 مليون درهم.

وبرسم ميزانية الاستثمار لسنة 2021، تم إنجاز ما قدره 12,36 مليون درهم حتى نهاية شهر يونيو 2021، مقابل توقعات بلغت 44,29 مليون درهم بينما تناهز توقعات الاختتام مبلغ 49 مليون درهم خلال نفس السنة.

وتتوقع الوكالة إنجاز استثمارات قدرها 67,8 مليون درهم برسم سنة 2022، و61,24 مليون درهم خلال سنة 2023 و63,94 مليون درهم برسم سنة 2024. مليون درهم برسم سنة 2024.

### 3.1.2. المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

تحت تأثير انخفاض معدل التساقطات، انتقل حجم المياه الموزعة على مجموع الدوائر السقوية من 2.428 مليون متر مكعب من الماء في سنة 2019 ليصل إلى 2.145 مليون متر مكعب من الماء في سنة 2020، وذلك في مساحة مزروعة وصلت إلى 502.944 هكتار في 2020 مقابل 565.598 هكتار في 2019.

وعرفت مستحقات مياه الري التي لم يتم تسديدها من طرف الفلاحين بالنسبة لجميع المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي، انخفاضا مهما بنسبة 44% مقارنة بسنة 2019 (282 مليون درهم في سنة 2020 مقابل 502 مليون درهم في سنة 2019) في حين عرفت إصدارات المستحقات انخفاضا حادا بنسبة 39% (385 مليون درهم في سنة 2020 مقابل 626 مليون درهم في سنة 2019) متأثرة بتراجع حجم المياه الموزعة.

وفي هذا الإطار، ومن أجل دعم الفلاحين لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، منحت الدولة في يناير 2021 تمديدا لآجال تسديد أصل مبلغ الديون يمكن أن يصل إلى 3 سنوات مع الإعفاء من زيادات التأخير ورسوم التحصيل على الأصل الذي تم تسويته قبل انقضاء فترة التمديد.

وأنجزت المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي سنة 2020 استثمارات بلغت 1.789 مليون درهم مقابل 2.340 مليون درهم سنة 2019.

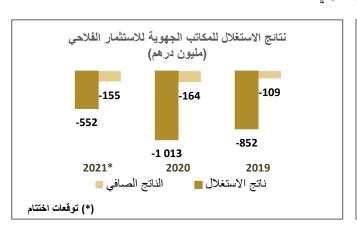
وتهم هذه الاستثمارات أساسا البرنامج الوطني للاقتصاد في مياه الري وإعادة تأهيل دوائر التجهيزات الهيدرومائية الكبرى وتوسيع الدوائر السقوية.

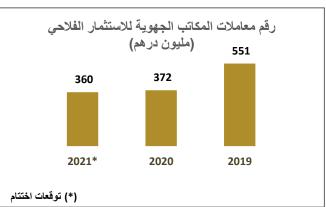
وبلغ إجمالي الاستثمارات المنجزة حتى متم يونيو 2021 ما يناهز 553,4 **مليون درهم**، في حين وصلت ميزانية الاستغلال المنجزة 34% (**281 مليون درهم** من أصل **830 مليون درهم**).

وتندرج هذه الاستثمارات في إطار الاتفاقية الإطار الموقعة في يناير 2020 أمام أنظار جلالة الملك نصره الله المتعلقة بإنجاز البرنامج الوطنى للتزويد بالماء الشروب ومياه السقى 2020-2027.

فيما يخص السقي، تهم هذه الاتفاقية، على الخصوص، برنامج الاقتصاد في المياه في المجال الفلاحي بمبلغ إجمالي 14.700 **مليون درهم** تغطى مساحة 510.000 هكتار سيستفسد منها 160.000 شخص.

ويتوقع أن يبلغ البرنامج الاستثماري للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي ما قيمته 2.469 مليون درهم و2.235 مليون درهم و2.199 مليون درهم و2.235 مليون درهم خلال سنوات 2022 و2024، على التوالى.





## 4.1.2. الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

تواصل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية إنجاز استراتيجيتها لتعميم التحفيظ العقاري خصوصا في العالم القروي وذلك بهدف تحفيظ 10 مليون هكتار في أفق 2021.

وفي هذا الإطار، ورغم الإكراهات التي أملتها جائحة كوفيد-19، كثفت الوكالة أنشطة التحفيظ في سنة 2020 بالنسبة للطلبات الجديدة (124.658 طلب أي بانخفاض 54% مقارنة بسنة 2019) وإصدار سندات جديدة للملكية العقارية (392.341 أي بارتفاع 22%) ووضع مخططات عقارية لأغراض التسجيل والتحفيظ العقاري (214.372 أي بزيادة 4%).

في هذا الصدد واعتبارا لتداعيات الجائحة، عرفت سنة 2020 انخفاضا في عدد التسجيلات في السجلات العقارية وعدد شهادات الملكية بنسب 16% وو% على التوالي مقارنة بسنة 2019، حيث وصلت إلى 722.473 عملية تسجيل و1.264.152 شهادة مسلمة.

وقد حققت الوكالة حتى متم 2020 موارد بمبلغ 5.700 مليون درهم، بانخفاض بنسبة 15% مقارنة بسنة 2019، مما أدى إلى تقليص مساهمتها في الميزانية العامة للدولة إلى 2.500 مليون درهم (مقابل 3.000 مليون درهم سنة 2019) وذلك دون احتساب مبلغ 1.000 مليون درهم كمساهمة في الصندوق الخاص لتدبير جائحة كوفيد-19.

وتم إنجاز 67% من ميزانية استثمار الوكالة المتوقعة برسم سنة 2020، أي مبلغ 473 مليون درهم.

وعرف الفصل الأول من سنة 2021 استئناف جميع أنشطة التحفيظ والمسح العقاري (السندات العقارية والشهادات المسلمة والتسجيلات في السجلات العقارية وإصدار الخرائط الأساسية...)

كما تواصل الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية تطوير عرض الخدمات الرقمية لفائدة المرتفقين والمهنيين بما فيها الأداء الالكتروني حيث يغطي هذا العرض خدمات متنوعة (الاستمارات والإشهار العقاري وشهادة الملكية والتصميم العقارى والمنتوجات الخرائطية...).

علاوة على ذلك شرعت الوكالة خلال سنة 2021 في إطلاق برنامج نزع الصفة المادية عن عملية الإيداع والتوقيع الإلكتروني لملفات الموثقين، مما سيمكن بالإضافة للأداء الإلكتروني لرسوم التسجيل العقاري من حذف الأرشيف المادي. وهكذا تم اعتماد التوقيع الإلكتروني لكل الوثائق المسلمة من طرف الوكالة وذلك باستخدام مفتاح التوقيع الالكتروني البريد الفئة 3 حيث يقوم الموثقون بالتوقيع الآمن من الفئة 3 مع اعتماد طابع زمني لأي مستند يتم إيداعه عبر الإنترنت.

وقد بلغت موارد الوكالة حتى متم يونيو 2021 ما مجموعه **3.960 مليون درهم**، بارتفاع قدره 73% مقارنة بيونيو 2020، وتمثل 61% من رقم معاملات سنة 2021 الذي من المتوقع أن يصل إلى **6.500 مليون درهم**. وبلغت إنجازات البرنامج الاستثماري حتى متم يونيو 2021 ما يناهز **268 مليون درهم** بما يمثل 35% من ميزانية 2021 (**763 مليون درهم**).

وتبلغ توقعات موارد الوكالة 6.500 مليون درهم سنويا برسم سنوات 2022 و2023 و2024، في حين تبلغ توقعات ميزانية الاستثمار برسم هذه الفترة 720 مليون درهم و870 مليون درهم و680 مليون درهم، على التوالي.

## 2.2. الطاقة والماء والمعادن

## 1.2.2. الفوسفاط

في إطار تعزيز موقعه الريادي ومكانته التنافسية في السوق العالمية للفوسفاط، واصل المجمع الشريف للفوسفاط تنفيذ استراتيجيته المندمجة والمرتكزة على عدة دعامات، خاصة الرفع من القدرة الإنتاجية المنجمية والكيميائية وتخفيض تكاليف الإنتاج واعتماد سياسة تجارية أكثر نجاعة تروم خلق القيمة وتكريس تموقع المجمع في الأسواق من خلال عقد شراكات وتحالفات استراتيجية وكذا عبر تبني استراتيجية للتمويل تعطي الأولوية لموارد مماثلة للأموال الذاتية.

وفي سياق متسم بجائحة كوفيد-19، تميزت سنة 2020 بانخفاض في العرض مرتبط بانخفاض الصادرات الصينية وبانخفاض مخزونات الهند والولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يخص الطلب، فقد عرف الاستهلاك ارتفاعا هاما في الأسواق الرئيسية، وذلك بفعل الظروف المناخية المساعدة وارتفاع أسعار أهم المواد الأولية الفلاحية والذي تعزز بارتفاع الطلب الصيني على الصوجا والذرة.

وقد أفضت هذه الوضعية إلى ارتفاع في أسعار الأسمدة، وذلك بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته هذه الأسعار منذ الربع الثاني من سنة 2019. وبدت آثار هذه الزيادة أكثر وضوحا خلال الفصل الثاني من سنة 2020 مع مواصلة نفس المنحى خلال الفصل الأول من سنة 2021 والذي يتوقع أن يستمر خلال الفصل الثاني من سنة 2021. وانتقلت أسعار الأسمدة من 278 دولار للطن خلال شهر يناير 2020 إلى 379 دولار للطن في شهر دجنبر.

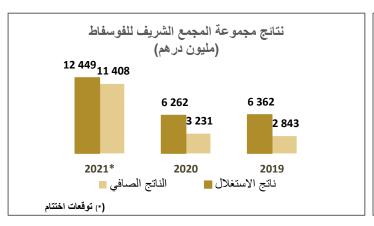
كما بلغ رقم المعاملات برسم سنة 2020 ما قيمته 56.182 مليون درهم، أي بارتفاع قدره 4% مقارنة بسنة 2019.

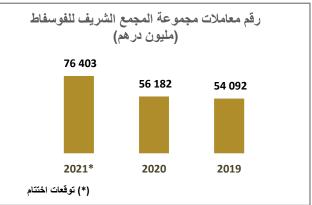
أما فيما يخص البرنامج الاستثماري للمجمع، فقد بلغ مجموع الأداءات برسم سنة 2020 ما قيمنه 9.260 مليون درهم، منها 3.500 مليون درهم مخصصة للتنمية الصناعية، وذلك بهدف توسيع القدرات الإنتاجية المنجمية للتثمين الكيميائي.

وقد استقرت ديون التمويل المجمعة لسنة 2020 فيما قدره 46.964 مليون درهم، أي بانخفاض قدره 10% مقارنة بسنة 2019.

كما سجل رقم المعاملات ما مجموعه **32.479 مليون درهم**، حتى متم يونيو2021، أي بارتفاع قدره 18,5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020، في حين بلغت نفقات الاستثمارات خلال الفصل الأول من سنة 2021 ما قيمته **4.301 مليون درهم**، في مقابل **5.087 مليون درهم** مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، أي بانخفاض قدره 5,55%.

وفيما يخص توقعات الاختتام لسنة 2021، فيقدر رقم معاملات المجمع بحوالي 76.403 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 36% مقارنة بسنة 2020، في حين يقدر البرنامج الاستثماري بحوالي 14.061 مليون درهم.





## 2.2.2. المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

بالنسبة لأنشطة استكشاف النفط، وفي ظل حالة عدم الاستقرار التي يعرفها قطاع الطاقة على المستوى العالمي بفعل تأثير جائحة كوفيد-19، يواصل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن مجهوداته لمواكبة شركائه الرئيسيين في تنفيذ برامجهم الاستثمارية، مع مواصلة استراتيجيته في البحث والترويج بغية جذب شركات نفطية جديدة للاستثمار بالمغرب. وفي هذا الإطار، قام المكتب خلال سنة 2020 باقتناء 1.250 كم من الزلزالي ثنائي الأبعاد في حوض الزاك، وحفر تسعة عشرة (19) بئرا استكشافية والتوقيع على ثمانية (8) ملاحق تعديلية على اتفاقيات نفطية.

هكذا، بلغت استثمارات شركاء المكتب ما مجموعه 398 مليون درهم، حيث ساهم المكتب في جهود الاستثمار بحوالي 108 مليون درهم.

وفيما يتعلق بالاستكشاف المنجمي، فقد همت أشغال البحث المنجزة خلال سنة 2020 ما عدده 47 هدفا في المناطق الواعدة في البلاد. وقد شملت هذه الأبحاث مجالات مختلفة (المعادن النفيسة والمعادن الأساسية والطاقة الحرارية الأرضية...).

وفيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي، حقق المكتب خلال سنة 2020 رقم معاملات قيمته 195 مليون درهم، مسجلا بذلك انخفاضا قدره 20% مقارنة بالسنة الماضية (243 مليون درهم). ويعزى ذلك بالأساس إلى آثار جائحة كوفيد-19 على انخفاض أسعار الغاز الطبيعي.

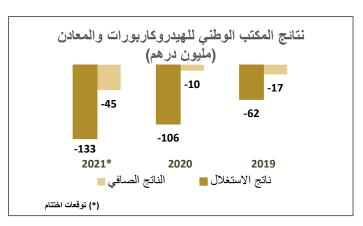
ويتوقع المكتب خلال سنة 2021 استثمارات يبلغ مجموعها **265 مليون درهم** موجهة بالأساس لتمويل حصته في تطوير مشروع إنتاج الغاز بتندرارة ومشروع تطوير آبار واعدة بالغرب من خلال مشروع "الغاز الطبيعي المضغوط" وتطوير مشروع مسقالة بالاعتماد على تمويل كلى من المكتب ومواصلة تطوير مشروع نيجريا-المغرب ومشروع توزيع وتسويق الغاز.

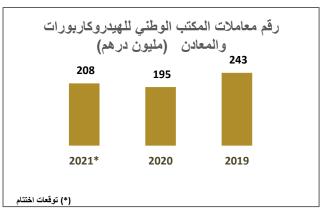
وبالاستناد إلى البنية التحتية المتوفرة، يجري إعداد استراتيجية وطنية للغاز تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة وتعزيز استعمال الغاز الطبيعي من خلال وضع مخطط لتطوير البنيات التحتية لنقل الغاز الطبيعي على مستوى التراب الوطني وذلك بإحداث مؤسسة لتدبير الشبكة الوطنية لنقل الغاز الطبيعي.

في هذا الإطار، يجري العمل على إحداث شركة تابعة للمكتب ستعمل على تدبير وتطوير البنيات التحتية الوطنية للغاز بشكل عام ولخط أنابيب الغاز المغرب العربي-أوروبا على وجه الخصوص، وذلك لحساب الدولة. كما ستواكب هذه الشركة مشروع خط أنابيب الغاز نيجريا-المغرب الذي تجري حاليا دراسات للجدوى بشأنه.

ويتوقع المكتب برسم سنة 2022 تحقيق رقم معاملات بقيمة 199,18 مليون درهم، بتراجع قدره 4% مقارنة بتوقعات الاختتام لسنة 2021 (208 مليون درهم). لسنة 2021 (208 مليون درهم).

وتصل توقعات البرنامج الاستثماري برسم سنوات 2022 و2023 و2024 إلى **240 مليون درهم و 181 مليون درهم و 292 مليون درهم،** على التوالى.





## 3.2.2. تنمية الطاقات المتجددة (الوكالة المغربية للطاقة المستدامة "مازن")

تهدف الاستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم إطلاقها سنة 2009 والتي تمت مراجعتها خلال 2015-2016 إلى تأمين تزويد البلاد بالحاجيات الضرورية من الطاقة عبر تنويع مصادر الإنتاج وتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية، ومن ثم تقليص التبعية الطاقية للبلاد من 97% سنة 2018 إلى 82% سنة 2030.

وفي هذا الصدد، يحتل تطوير الطاقات المتجددة مكانة بارزة في تنزيل هذه الاستراتيجية، والتي تم سنة 2016 رفع أهدافها الأولية فيما يتعلق بقدرة إنتاج الطاقة الكهربائية المحددة في 42% إلى 52% في أفق سنة 2030، وذلك تبعا للتوجيهات الملكية السامية.

وبخصوص الإنجازات حتى متم سنة 2020، فقد تم تحقيق قدرة إجمالية من الطاقات المتجددة تبلغ 3.934 ميغاواط، وذلك من أصل قدرة إجمالية للإنتاج تبلغ 10.627 ميغاواط، حيث تبلغ حصة الطاقة المتجددة 37% من مزيج الكهرباء الوطني، في مقابل هدف أولى حُدد في 42%.

وتتوزع القدرة المركبة من الطاقة المتجددة كما يلى:

- مشاريع الطاقة الشمسية: 747 ميغاواط (مشاريع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة: نور ورززات 1 بقدرة 160 ميغاواط ونور ورززات 2 بقدرة 200 ميغاواط ونور ورززات 1 باستعمال نظام الألواح الضوئية بقدرة 177 ميغاواط موزعة على 3 محطات، وهي ورزازات 72 ميغاواط والعيون 85 ميغاواط وبوجدور 20 ميغاواط إضافة إلى حظيرتين للطاقة الشمسية بقدرة 20 ميغاواط منجزة من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: في عين بنى مطهر و 40 ميغاواط في أرفود والموقع المتعلق بالمشروع الجاري تنفيذه نور تافيلالت بقدرة 120 ميغاواط)؛

- مشاريع الطاقة الريحية: 1.387 ميغاواط (الكدية البيضاء 50 ميغاواط وأموجدول 60 ميغاواط وطنجة 1 140 ميغاواط وطرفاية 300 ميغاواط وأخفنير 200 ميغاواط وحومة 50 ميغاواط وفم الواد 50 ميغاواط وجبل الخلادي 120 ميغاواط وأخفنير 2000 ميغاواط ومصنع الاسمنت 37 ميغاواط ومشاريع الطاقة الريحية ميدلت التي دخلت فالخدمة نهاية 2020 ب 180 ميغاواط)؛
  - أكثر من 25 محطة للطاقة المائية بقدرة إجمالية تبلغ حوالي 1.800 ميغاواط.

وتبلغ التوقعات حتى متم سنة 2021 ما قيمته 80 ميغاواط إضافية من الطاقة الشمسية (الباقي من مشروع نور تافيلالت) و36 ميغاواط من الطاقة الريحية (مشروع الطاقة الريحية بالوليدية). ولم تتم برمجة أية مشاريع للطاقة المائية بالنسبة لسنة 2021. وهكذا، ستبلغ الطاقة الإضافية المتراكمة للطاقات المتجددة حتى متم سنة 2021 قدرة 4.050 ميغاواط، أي 37,6% من المزيج

وهكذا، ستبلغ الطاقة الإضافية المتراكمة للطاقات المتجددة حتى متم سنة 2021 قدرة **4.050 ميغاواط**، اي 37,6% من المزيج الكهربائي.

فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها الاستراتيجية الوطنية للطاقة، وبالنظر إلى المشاريع الجارية والمبرمجة، سيتم بلوغ هدف 42% سنة 2022 و52% سنة 2025. وبالنظر إلى التخطيط المتوقع من قبل مشغل الشبكة الوطنية للنقل، فإن حصة الطاقات المتجددة في مزيج الكهرباء لسنة 2030 سترتفع إلى 64,3% من قدرة إجمالية مركبة متوقعة تبلغ 20.254 ميغاواط وهامش احتياطي نسبته 12,2%.

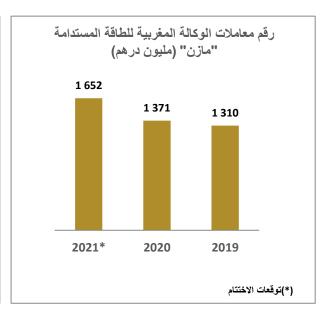
وتظهر حسابات الوكالة المغربية للطاقة المستدامة عند نهاية سنة 2020 نتيجة محاسباتية قدرها 56 مليون درهم، محققة بذلك تحسنا ملحوظا مقارنة بالخسارة المسجلة سنة 2019 (ناقص7 ملايين درهم). ويعزى هذا التحسن إلى الزيادة في نتيجة الاستغلال بمقدار 446 مليون درهم على الرغم من أنها لا تزال سلبية (ناقص 477 مليون درهم مقابل ناقص 923 مليون درهم في سنة 2019). وسجل رقم المعاملات برسم سنة 2020 (1.371 مليون درهم) تحسنا ملحوظا نسبته 5% مقارنة بسنة 2019، في حين تبرز التوقعات برسم سنة 2021 (1.652 مليون درهم) ارتفاعا نسبته 12% مقارنة بانجازات سنة 2020.

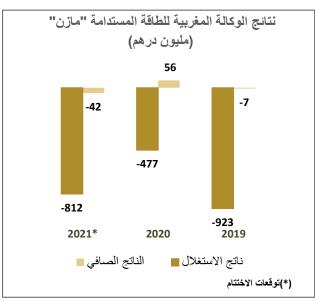
وتجدر الإشارة إلى أن العجز الناتج عن الفرق بين سعر شراء وبيع الكهرباء للمشاريع الثلاثة المستعملة للتكنولوجيا الحرارية في ورزازات قد بلغ سنة 2020 ما قيمته 446,23 مليون درهم، مقابل 448,75 مليون درهم مسجلة سنة 2019، وتبلغ نسبة تغطية هذا العجز بواسطة فائض الفوائد على القروض (370,32 مليون درهم) ما قيمته 83%، مما يقلص العجز الصافي برسم سنة 2020 إلى 76,1 مليون درهم.

وبلغت استثمارات الوكالة، خلال سنة 2020 (دون احتساب مشاريع المحطات الحرارية المدرجة في إطار اتفاقيات شراء الكهرباء ودون احتساب المشاريع الدولية) ما قدره 68,27 مليون درهم، في مقابل توقعات بقيمة 503,24 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تبلغ 13,57%.

وبلغت إنجازات البرنامج الاستثماري حتى متم يونيو 2021 ما قيمته 46,55 **مليون درهم،** في حين تقدر توقعات اختتام السنة بحوالى 505,34 **مليون درهم** مقابل توقعات أولية بقيمة 525 **مليون درهم.** 

ومن المتوقع أن تبلغ ميزانية استثمار الوكالة برسم الفترة 2022-2024 (باستثناء الاستثمارات المتعلقة بإنجاز محطات الطاقة المتجددة المدرجة باتفاقيات شراء الكهرباء وتكلفة تجهيز المواقع ذات الصلة) ما قيمته 1.867 مليون درهم سنة 2022 و601 مليون درهم برسم سنتى 2023 و2024 على التوالى.





### 4.2.2. إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب

### 1.4.2.2. المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

### قطاع الكهرباء

سجلت القدرة الإجمالية لإنتاج الكهرباء في متم سنة 2020 ما مجموعه 10.627 ميغاواط، حيث لم تسجل أي تطور مقارنة بسنة 2019، وذلك بعد إيقاف تشغيل محطة توليد الطاقة الحرارية المشغلة بالفيول في القنيطرة (300 ميغاواط) والشروع في استغلال حظيرة الطاقة الريحية بهيدلت (210 ميغاواط)، ومحطة الطاقة الشمسية بنظام الألواح الضوئية أرفود (مشروع الطاقة الشمسية تافيلالت) قدرتها 40 ميغاواط.

وقد بلغ الطلب على الطاقة 38.371,5 جيغاواط، مقابل 38.853 جيغاواط سنة 2019، أي بانخفاض قدره 1,2% مع تسجيل ارتفاع في الواردات بنسبة 62,8% وانخفاض في الصادرات بنسبة 57,1%.

هكذا، بلغت الصادرات من الطاقة الكهربائية ما مجموعه 623,6 ميغاواط مقابل 1.453 ميغاواط سنة 2019، مسجلة مداخيل بقيمة 75 **مليون درهم** (مقابل **568 مليون درهم** سنة 2019)، في حين بلغت الواردات 855,9 ميغاواط بقيمة **271 مليون درهم** (مقابل 526 ميغاواط و176 مليون درهم سنة 2019).

وقد قيزت سنة 2020 بانخفاض الإنتاج الحراري للطاقة المعتمد على الغاز الطبيعي بنسبة 26,4% وبزيادة الإنتاج الحراري المعتمد على الفحم (+1,1%) وبانخفاض إنتاج الطاقة الكهرومائية (باستثناء محطة تحويل الطاقة) بنسبة 31,3%.

وقد بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في سنة 2020 ما مجموعه 38.754,5 جيغاواط، في مقابل 40.348 جيغاواط سنة 2019، وقد بلغ إجمالي إنتاج الطاقة الكهربائية في سنة 2020 ما مجموعه 38.754,5 جيغاواط تم إنتاجها بمحطات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (أي بنسبة 20% من الطلب). ويتوزع إجمالي الطاقة المنتجة بين 31.044 جيغاواط من المصادر الحرارية التقليدية (الفحم والغاز الطبيعي والبترول) و1.290 جيغاواط من الطاقة الريحية (ناقص3%) و1.546 جيغاواط من الطاقة الريحية (ناقص5%) و1.546 جيغاواط من الطاقة الشمسية (ناقص4%).

وقد بلغت إنجازات البرنامج الاستثماري للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (قطاع الكهرباء) خلال سنة 2020 ما قيمته 3.600 مليون درهم، أي بنسبة 96,6% من التوقعات، مقابل إنجازات بلغت 4.070 مليون درهم سنة 2019. وناهزت إنجازات الاستثمار حتى نهاية شهر يونيو 2021، حوالي 1.400 مليون درهم أي بنسبة إنجاز قدرها 29,4% مقارنة بتوقعات الاختتام المقدرة في 4.763 مليون درهم.

وتقدر توقعات الاستثمار للفترة 2022-2024 مِبلغ إجمالي قدره **18.163 مليون درهم** موزعة على النحو التالي: 5.55**4 مليون درهم** في سنة 2024. و 7.1**25 مليون درهم** في سنة 2024. و 7.1**25 مليون درهم** في سنة 2024.

#### قطاع الماء الصالح للشرب

بلغ إنتاج الماء الصالح للشرب لسنة 2020 صبيبا قدره 1.257 مليون متر مكعب (بزيادة 4,2% مقارنة بسنة 2019) ومبيعات بقيمة 1.021 مليون متر مكعب. بالإضافة إلى ذلك، تولى المكتب تدبير خدمة توزيع الماء الصالح للشرب على مستوى 28 مركزا لفائدة ساكنة إجمالية يبلغ عددها 79.600 نسمة. كما تكفل بتدبير 7 مراكز جديدة للتطهير السائل. ويبلغ عدد الزبائن المستفيدين من الماء الصالح للشرب حتى متم سنة 2020 ما مجموعه 2,38 مليون.

وبلغت إنجازات الاستثمارات لسنة 2020 ما قيمته 4.694 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 91%. وتتعلق هذه الإنجازات بالتزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط الحضري (2.671 مليون درهم) وفي الوسط القروي (1.178 مليون درهم) والتطهير السائل (845 مليون درهم).

وقد تم تحديد توقعات الاستثمار برسم سنة 2021 في 5.458 مليون درهم، منها 3.145 مليون درهم خاصة بالتزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط القروي، و913 مليون درهم بالنسبة للتزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط القروي، و913 مليون درهم في الوسط القروي، و913 مليون درهم في حين تقدر توقعات الاختتام بحوالي فيما يتعلق بالتطهير السائل. وقد بلغت الإنجازات حتى متم يونيو 2.120 مليون درهم في حين تقدر توقعات الاختتام بحوالي 4.367 مليون درهم.

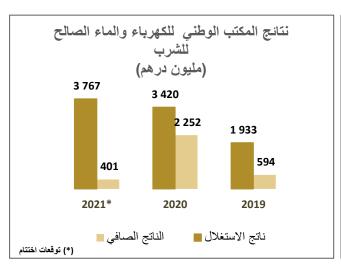
وفيما يتعلق بالفترة 2021-2025، يعتزم المكتب، فيما يخص قطاع الماء، إنجاز برنامج استثماري بقيمة 26.000 مليون درهم، منها 21.700 مليون درهم مخصصة لقطاع الماء الصالح للشرب و4.300 مليون درهم للتطهير السائل.

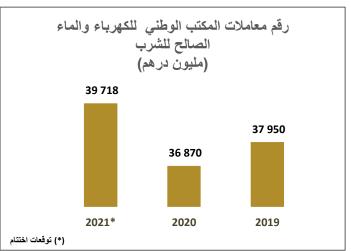
ومن المتوقع أن تعرف الفترة 2022-2024 تحسنا في معدل الولوج للماء الصالح للشرب في العالم القروي لينتقل من 97,8% عند متم سنة 2020 وإلى 99,44% عند متم سنة 2024.

وقد تم إعداد برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي طبقا للتعليمات الملكية السامية. وتبلغ مساهمة المكتب فيما يتعلق بالتزويد بالماء الصالح للشرب في الوسط القروي ما قيمته 1.800 مليون درهم لخدمة 2.194 دوارا مستهدفا ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية. ووصل عدد الدواوير المستفيدة حتى متم سنة 2020 إلى 2001 أي بنسبة التزام قدرها 83%.

وقد كان لأزمة كوفيد-19 تداعيات سلبية على المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من خلال انخفاض معدل تحصيل المداخيل، خاصة في الأشهر الأولى من إعلان حالة الطوارئ الصحية، حيث عرفت نسبة التحصيل انخفاضا بأكثر من 60% مقارنة بالمعدلات الاعتيادية. وقد بدأت هذه الوضعية في التحسن تدريجيا اعتبارا من شهر يونيو 2020، مع تسجيل فوارق هامة مقارنة بالأهداف المسطرة من حيث تحصيل المداخيل.

ولمعالجة هذه الوضعية وللحد من تداعياتها على خزينة المكتب والحفاظ على وتيرة منتظمة فيما يخص أداء مستحقات الموردين والشركاء، بما في ذلك تسديد أقساط الديون، قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بتعبئة أدوات تمويل متنوعة بما فيها تأخير سداد الديون البنكية وإقامة خطوط للسيولة وتعبئة ديون بشروط تفضيلية مع تأخير آجال أداءها وذلك بدعم من الدولة.





#### 2.4.2.2. وكالات التوزيع

بهدف الرفع من الفعالية والتطوير المتناسق لخدمات التوزيع، يعرف قطاع التوزيع حاليا عملية إعادة هيكلة ترمي بالخصوص إلى إحداث شركات جهوية متعددة الخدمات لتحل محل الفاعلين الحاليين (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات التوزيع والجماعات). وستتولى هذه الشركات تقديم الخدمات من أجل ضمان تدبير عصري وأكثر فعالية. وسيتم في مرحلة أولى تنزيل المخطط المؤسساتي الجديد على مستوى أربع جهات وهي الدار البيضاء-سطات ومراكش-أسفي وسوس-ماسة وكلميم-السمارة على أن يتم تعميمه فيما بعد على باقى جهات المملكة.

وفي انتظار ترسيخ الورش سالف الذكر، تواصل وكالات التوزيع المستقلة المساهمة في تنمية مناطق أنشطتها من خلال تعميم وتوسيع خدمات التوزيع وإنجاز المشاريع المهيكلة الكبرى، لاسيما محطات معالجة المياه العادمة والتي من شأنها ضمان استدامة التوازنات البيئية.

وقد مكنت الجهود المبذولة من قبل وكالات التوزيع من تحقيق زيادة مهمة في عدد الزبناء الذي انتقل من 3,79 مليون مشترك سنة 2011 إلى 5,93 مليون مشترك سنة 2020، أي بمعدل ارتفاع سنوي متوسط يصل إلى 5,11%. ويتوقع أن يشهد القطاع توسيع خدماته لتغطى 7,05 مليون مشترك في أفق 2024.

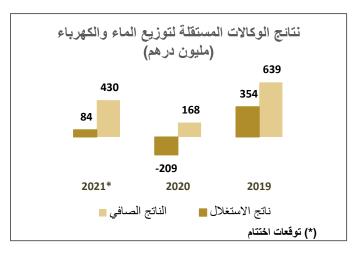
بالإضافة إلى ذلك، تواصل وكالات التوزيع إنجاز برامج عملها الهادفة إلى الحفاظ على مستويات نجاعة أداء شبكات التوزيع وتحسينها بهدف تحقيق نسب مردودية جيدة تبلغ 78% فيما يتعلق بشبكة الماء الصالح للشرب و 94,44% فيما يخص شبكة الكهرباء في أفق 2024.

وقد بلغ البرنامج الاستثماري المنجز برسم سنة 2020 ما يناهز 1.543 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 5% مقارنة بسنة 2019. وبلغت إنجازات البرنامج الاستثماري حتى متم يونيو 2021 ما قيمته 521,58 مليون درهم، في حين تقدر توقعات الاختتام بحوالي 2.722 مليون درهم.

وبخصوص توقعات الاستثمار برسم الفترة 2022-2024، فتبلغ 8.558 مليون درهم موزعة كالآتي: 3.331 مليون درهم في سنة 2022 و2.791 مليون درهم في سنة 2024 مليون درهم في سنة 2024 و2.436 مليون درهم في سنة 2024

وبفعل تأثير جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انخفاض الاستهلاك، عرف رقم معاملات وكالات التوزيع الاثني عشر انخفاضا بنسبة 5%، حيث انتقل من 8.653 مليون درهم في سنة 2020 إلى 8.218 مليون درهم في سنة 2020. ومن المتوقع تسجيل رقم معاملات بقيمة 8.856 مليون درهم سنة 2021.

ويتوقع أن تعود أنشطة الوكالات لحجمها الطبيعي حيث من المنتظر أن يعرف رقم المعاملات تطورا إيجابيا لينتقل من 9.240 مليون درهم سنة 2024 ولي 9.560 مليون درهم سنة 2024.





# 3.2. السياحة (المكتب الوطني المغربي للسياحة)

سجل قطاع السياحة خلال سنة 2020 انخفاضا حادا في عدد الوافدين وفي المداخيل، وذلك بفعل الأزمة الصحية العالمية المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

وفي هذا الإطار، عرفت المداخيل السياحية تراجعا نسبته 18% حتى نهاية شهر غشت 2021 مقابل ناقص 53% برسم السنة الماضية، أي بمجموع خسائر ناهزت 4.300 مليون درهم. كما تراجع حجم الوافدين حتى نهاية شهر يوليوز 2021 بنسبة 4.30% مقابل ناقص 65,3% برسم مقابل ناقص 2021% في السنة الماضية وانخفضت ليالي المبيت بنسبة 17,9% حتى نهاية يوليوز 2021 مقابل ناقص 65,3% برسم سنة 2020.

وقد كان لهذا المنحى التنازلي أثراً سلبياً على المكتب الوطني المغربي للسياحة والذي تضرر على المستوى الميزانياتي بشكل كبير بفعل الآثار السلبية للأزمة التي طالت حتى ميزانية سنة 2021.

وبفعل تعليق الرحلات الجوية من وإلى المغرب، عرفت مداخيل الرسم على النقل الجوي انخفاضا قويا نسبته 49%، مسجلة 218,5 مليون درهم عند نهاية سنة 2020 مقابل 430 مليون درهم سنة 2019. وقد عرفت هذه المداخيل ارتفاعا طفيفا خلال الربع الأول من سنة 2021.

كما تراجعت المداخيل برسم ضريبة الإنعاش السياحي لتنتقل من 143 مليون درهم سنة 2019 إلى 71,5 مليون درهم عند متم سنة 2020 إلى 2015 مليون درهم عند متم سنة 2020.

وفيما يخص الاستثمارات، فقد حقق المكتب خلال سنة 2020 إنجازات بقيمة 768 مليون درهم. وتتعلق أهم المشاريع التي تم الالتزام بها بعقود شراكة مع شركات الطيران ومنظمى الرحلات السياحية ووكالات الأسفار والحملات الدعائية.

ويبلغ برنامج الاستثمار المتوقع برسم سنة 2021 ما قيمته 776 مليون درهم والتي تبقى الالتزامات بشأنها مرهونة بتوقعات المداخيل (الرسم على النقل الجوي وضريبة الإنعاش السياحي). وقد بلغت الإنجازات حتى متم يونيو 2021 ما قيمته 67,12 مليون درهم، في حين تصل توقعات اختتام السنة إلى 488 مليون درهم.

وتقدر التوقعات المتعددة السنوات برسم الاستثمارات بحوالي 784 **مليون درهم سنة 202**2 و**792 مليون درهم سنة 202**3 و**800 مليون درهم سنة 202**4.

ويعتزم المكتب الانخراط في مخطط مكثف من أجل إنعاش القطاع السياحي بهدف الحفاظ على تموقع وتنافسية وجهة المغرب في سياق استعادة الأسواق والمنافسة المتزايدة المنتظرة خلال فترة ما بعد الأزمة الصحية.

ويتضمن هذا المخطط برنامجا خاصا بإنعاش السياحة الداخلية وآخر أوسع نطاقا يهم السياحة الدولية ويرتكز حول هيكلة عرض مغربي يتلاءم مع السياق الحالي وكذا حملات للتواصل والترويج مخصصة للأسواق الرئيسية ومنظمي الرحلات السياحية.

## 4.2. الخدمات البريدية والسمعية-البصرية

#### 1.4.2. البريد

واصل بريد المغرب خلال سنة 2020 تنفيذ مشاريعه لتنمية وتعزيز أنشطته، وذلك عبر إحداث شركة تابعة بشراكة مع البريد الفرنسي بغرض تطوير توزيع طرود التجارة الإلكترونية وتوقيع اتفاقيات شراكة مع فاعلين دوليين في مجال اللوجستيك من أجل تعزيز تموقع المغرب باعتباره قطبا لتدفقات التجارة الإلكترونية الموجهة إلى أوروبا وإفريقيا.

وحققت شركة بريد المغرب خلال سنة 2020 رقم معاملات قيمته 877 مليون درهم، بانخفاض قدره 11,5% مقارنة بسنة 2019، ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تراجع نشاط الإرساليات والذي يسجل منحى تنازليا زادت حدته بفعل جائحة كوفيد-19.

هكذا، عرفت النتيجة الصافية لسنة 2020 انخفاضا قدره 69,4% مقارنة بسنة 2019، لتصل إلى 45 مليون درهم في مقابل 147 مليون درهم السنة الماضية.

وبلغت قيمة الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2020 ما مجموعه 95 مليون درهم، وهو ما يمثل 47% من التوقعات.

وتتوقع الشركة اختتام السنة المالية 2021 برقم معاملات قيمته 95**9 مليون درهم**، أي بارتفاع قدره 9% مقارنة بسنة 2020. وخلال الفصل الأول من سنة 2021، حققت الشركة رقم معاملات قيمته **419 مليون درهم**، وهو ما يمثل 44% من توقعات الاختتام.

وقد بلغت الاستثمارات المنجزة خلال الأسدس الأول من سنة 2021 ما مجموعه 50 مليون درهم، وهو ما يمثل 29,4% من توقعات الاختتام (170 مليون درهم).

وتبلغ توقعات الاستثمارات برسم سنوات 2022 و2023 و2024 ما قيمته **305 مليون درهم** و171 **مليون درهم** و102 **مليون درهم**، على التوالى.

وستعرف شركة بريد المغرب إعادة هيكلة عميقة بهدف ضمان استمراريتها، خصوصا من خلال إعادة تموقعها حول الأنشطة ذات النمو الواعد (الطرود والبريد والرقمنة...) وترشيد محفظتها وكذا تقليص تكاليفها العملياتية.

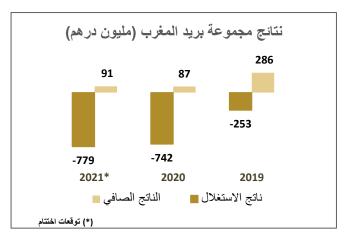
وفي سياق يتسم بالأزمة الصحية، قامت الشركة البنكية التابعة البريد بنك بتطوير عرض للدعم والتضامن من خلال تمديد آجال الاستحقاق من مارس إلى يونيو 2020، وذلك بالنسبة للقروض العقارية والقروض الاستهلاكية الممنوحة للزبناء من الأشخاص الذاتيين المتضررين جراء الأزمة الصحية وتوزيع مساعدات الدولة على المواطنين من خلال وضع شبكتها من الوكالات والشبابيك الأتوماتيكية رهن إشارة المرتفقين. وقد ساهمت شركة البريد بنك في صندوق تدبير جائحة كورونا بمبلغ 100 مليون درهم.

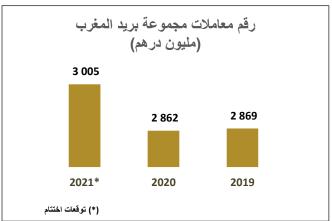
وحقق البريد بنك خلال سنة 2020 ناتجا بنكيا صافيا قيمته **2.084 مليون درهم**، مسجلا ارتفاعا قدره 11%. وقد بلغت النتيجة الصافية **109**3 **مليون درهم** مقابل **131,2 مليون درهم** خلال سنة 2019، أي بانخفاض قدره 17%.

وفيما يتعلق بمجموعة بريد المغرب، فقد بلغ رقم المعاملات المجمع لسنة 2020 ما قيمته 2.862 مليون درهم، مسجلا انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2019 (ناقص 0,2%) كما بلغت النتيجة الصافية للمجموعة 87 مليون درهم بانخفاض قدره 70% مقارنة بسنة 2019.

وتهدف التوجهات الاستراتيجية للبريد بنك إلى ترشيد النموذج الاقتصادي الخاص بالخدمات البنكية ذات الدخل المنخفض من أجل تحسين الجودة وترشيد تكلفة الخدمات المالية وتعزيز تموقع البنك في سوق المهنيين والمقاولات الصغيرة جدا بهدف استقطاب 1% من حصة السوق والرفع من حصتها بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج بهدف إيصالها إلى 2,5%. ويتم دعم هذا المخطط التنموي باستراتيجية لرقمنة الخدمات المقدمة للزبائن.

وتجدر الإشارة إلى القرار الذي اتخذته الدولة المساهمة، في فبراير 2021، بالقيام بإعادة هيكلة رأسمال المجموعة وذلك بتحويل رأسمال شركة البريد بنك المملوك من طرف بريد المغرب لفائدة الدولة. كما قام "البريد بنك"، في إطار التآزر بين مكونات القطاع العام، بالتوقيع في يونيو 2021 على اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية تهدف إلى تحسين وتقريب الخدمات المقدمة للمواطنين (رخص السياقة والبطائق الرمادية...)، وذلك اعتمادا على شبكة "البريد بنك" الممتدة على مجموع التراب الوطني والتي ستمكن من تخفيض مهم في التكاليف لفائدة الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية ومن تسجيل رقم معاملات إضافي لفائدة البريد بنك.





### 2.4.2. المجال السمعي البصري

كان للإصلاحات التي أجريت على القطاع السمعي البصري خلال العشرين سنة الماضية والتي همت بالخصوص تحرير القطاع وإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري وتحويل وحدات إدارية (الإذاعة والتلفزة المغربية والمصلحة المستقلة للإشهار سابقا) إلى شركة المساهمة "الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة" وتطوير التلفزيون الرقمي الأرضي، آثارا ملموسة على تعزيز قدرات ونضج القطاع من خلال بروز عرض متنوع (ما يقارب 20 إذاعة و10 قنوات تلفزية ...) والتحديث التكنولوجي لأدوات الإنتاج وهو ما مكن الفاعلين من الاضطلاع بدورهم الهام في خدمة القضايا الوطنية.

على الرغم من ذلك، يواجه القطاع السمعي البصري العمومي حاليا تحديات كبرى، خاصة التحولات العميقة التي يعرفها المشهد الإعلامي على المستوين الدولي والوطني عبر تجزيء وعولمة العرض السمعي البصري والتطور الرقمي وتعدد قنوات البث وتعميم الولوج للإنترنت بالإضافة إلى الوزن المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي والعجز الهيكلي للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ولشركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) وميدي-1 تيفى بالإضافة إلى انكماش سوق الإعلانات.

وبغية استباق هذه التطورات وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية الداعية إلى إجراء إصلاح عميق للقطاع العام، قامت الدولة في ماي 2021 باستكمال عملية إعادة هيكلة شركات القطب السمعي البصري العمومي والتي سيتم تنزيلها وفق المخطط التالي:

- في مرحلة أولى: هيكلة شركة قابضة عمومية للتلفزة تمتلك فيها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة 100% من رأسمال كل من شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) وميدي-1 تيفي، وذلك من أجل تثمين التآزر وإدخال التحسينات الضرورية، خاصة فيما يتعلق بالحكامة ومحتوى البرامج التي يتم بثها والتمويل والآثار على نجاعة الأداء واستدامة الخدمة العمومية؛
  - في مرحلة ثانية: إدماج محتمل لفاعلين آخرين ضمن الشركة القابضة المذكورة.

وتكمن الغاية القصوى لمخطط إعادة هيكلة القطاع في إرساء قطب سمعي بصري عمومي أكثر نجاعة، موجه لتحقيق أفضل للتآزر والتكامل وفي امتلاك نموذج اقتصادي مستدام قادر على تلبية طموحات المملكة.

#### 1.2.4.2. الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

أبرزت جائحة كوفيد-19 التي بدأت في الإنتشار منذ شهر مارس 2020 مدى أهمية دور الإعلام العمومي. هكذا، ولتتبع تطور هذه الجائحة، لجأت غالبية الأسر المغربية بالأساس إلى الإذاعة والتلفزيون الوطنى (الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة الدراسات

والإنتاجات السمعية البصرية وقناة ميدي-1 تيفي) بنسبة تصل إلى 87%. وجاءت وسائل التواصل الإجتماعي وراءها بنسبة ضعيفة قدرها 6%.

وعرفت أهم المؤشرات التقنية للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة برسم سنة 2020 تطورا إيجابيا يتمثل فيما يلى:

- متابعة القنوات التلفزية الثمانية من قبل 15,5 مليون مشاهد كمعدل يومى، وهو ما عثل نسبة مشاهدة قدرها 26,6% ؛
- متابعة القنوات الإذاعية الخمس للشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من قبل 6,7 مليون مستمع، وهو ما عثل نسبة استماع قدرها 24,8% ؛
- دعم التعليم في سياق متسم بجائحة كوفيد-19: قامت الشركة ببث 2.796 ساعة من الدروس عن بعد والمخصصة للدعم المدرسي وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية؛
  - تسريع التحول الرقمي وضمان يقظة رقمية استراتيجية وعملياتية.

وقد تم تمويل أنشطة وبرامج الشركة خلال سنة 2020 بفضل إعانة الدولة التي بلغت 1.100 مليون درهم وعائدات الرسم المتعلق بإنعاش المجال السمعي البصري التي بلغت 260 مليون درهم وكذا من خلال صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي والتي بلغت 120 مليون درهم، علما أن مداخيل بيع المساحات الإعلانية بلغت 117,1 مليون درهم (دون احتساب الرسوم)، أي بمعدل إنجاز قدره 117% وذلك على الرغم من التراجع الذي عرفه سوق الإعلانات بفعل جائحة كوفيد-19.

وبلغت الاستثمارات المنجزة سنة 2020 ما قيمته 119 مليون درهم (دون احتساب الضريبة على القيمة المضافة)، وذلك من أصل توقعات قيمتها 195 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 61%.

وانتقل رقم معاملات الشركة من **570 مليون درهم** سنة 2019 إلى **362 مليون درهم** سنة 2020 مسجلا انخفاضا قدره 36,5%. وتصل توقعات اختتام سنة 2021 إلى **560 مليون درهم**.

وسجلت الشركة خلال سنة 2020 نتيجة صافية سلبية قيمتها ناقص 23 مليون درهم، في مقابل نتيجة صافية سلبية بلغت ناقص 4,8 مليون درهم في سنة 2019.

وتبلغ توقعات الاستثمار برسم سنة 2021 ما قدره **185 مليون درهم** بينما بلغت الالتزامات حتى متم يونيو **35 مليون درهم** (دون احتساب الرسوم)، في حين تتوقع الشركة إنجاز 100% من توقعات الاستثمار عند نهاية السنة.

ويجري حاليا إعداد توقعات الاستثمارات والتوقعات المالية برسم الفترة 2022-2024 ووضع التصور النهائي لنموذج القطب السمعي البصري العمومي أخذا بعين الاعتبار الإصلاح الهام الذي يعرفه القطاع. وسيتم تكريس هذه التوقعات في إطار عقد برنامج سيتم إبرامه مع الدولة.

## 2.2.4.2. شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم)

إتسمت إنجازات شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية خلال سنة 2020 بتحسن مؤشراتها التقنية، حيث:

- ارتفعت نسبة المتابعة الفردية للقناة بحوالي 28 دقيقة لتصل إلى 2 س و44 د مقابل 2س و16 د مسجلة سنة 2019؛
- برهنت القناة خلال شهر رمضان على ريادتها من خلال تحقيقها لنسبة مشاهدة تصل إلى 40,1%، مقابل 42,3% بالنسبة للقنوات الأخرى و 17,6% بالنسبة لقنوات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛
  - نسب مشاهدة في ارتفاع مستمر منذ أزيد من 12 سنة، لتصل إلى 37% سنة 2020 مقابل 33% سنة 2019.

على المستوى المالي، وفي ظل تأثير انكماش سوق الإعلانات وتبعات أزمة كوفيد-19، انخفض رقم معاملات الشركة لسنة 2020 حيث بلغ 365 مليون درهم في مقابل 455,9 مليون درهم مسجلة سنة 2019. وفي هذا الإطار، استفادت الشركة من إعانة من الدولة قيمتها 65 مليون درهم بالإضافة إلى دعم مالي قدره 200 مليون درهم على شكل مساهمة في الحساب الجاري الدائن للدولة المساهمة مقابل 80 مليون درهم سنة 2019.

وحققت الشركة سنة 2020 نتيجة صافية سلبية قيمتها ناقص 155,5 مليون درهم، مقابل ناقص 154 مليون درهم مسجلة سنة 2019، وهو ما رفع قيمة الخسائر المتراكمة عند نهاية سنة 2020 إلى ناقص 1.096 مليون درهم. هكذا، أصبحت الوضعية الصافية للشركة بنهاية سنة 2020 سلبية، وهو ما استدعى القيام بعملية لتخفيض الرأسمال تلتها عملية أخرى للرفع من الرأسمال وذلك بغية تقويم الوضعية الصافية للشركة.

وبرسم ميزانية الاستثمار، ومن أصل توقعات بلغت 70,5 مليون درهم، لم تقم الشركة بأية التزامات حتى متم شهر يونيو 2021، وذلك لعدم توفر الموارد المالية.

وبخصوص التوقعات برسم الفترة 2022-2024، فيجري تنقيحها، وذلك أخذا بعين الإعتبار لمشروع الإصلاح الذي يعرفه القطاع.

# 3. تعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي

## 1.3. التربية والتكوين المهني والصحة

### 1.1.3. الأكادميات الجهوية للتربية والتكوين

يقاس تطور الأمم بجودة رأسمالها البشري الذي يعتبر عاملا محددا في خلق الثروة وفي إنجاح أي تقدم سوسيو-اقتصادي. في هذا الإطار، وطبقا للرؤية الملكية السامية للتربية والتكوين 2015-2030، تم القيام بإصلاح هام يروم تطوير الرأسمال البشري من خلال اعتماد القانون-الإطار رقم 51.17 بتاريخ 09 غشت 2019. ويعد هذا القانون- الإطار بمثابة إطار قانوني تعاقدي مُلزم للحكومة وللشركاء الاجتماعيين.

وقد أدرجت الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ضمن مخططات عملها مشاريع هامة تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية لإصلاح القطاع، وعلى وجه الخصوص الإنصاف وتكافؤ الفرص من أجل ولوج منصف لخدمات تعليمية ذات جودة تمكن من تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ومن تحقيق المساواة بين الجنسين.

كما تم تعزيز البنية التحتية المدرسية من خلال إحداث 639 مؤسسة تعليمية جديدة و188 مدرسة جماعاتية وتهيئة 11.000 مدرسة أخرى برسم الفترة 2021-2021.

ومع ذلك وتنفيذا لتوجيهات الحكومة الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمة الصحية، تم تقليص ميزانيات الأكادعيات بشكل كبير، حيث تم خفضها بحوالي 1.242 مليون درهم، وهو ما عثل 15% من ميزانياتها الأولية (8.319 مليون درهم).

ومن جهة أخرى، وبالرغم من الإكراهات المالية ومن تبعات الأزمة الصحية التي دفعت الأكاديميات إلى تبني أساليب تعليمية جديدة، خصوصا التعليم عن بعد، وذلك لضمان استمرارية تقديم خدماتها، واصلت الأكاديميات إنجاز برامجها الاستثمارية، حيث بلغت إنجازات الاستثمارات عند متم سنة 2020 ما قيمته 3.577 مليون درهم، في حين تقدر توقعات الاستثمار برسم سنة 2021 بحوالي 4.139 مليون درهم.

وقد بلغت استثمارات الأكاديميات حتى متم يونيو 2020 ما قيمته 1.097 **مليون درهم**، في حين تقدر توقعات اختتام السنة بحوالي 3.345 **مليون درهم**.

وقد سجلت الأكاديميات كذلك دينامية ملحوظة على مستوى توظيف الأساتذة حيث بلغ عددهم 102.000 أستاذا خلال الفترة 2017-2017 مما ساهم في توفير الموارد البشرية للمدارس، اللازمة لتخفيض معدل الاكتظاظ بالأقسام خلال الفترتين 2016-2017 و2029، مما ساهم في التوليم الابتدائي و22,2 في التعليم الإعدادي و29% بالتعليم التأهيلي، على التوالي، إلى 53.2% و4,7% و6,2% بالنسبة للأقسام التي تضم أكثر من 40 تلميذا.

ويبلغ حجم استثمارات الأكاديميات المتوقع برسم الأداءات خلال سنوات 2022 و2023 و2024 ما مجموعه 5.779 **مليون درهم** و5.465 **مليون درهم** و5.293 **مليون درهم**، على التوالي.

#### 2.1.3. الجامعات

واصلت الجامعات، خلال سنة 2020، إنجاز مخططات عملها التي تهدف إلى تنفيذ التوجهات الاستراتيجية الواردة في القانون-الإطار رقم 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمى.

في هذا الإطار، تمت، في سنة 2020، مراجعة تنظيم واختصاصات البنيات الإدارية للجامعات بغية ضمان ملاءمتها مع أهداف الإصلاح. كما تميزت هذه السنة بتوقيع عقود نجاعة الأداء بين الجامعات والدولة والتي تروم تحديد أهداف ومؤشرات تتبع وتقييم المشاريع التنموية التي ستبرمج في إطار عملية إصلاح القطاع.

هكذا، وصل العدد الإجمالي للطلبة المسجلين في مختلف الأسلاك الجامعية بالقطاع العام برسم الموسم الجامعي 2020-2021 إلى 989.899 طالبا، منها 294.492 طالبا جديدا، في حين بلغ عدد الخريجين 151.315 خريجا خلال الموسم الجامعي 2019-2020.

كذلك، وبهدف الرفع من الطاقة الاستيعابية وتنويع العرض التعليمي الجامعي وجعله قادرا على الاستجابة للحاجيات الاجتماعية من التكوين وعلى تحقيق العدالة المجالية، تم إنجاز عدة مشاريع تهم تشييد بنايات جديدة وإنجاز أشغال للتوسعة والتهيئة.

في هذا الإطار، عرف الموسم الجامعي 2020-2021 إطلاق مشاريع بناء 15 مؤسسة جامعية في مختلف جهات المملكة، علما أن برنامج سنة 2022 يتوقع إنجاز 26 وحدة جديدة.

وبخصوص الإنجازات المالية لسنة 2020، فقد بلغت إنجازات الاستثمارات برسم الأداءات ما مجموعه 1.400 مليون درهم، وهو ما يمثل معدل إنجاز قدره 47%. وبلغ معدل الإنجاز برسم ميزانية الاستثمار عند متم يونيو 2021 حوالي 30%، أي 663 مليون درهم.

وتصل توقعات اختتام السنة إلى 1.089 مليون درهم. وفيما يتعلق بتوقعات سنوات 2022 و2023 و2024 فإنها تقارب 1.785 مليون درهم و1.061 مليون درهم و1.061 مليون درهم و1.061 مليون درهم وكالمنافعة على التوالي.

## 3.1.3. مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

في خطابه الموجه إلى الأمة بتاريخ 20 غشت 2018، وبعد أن تطرق إلى إشكالات الشباب ومنظومة التربية والتكوين، دعا صاحب الجلالة نصره الله الحكومة وكافة الفاعلين المعنيين إلى القيام بمراجعة شاملة لتخصصات التكوين المهني وجعلها قادرة على الاستجابة لحاجيات المقاولات العمومية والخاصة. كما طالب بوضع جيل جديد من مراكز تكوين وتأهيل الشباب من شأنها الاستجابة للمتطلبات الحالية ومراعاة خصوصيات كل جهة على حدة. كما أصدر جلالة الملك توجيهاته السامية بإشراك صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بناء هذه المراكز وتجهيزها.

وقد تفضل جلالة الملك نصره الله بتاريخ 04 أبريل 2019 بإعطاء موافقته على خارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهني التي قُدمت له والتي تتمحور حول خمسة مشاريع، تتعلق بالمراجعة العميقة للتخصصات وتأهيل عرض التكوينات وإحداث جيل جديد من مراكز التكوين على شكل مدن للمهن والكفاءات وتنمية المهارات الشخصية.

وستكون مدن المهن والكفاءات، كما تم تصميمها في خارطة الطريق، متعددة القطاعات ومجمعة ومندمجة في المنظومات الجهوية وتتضمن شعب ذات قدرة عالية على خلق فرص الشغل. وستقدم هذه المدن تكوينا مهنيا بالتناوب بين ما هو نظري وما هو تطبيقي، ينبني على مقاربة قائمة على الكفاءة واكتساب اللغات الأجنبية والمهارات الشخصية. ولضمان نجاعة مدن المهن والكفاءات فيما يتعلق بالإعداد والإدماج في سوق الشغل تم إشراك المكتب والجهات والمهنيين وباقى الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بالجدولة الزمنية لتشييد هذه المدن، فقد تم إطلاق أشغال بناء أولى المدن سنة 2020 في أفق افتتاحها تدريجيا بحلول المواسم الدراسية 2021 و2022 و2023.

وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، فقد تم وضع تنظيم مؤسساتي وقانوني ومالي لإنجاز واستغلال مدن المهن والكفاءات يتمحور حول ما يلى:

- توقيع اتفاقية بتاريخ 06 فبراير 2020 تحدد كيفيات تمويل مدن المهن والكفاءات وقيادتها وتتبع إنجازها وهيكلة منظومة حكامتها؛
- إحداث شركة عقارية بتاريخ 17 غشت 2020 متلكها بالمناصفة كل من المكتب وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بغرض الإشراف على استثمارات مشروع الإثني عشرة مدينة للمهن والكفاءات؛
- تكفل المكتب بمهمة صاحب المشروع المنتدب لبرنامج إنجاز مدن المهن والكفاءات من خلال اتفاقية موقعة بينه وبين الشركة العقارية بتاريخ 22 فبراير 2021؛
  - إحداث 12 شركة لتدبير واستغلال المدن الإثني عشر طبقا لمقتضيات المرسوم رقم 2.21.475 بتاريخ 26 يوليوز 2021؛
    - كراء شركات التدبير للمدن الإثني عشر من طرف الشركة العقارية.

وقد تم تحديد كلفة إنجاز المدن الإثني عشر في 4.397 مليون درهم، تم تمويلها من خلال قرض ممنوح من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قيمته 2.000 مليون درهم ومساهمة للمكتب قيمتها 1.600 مليون درهم ومساهمة الجهات تبلغ 733 مليون درهم ومساهمة للوزارة المكلفة بالصناعة قدرها 64 مليون درهم.

وبخصوص تقدم أشغال بناء هذه المدن، وبالإضافة إلى وضع الحجر الأساس لمدينة المهن والكفاءات لجهة سوس ماسة من طرف جلالة الملك نصره الله بأكادير بتاريخ 6 فبراير 2020، فقد تم إطلاق الأشغال المتعلقة بأربعة مدن أخرى للمهن والكفاءات، بالإضافة إلى إطلاق الدراسات المتعلقة ببلاث مدن للمهن والكفاءات وتسليمها إلى المراسات المتعلقة ببلاث مدن للمهن والكفاءات وتسليمها إلى شركات التدبير.

وبلغت الالتزامات برسم البرنامج حتى متم يونيو 2021 ما قيمته **2.370 مليون درهم**، في حين بلغ مجموع الأداءات **361 مليون درهم**، في حين بلغ مجموع الأداءات **361 مليون درهم** ممولة من خزينة المكتب في انتظار تحويل العقود إلى الشركة العقارية.

وموازة مع المشروع الرئيسي المتمثل في مدن المهن والكفاءات، واصل المكتب خلال 2020-2021 إنجاز مخطط عمله الذي يهم المكونات الأخرى لخارطة الطريق المتعلقة بتطوير التكوين المهنى.

ومن أجل مواجهة الآثار المرتبطة بجائحة كوفيد-19، قام المكتب بتعليق الدروس الحضورية وبإحداث 10.225 قسم افتراضي حيث تمكن من تقديم 460.000 حصة تكوين (1.500.000 ساعة). ومن أجل ضمان الإنصاف وتكافؤ الفرص للمتدربين، قام المكتب بتعبئة فاعلين وطنيين في مجال الاتصالات لتوفير 300.000 بطاقة شريحة وولوج مجاني للإنترنت للمنصة البيداغوجية للتكوين التي وضعتها "أكاديمية مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل".

وبلغ العرض العام من التكوينات ما يناهز 408.000 مقعد بيداغوجي بانخفاض قدره 26% مقارنة بالموسم 2018-2019. ويعزى ذلك إلى المجهودات المبذولة لتأهيل منظومة التكوين وملاءمتها تدريجيا مع معايير الجودة المطلوبة.

وبلغت الاستثمارات المنجزة عند متم سنة 2020 ما مجموعه 737 **مليون درهم**، في حين وصلت هذه الإنجازات عند متم يونيو 2021 إلى 55**6 مليون درهم**. أما بخصوص توقعات اختتام السنة فتقدر بحوالي **1.662 مليون درهم**.

ويعتزم المكتب خلال سنة 2022 مواصلة إنجاز خارطة الطريق سالفة الذكر والتي ترتكز حول أهم الأوراش التالية:

- إنهاء أشغال بناء 6 مدن جديدة للمهن والكفاءات؛
- إنجاز المرحلة الأولى من مسارات التميز (خاصة في الفندقة وريادة الأعمال)؛
- مواصلة الورش الهام المتعلق بالمراجعة الشاملة للتخصصات وهندستها البيداغوجية؛
- تعميم نظام جديد للتوجيه ولتتبع المتدربين يرتكز على مقاربة تدبير العلاقة مع الزبون.

وتقدر توقعات الاستثمارات بحوالي 1.**883 مليون درهم** سنة 2022 و 1.**521 مليون درهم** سنة 2023 و 1.**067 مليون درهم** سنة 2024.

#### 4.1.3. المراكز الاستشفائية الجامعية

للحد من انتشار جائحة كوفيد-19، واجه قطاع الصحة تحديات عديدة في تدبير الاحتياجات المتزايدة للساكنة من الخدمات الصحية، وذلك نظرا للموارد المحدودة والموزعة بشكل متفاوت على جهات البلاد، حيث أفضت هذه الوضعية إلى ضرورة وضع خطة جديدة لإعادة تأهيل وإصلاح النظام الصحى بهدف تلبية التطلعات الملكية واحتياجات المواطنين.

ويتمحور هذا الإصلاح الجديد حول 4 ركائز أساسية تهم تثمين الموارد البشرية وإعادة تأهيل العرض الصحي بتعزيز البعد الجهوي وتبنى حكامة جديدة للنظام الصحى وتطوير نظام معلوماتي مندمج.

وبهذا الصدد، وبهدف معالجة المشاكل الهيكلية للقطاع، يقدم مخطط إصلاح قطاع الصحة حلولا مبتكرة خاصة الترخيص للأطباء الأجانب عزاولة مهنة الطب وإنشاء خريطة للخدمات الصحية الجهوية وبرنامج التطبيب الجهوي وإعادة تأهيل المؤسسات الصحية وتبنى نظام معلوماتي مندمج عكن من استغلال كل المعطيات المرتبطة بالمنظومة الصحية.

وفيما يخص المراكز الاستشفائية الجامعية، فقد عملت هذه المراكز على ملاءمة عرضها للخدمات الصحية مع الإكراهات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، علما أن سنة 2020 قد عرفت مواصلة أشغال تجهيز المركز الاستشفائي الجديد بطنجة ومتابعة الأشغال المرتبطة بالمراكز الاستشفائية الجامعية لكل من أكادير والعيون التي توجد في طور الإنهاء.

وبلغت الاستثمارات التي أنجزتها المراكز الاستشفائية الجامعية برسم سنة 2020 ما يناهز 368 مليون درهم. وبالنسبة لسنة 2021 بلغت توقعات الاستثمار 411 مليون درهم تم إنجاز 66 مليون درهم منها حتى متم يونيو 2021، في حين تقدر توقعات اختتام السنة بحوالى 300 مليون درهم.

ويبلغ حجم الاستثمارات المتوقع برسم سنوات 2021 و2022 و2023 ما قيمته 651 مليون درهم و533 مليون درهم و571 مليون درهم و571 مليون درهم و571 مليون درهم، على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى المجهود المهم الذي بذلته المراكز الاستشفائية الجامعية بهدف تعزيز الرأسمال البشري وذلك بإحداث 3.963 منصب مالى خلال الفترة 2017-2020.

# 2.3. الاحتياط الاجتماعي

## 1.2.3. الصندوق المغربي للتقاعد

يتوفر المغرب على أربعة صناديق رئيسية للتقاعد وهي الصندوق المغري للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق المهني المغربي للتقاعد، بالإضافة إلى ما يقارب عشرة أنظمة أساسية وتكميلية حيث يتميز هذا القطاع بحد فاصل واضح وهو التقسيم بين القطب العام والقطب الخاص.

ومن أصل ساكنة نشيطة يبلغ عددها 10,7 مليون، يستفيد فقط 4,5 مليون (42%) من تغطية أنظمة التقاعد في الوقت الذي يجري فيه تسريع عملية تغطية 6,2 مليون المتبقية (58%)، وذلك طبقا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية في مجال التقاعد لفائدة حوالي 5 ملايين مغربي من الساكنة النشيطة التي لا تستفيد من حق المعاشات.

إن إشكالية استدامة معاشات التقاعد ليست مقتصرة على المغرب فقط، حيث تم إطلاق عدة إصلاحات، خصوصا على مستوى غالبية دول مجموعة التعاون والتنمية الاقتصادية بفعل إكراهات العجز والتي أفضت إلى التخلي عن أنظمة الاستحقاقات المحددة وتمديد سن الإحالة على التقاعد والحد من سخاء هذه الأنظمة.

ولقد عرف المغرب عدة إصلاحات لأنظمة التقاعد كان آخرها ذو بعد مقياسي وهم أنظمة التقاعد المدنية التي يدبرها الصندوق المغربي للتقاعد والذي جرى تنفيذه سنة 2016 وشمل مراجعة تدريجية لعدة معايير خصوصا الرفع من سن الإحالة على التقاعد إلى 63 سنة والرفع من معدل المساهمة ب 8 نقاط. وعلى الرغم من الموارد الإضافية الهامة الناتجة عن هذا الإصلاح والتي مكنت من تأجيل استنزاف الاحتياطات بخمس سنوات، فقد عاد العجز الهيكلي ليتخذ منحي سلبيا من شأنه استنزاف الاحتياطات بحلول سنة 2027.

في هذا الإطار، ووفقا للسيناريو المصادق عليه سنة 2003 من طرف اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، تم إطلاق طلب عروض في شتنبر 2018 من أجل إنجاز دراسة تهدف إلى تصميم نظام تقاعد بقطبين "عمومي" و"خاص". وتهدف المبادئ التوجيهية لهذه الدراسة بالأساس إلى ضمان استدامة نظام التقاعد الذي سيتم وضعه والذي يجب أن يتماشى مع القدرات الاقتصادية للمغرب. ولقد تم إرسال التقارير النهائية للمرحلتين الأولى والثانية من هذه الدراسة من طرف الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية إلى رئيس الحكومة.

ويمكن تلخيص أهم الإنجازات التي حققها الصندوق المغربي للتقاعد برسم سنة 2020 فيما يلي:

- إنجاز عدة أوراش ترمى إلى تأمين وضمان استمرارية أنشطة الصندوق؛
- تعزيز جهود الرقمنة ونزع الطابع المادي عن المساطر (المنصة الإلكترونية للتقاعد) وإحداث تطبيق يتم تنزيله عبر الهاتف النقال واللجوء إلى الاستقبال الافتراضي ...)
- تنفيذ مشروع الفصل المحاسباتي ما بين أنظمة التقاعد والمصادقة الخارجية على حساباتها المنفصلة بالنسبة لسنوات 2017 و 2018 و 2018 مع بقاء تحفظ واحد يتعلق بديمومة الأنظمة والذي سيتم رفعه بمجرد دخول إصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ؛
  - تعميم تغطية الجهات الإثنى عشر للمغرب بشبكة وكالات الصندوق.

وبلغ العجز التقني الإجمالي (أنظمة التقاعد المدنية والعسكرية) خلال سنة 2020 ما قيمته 8.703 مليون درهم. وتؤكد توقعات سنة 2021، استمرار هذا التقهقر من خلال تسجيل عجز قيمته 8.733 مليون درهم بالنسبة لأنظمة التقاعد المدنية، و1.739 مليون درهم بالنسبة لأنظمة التقاعد العسكرية.

وقد بلغت الالتزامات برسم الاستثمارات خلال سنة 2020 ما مجموعه 18 مليون درهم، وذلك من أصل توقعات بلغت 28 مليون درهم، وذلك من أصل توقعات بلغت 2021 درهم. أما بالنسبة لسنة 2021، ومن أصل توقعات مقدرة بحوالي 30 مليون درهم، بلغت إنجازات الاستثمارات حتى متم يونيو 9 ملايين درهم، في حين تقدر توقعات اختتام السنة بحوالي 27 مليون درهم. وتبلغ التوقعات برسم الفترة 2022-2024 حوالي ملبون درهم سنوبا.

وفي إطار سياسة توظيف مدخراته، قام الصندوق المغربي للتقاعد خلال سنة 2018، بإنجاز دراسة تهدف إلى وضع سياسة استثمار جديدة تهم قطاع العقار. وقد أسفرت توصيات هذه الدراسة عن ضرورة رفع حصة العقار في محفظة التوظيفات وتدبير الأصول الخاصة بالصندوق المغربي للتقاعد وذلك نظراً للإمكانيات التي يتيحها، ومنها خلق القيمة والمردودية المرتفعة لهذا النوع من الأصول.

وقد تمت أولى عمليات هذه الاستراتيجية خلال سنتي 2019 و2020، من خلال اقتناء الصندوق لبعض الأصول العقارية التي توجد في ملكية الدولة بمبلغ **8.000 مليون درهم** (6 مراكز استشفائية جامعية، كليات الطب والصيدلة وبعض البنايات الإدارية) وذلك بموجب عقد إيجار طويل الأمد.

وبُغية تحسين مردودية هذه الأصول وباتفاق مع الدولة (البائع/المُستأجر) وبعد مصادقة المجلس الإداري للصندوق المغربي للتقاعد، تم تكليف هيئات التوظيف الجماعي للتسنيد بتدبير أصول الصندوق. وقد مكنت هذه الإجراءات من إضفاء طابع السيولة على التزامات الصندوق في قطاع العقار وتحسين مردودية هذه الاستثمارات وذلك عبر هيكلة سيناريوهات التمويل طبقا للنصوص التنظيمية لهيئات التوظيف الجماعي للتسنيد.

وهكذا، فإن المحفظة الاستراتيجية للأموال الاحتياطية للصندوق خلال سنة 2021، تتوزع على الشكل التالي: 69,9% خاصة بمحفظة سندات الاقتراض، 20% من الأسهم المُدرجة بالبورصة و10% مخصصة للعقار و 0,10% خاص بفئة رأس المال المرتبط بالمخاطر.

### 2.2.3. الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعي

أعطى جلالة الملك نصره الله في الخطابين الملكيين ليوليوز وأكتوبر 2020، دفعة كبيرة من أجل تسريع وتعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة مع تحديد الجدول الزمني التالي:

- تعميم التغطية الصحية لفائدة 22 مليون مستفيد خلال الفترة 2022-2021؛
- تعميم التعويضات العائلية لفائدة 7 ملايين طفل خلال الفترة 2023-2024؛
- توسيع نطاق الاستفادة من التقاعد لفائدة 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة وتعميم التعويض عن فقدان الشغل في أفق سنة 2025.

ومن أجل تنزيل هذه التوجيهات، تم اتخاذ مجموعة من التدابير، نذكر منها بالخصوص:

- إدراج المساهمة المهنية الموحدة في قانون المالية لسنة 2021 والتي من شأنها تمكين الخاضعين للضريبة من الاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى؛
- إعداد الصندوق لمشروع قانون يغير النص الذي أحدث بموجبه، وذلك للسماح له بتحمل الفئات المهنية الخاضعة للمساهمة المهنية الموحدة والفئات الفقيرة؛
  - إصدار القانون-الإطار رقم 21-9 المتعلق بالحماية الاجتماعية بظهير شريف رقم 30-21-1 بتاريخ 23 مارس 2021؛
- المصادقة على القانون رقم 30.21 المغير والمتمم للقانون المتعلق بالمعاشات والقانون رقم 31.21 المغير والمتمم لقانون المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وذلك بغية تسريع عملية تغطيهم؛
- نشر المرسوم رقم 1023-19-2 والمرسوم رقم 1024-19-2 بتاريخ 31 دجنبر 2019 بتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء خاصا والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- نشر المرسوم رقم 658-20-2 والمرسوم 659-20-2 بتاريخ 18 شتنبر 2020 بتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- نشر المرسوم رقم 803-20-02 بتاريخ 4 ماي 2021 المتخذ لتطبيق القانون رقم 15-98 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا والقانون رقم 15-99 بإحداث نظام للمعاشات الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

على المستوى المالي، تبلغ التكلفة الإجمالية لعملية تعميم الحماية الاجتماعية 51.000 مليون درهم، منها 14.000 مليون درهم مخصصة لتعويضات العائلية و16.000 مليون درهم مخصصة لتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض و20.000 مليون درهم مخصصة للتعويضات العائلية و16.000 مليون درهم مخصصة للتعويض عن فقدان الشغل. وسيتم تحويل المشروع من خلال مساهمات المستفيدين المقدرة في 28.000 مليون درهم ومن طرف الميزانية العامة للدولة والرسوم شبه الضريبية وموارد صندوق المقاصة المراد تخصيصها لفائدة الأشخاص الذين لا يستطيعون المساهمة، وذلك بمبلغ مقدر في 23.000 مليون درهم.

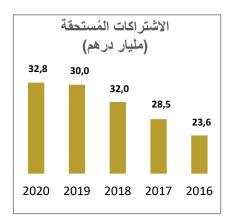
وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، تم إحداث الصندوق الخاص بتدبير جائحة كوفيد-19. في هذا الصدد، ومن أجل تقديم الدعم المالي للمقاولات المنتسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي تأثرت جراء جائحة كوفيد-19، قامت الحكومة باعتماد التدابير الاستثنائية التالية والتي تم إعدادها في إطار لجنة اليقظة الاقتصادية التي يترأسها الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية:

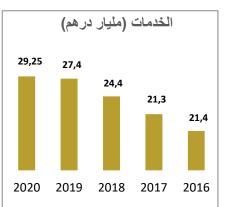
- استفادة الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق برسم شهر فبراير 2020 والتابعين للمقاولات التي تعرف صعوبات والمنتسبة للصندوق من تعويض قيمته 1.000 درهم برسم شهر مارس و2.000 درهم برسم أشهر أبريل وماي ويونيو 2020، بالإضافة إلى الإبقاء على الخدمات المتعلقة بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتعويضات العائلية وكذا اعتبار فترة التعويض على المستوى المحاسباتي كفترة تأمين تدخل في المسيرة المهنية للمستفيدين من التعويض.
- استفادة الأجراء الممارسين في القطاعات الفرعية لأنشطة الممونين ومنظمي الحفلات والفضاءات الترفيهية وفضاءات الألعاب من تمديد فترة الاستفادة من التعويض الجزافي إلى متم يونيو 2021 والعاملين بقطاع السياحة والقاعات الرياضية الخاصة ودور الحضانة الخاصة والصناعات الثقافية والفنية إلى متم ماى 2021؛
- استفادة المشغلين الذين تأثر نشاطهم بجائحة كوفيد-19 من تأخير آجال الاستحقاق المتعلق بالمساهمات في الصندوق برسم الفترة الممتدة من فاتح مارس إلى 30 يونيو 2020 مع الإبراء من زيادات التأخير؛
- إلغاء الزيادات وغرامات التأخير المفروضة قبل يونيو 2020 بالنسبة للمقاولات المنتسبة للصندوق والمستوفية للمعايير المنصوص عليها في المرسوم رقم 331-20-2 والراغبة في أداء مستحقاتها في الآجال المحددة في القرار المشترك المتخذ لهذا الغرض.

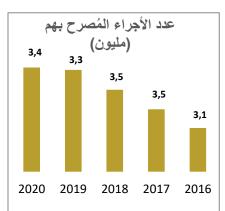
وتجدر الإشارة إلى أن الجائحة أحدثت عجزا في الصندوق بلغ 4.400 مليون درهم كمساهمات خلال سنة 2020، بالإضافة إلى أنها عجلت بتاريخ العجز المتوقع على مستوى فرع المعاشات (سنة 2023 بدل 2024).

وتصل توقعات استثمارات الصندوق برسم سنة 2020 إلى **201 مليون درهم** منها **175 مليون درهم** (87%) فيما يخص الالتزامات. وتقدر توقعات الاستثمار برسم سنة 2021 بحوالي **276 مليون درهم**، منها **21 مليون درهم** (8%) برسم الالتزامات حتى متم شهر يونيو 2021، بينما تناهز توقعات اختتام السنة **150 مليون درهم** (54%).

وتتمثل أهم مؤشرات الصندوق برسم الفترة 2016-2021 فيما يلي:







### 3.3. التنمية المجالية والحضرية والإسكان والتهيئة

## 1.3.3. تنمية العالم القروي

#### 1.1.3.3. برنامج الكهربة القروية الشاملة

تتمثل حصيلة برنامج الكهربة القروية الشاملة برسم سنة 2020 فيما يلى:

- ربط 317 قرية بشبكة الكهرباء، مما مكن 7.446 أسرة قروية من الاستفادة من الكهرباء، وهو ما عثل حوالي 40.000 نسمة؛
- إنشاء بنيات كهربائية متمثلة في 399 كلم من الخطوط ذات التيار المتوسط و1.587 كلم من الخطوط ذات التيار المنخفض بالإضافة إلى 216 محطة للتحويل بقدرة إجمالية بلغت حوالى 23,42 ميغافولتامتر.

وبلغ معدل الكهربة القروية للمملكة نهاية 2020 نسبة 99,78%، في مقابل 99,72% مسجلة نهاية سنة 2019.



وقد بلغت الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2020 في إطار برنامج الكهربة القروية الشاملة ما مجموعه **229 مليون درهم**، ليرتفع بذلك المجموع المتراكم لهذه الاستثمارات إلى **24.652 مليون درهم**.

وفيما يخص توقعات الإنجازات برسم الفترة 2022-2024، فمن المنتظر ربط 927 قرية بشبكة الكهرباء، بعدد أسر مستفيدة يصل إلى 21.150.

وتصل توقعات ميزانية الاستثمار برسم الفترة 2022-2024 إلى **400 مليون درهم** موزعة كالتالي: **164 مليون درهم** سنة 2022 وتصل توقعات ميزانية الاستثمار برسم الفترة 2022-2024 إلى **400 مليون درهم** سنة 2024 **مليون درهم** سنة 2024

## 2.1.3.3. برنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب لفائدة ساكنة العالم القروي

منذ بدء العمل ببرنامج التزويد الجماعي بالماء الصالح للشرب سنة 1995، تم بذل جهود كبيرة من أجل تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب. هكذا، انتقل معدل الولوج إلى الماء الصالح للشرب من 14% في نهاية 1994 إلى 97,8% عند نهاية 2020، مقابل نسبة 97,4% نهاية 2019.



وقد وضع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب برسم سنة 2021 برنامجا استثماريا بقيمة 1.400 مليون درهم سيمكنه من استكمال مواصلة جهود التعميم من أجل بلوغ نسبة ولوج متوسطة على المستوى الوطني تبلغ 98,3% في العالم القروي. وتقدر توقعات الإنجازات برسم الفترة 2022-2024 مما يلى:

	2022	2023	2024
الاستثمارات (مليون درهم)	1.405	1.419	1.430
معدل الولوج	%98,8	%99,3	%99,4

# 2.3.3. وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق

يمتد مشروع تهيئة وتثمين ضفتي أبي رقراق على عمق حوالي 15 كلم من مصب نهر أبي رقراق إلى سد محمد بن عبد الله، على مساحة تقريبية تقدر بحوالي 6.000 هكتار. ويهدف هذا المشروع إلى إعادة تأهيل ضفتي نهر أبي رقراق وتحويلهما إلى أقطاب سياحية وحضرية.

وقد أنجزت وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق خلال سنة 2020 استثمارات قيمتها 72 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 98,6% مقارنة بالتوقعات (73 مليون درهم).

وتم تمويل هذا البرنامج الاستثماري بالموارد الذاتية للوكالة علما أن عدم تحصيل مساهمات بعض الشركاء قد انعكس سلبا على وضعية الوكالة وأثر على إنجاز مخطط عملها، مع الإشارة إلى أن المشاورات جارية بهدف تثمين بعض عقارات الوكالة مما سيمكنها من موارد مالية إضافية التي يمكن رصدها لتمويل برنامجها الاستثماري.

وبالنظر للإكراهات المذكورة، فإن الإنجازات العينية برسم عقد البرنامج الثاني لم تتجاوز نسبة 61 % عند نهاية سنة 2020.

وأنجزت الوكالة حتى متم يونيو 2021 استثمارات بمبلغ 149 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تصل إلى 23% مقارنة بتوقعات نفس السنة (643 مليون درهم.

وعلى صعيد آخر، تعاني الوكالة من نقص في السيولة اللازمة لتلبية حاجيات برنامجها الاستثماري (بلغ الرصيد النقدي للخزينة عند نهاية يونيو 2021 ما قدره 103 مليون درهم)، في مقابل اعتمادات مرحلة سابقة تقدر بحوالي 80 مليون درهم، وذلك من أصل مجموع اعتمادات يبلغ 150 مليون درهم (الباقي المقدر في 70 مليون درهم يتعلق بترحيل اعتمادات الالتزام برسم سنة 2021).

بالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى التوجيهات الجديدة لمخطط التعمير والصعوبات التي واجهتها الوكالة مع الشركاء فيما يتعلق بالتوقيع على ملحق تعديلي للعقد البرنامج الثاني بين الدولة والوكالة، عملت الوكالة على اعتماد تمويل عام لإنجاز برنامج استثماري لمشاريع التهيئة المُبرمجة حتى نهاية سنة 2025 والتي تهم مواصلة تحسين التنقل الحضري والتحول البيئي والتنمية الحضرية لضيفتي النهر.

هكذا، تهم أبرز التعديلات التي تم إدخالها على المخطط التوجيهي العام لضفتي نهر أبي رقراق، على الخصوص، الجزأين الثالث والرابع (إنجاز منتزه حضري كبير ومشروع كولف رياضي وممر لخط القطار السريع).

أما بالنسبة لمخطط عمل الوكالة برسم سنة 2021، فقد تم رصد مبلغ 174 مليون درهم يهدف بالأساس إلى إنجاز منتزه حضري كبير ومشروع كولف رياضي وممر لخط القطار السريع.

ويشكل المسرح الكبير للرباط واحدا من أهم المشاريع بضفتي أبي رقراق. وقد بلغت أشغال إنجازه مراحل متقدمة مع استكمال الأشغال الكبرى والتقدم في إنجاز باقي الأشغال. وقد بلغت التكلفة الإجمالية للمشروع ما مجموعه 1.743 مليون درهم (دون احتساب الرسوم).

ويبقى إعطاء الانطلاقة لمشروع المسرح الكبير للرباط والبدء في استغلاله رهينا بتوقيع اتفاقيات مع الدولة خصوصا فيما يتعلق بكيفية تلبية احتياجات تمويل عجز الاستغلال للمسرح.

### 3.3.3. مجموعة التهيئة العمران

أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل حاد على قطاع العقار وأدت إلى تفاقم وضعية مجموعة التهيئة العمران والتي تعاني أصلا من ارتفاع مخزون الوحدات السكنية غير المبيعة وتباطؤ المعاملات بالإضافة إلى ندرة الأراضي القابلة للتوسع العمراني.

في هذا الإطار، قامت المجموعة بمراجعة مخطط عملها لسنة 2020، حيث قامت بتخفيض توقعات برنامجها الاستثماري بنسبة 22% (3.174 مليون دراهم).

وعلى الرغم من ذلك، تبرز الإنجازات برسم سنة 2020 تحسنا ملحوظا لبعض الأنشطة:

- تجاوز التوقعات بنسبة 17% فيما يتعلق بعمليات الشروع في بناء وحدات سكنية جديدة وبنسبة 26% فيما يخص عمليات التأهيل الحضرى؛
- إنجازات ضعيفة فيما يتعلق بعمليات إنهاء الأشغال مع تسجيل معدل قدره 79% فيما يخص بناء الوحدات السكنية الجديدة؛
- ضعف إنجاز أهداف الشراكة مع القطاع الخاص (38% بالنسبة لعمليات الشروع في البناء و57% لعمليات إنهاء أشغال البناء، أي بنسبة تراجع بلغت 71,6% و61%، على التوالي، مقارنة بسنة 2019)؛
  - إنجاز 90% من الأهداف المتعلقة بهدم دور الصفيح، بارتفاع قدره 6% مقارنة مع سنة 2019؛
  - إنجازات مرضية فيما يخص إصدار سندات الملكية (74%)، رغم انخفاض قدره 22,5% مقارنة بسنة 2019.

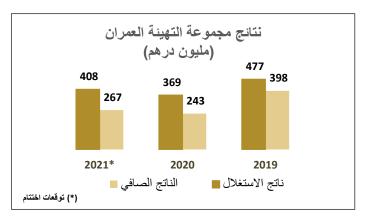
وهكذا، بلغت الاستثمارات المنجزة برسم سنة 2020 ما قيمته **4.334 مليون درهم**، بانخفاض قدره 5% مقارنة مع سنة 2019، مسجلة بذلك نسبة إنجاز وصلت إلى 114 % من التوقعات.

وقد حققت المجموعة برسم سنة 2020 رقم معاملات قيمته 3.319 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 27,4% بالمقارنة مع السنة الماضية (4.571 مليون درهم).

وبالنسبة لسنة 2021، تتوقع المجموعة استئناف أنشطتها بالشكل التي كانت عليه قبل جائحة كوفيد-19 من خلال إنجاز برنامج استثماري يصل إلى 4.343 مليون درهم، في مقابل 4.334 مليون درهم منجزة برسم سنة 2020.

وسيتم تمويل هذا البرنامج من عائدات الزبناء في حدود 4.000 مليون درهم بالإضافة إلى مساهمات الدولة المخصصة للمشاريع ولفائدة الأسر (صندوق التضامن للسكن والإندماج الحضري والمديرية العامة للجماعات الترابية والجهات...).

وسجل مستوى مخزون الوحدات التامة البناء للمجموعة عند متم سنة 2020 ارتفاعا بنسبة 4%، منتقلا من 89.145 وحدة بقيمة محاسبية إجمالية بلغت 17.155 مليون درهم سنة 2019 إلى 91.314 وحدة بقيمة 17.825 مليون درهم سنة 2020.





### 4.3.3. شركة "الرباط للتهبئة"

تكمن المهمة الأساسية لشركة "الرباط للتهيئة" في إنجاز برنامج "الرباط مدينة الأنوار" للفترة 2014-2018، حيث تتولى الإشراف المنتدب على مشاريع هذا البرنامج والذي تصل تكلفته الإجمالية المتوقعة والمحينة إلى 9.730 مليون درهم.

وقد بلغ مجموع الاستثمارات المنجزة من طرف الشركة خلال سنة 2020 (دون احتساب مشاريع برنامج " الرباط مدينة الأنوار") ما قيمته 1.963 مليون درهم، ليبلغ بذلك المجموع المتراكم للاستثمارات المنجزة خلال الفترة 2015-2020 ما قدره 7.559 مليون درهم.

ويناهز العدد المحين للمشاريع التي تنجزها شركة "الرباط للتهيئة" في إطار برنامج " الرباط مدينة الأنوار" حتى متم سنة 2020، حوالي 139 مشروعا، منها 69% تم استكمالها نهاية سنة 2020 و28% لا تزال قيد الإنجاز و3% قيد الدراسة.

كما بلغ عدد المشاريع خارج إطار برنامج " الرباط مدينة الأنوار" عند متم سنة 2020 ما مجموعه 70 مشروعا، منها 24 مشروعا تم استكمالها و33 مشروعا لا تزال قيد الإنجاز و13 مشروعا قيد الدراسة أو في طور الإطلاق.

ويُصل المبلغ الإجمالي المتراكم للالتزامات خلال الفترة 2015-2020 بالنسبة لمشاريع برنامج "الرباط مدينة الأنوار" إلى 8.158 مليون درهم.

وتميزت سنة 2020 بتوقيع اتفاقيات جديدة لإنجاز وتمويل مشاريع مختلفة، لا سيما إنجاز المجازر بمبلغ 267 مليون درهم وتأهيل مجمع مولاي عبد الله بما قدره 220 مليون درهم وتحويل وتوسعة محطة معالجة المياه العادمة بتامسنا بمبلغ 80 مليون درهم وتحويل وتوسعة محطة معالجة المياه العادمة بتامسنا بمبلغ 80 مليون درهم وتبلغ توقعات الاختتام برسم سنة 2021 ما قدره 1.600 مليون درهم، وهو ما يمثل 2020 و2023 و2024، على التوالي، ما قيمته 2.868 وتبلغ الاستثمارات المتوقعة للشركة (باحتساب كل المشاريع) برسم سنوات 2022 و2023 و2024، على التوالي، ما قيمته مليون درهم منها 1.303 مليون درهم منها 650 مليون درهم لبرنامج "الرباط مدينة الأنوار"، و2994 مدينة الأنوار".

## 5.3.3. وكالة وشركة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا

يهدف مشروع تهيئة وتثمين موقع بحيرة مارشيكا، الذي تم إعطاء انطلاقته سنة 2008 إلى تثمين الموارد الطبيعية لجهة الناظور، من خلال إنجاز سبعة مواقع حضرية توجد حول البحيرة بمبلغ إجمالي يناهز **26.000 مليون درهم**.

وفي هذا الإطار، تواصل الوكالة تنفيذ البرنامج متعدد السنوات للفترة 2014-2021 والذي تقدر تكلفته بحوالي 3.000 مليون درهم. وذلك من أصل توقعات قُدرت بحوالي 401 مليون درهم، وذلك من أصل توقعات قُدرت بحوالي 401 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 76%.

وفي إطار مواصلة إنجاز البرامج التي تم الالتزام بها، تم حصر مشروع الميزانية برسم سنة 2021 في مبلغ **181 مليون درهم** خاص بالاستثمار و**48,61 مليون درهم** فيما يخص التسيير. ويهم برنامج سنة 2021، على الخصوص، مشاريع تتعلق بتصفية الوعاء العقاري والتنمية الترابية والولوجيات والتنقل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتبلغ توقعات الاختتام لسنة 2021 بالنسبة لميزانية الاستثمار ما يناهز **184 مليون درهم**.

ومن جهة أخرى، تم إسناد مهمة التطوير والترويج للموقع إلى الشركة التابعة للوكالة "مارشيكا ميد". وقد أنجزت الشركة خلال سنة 2020 استثمارات بقيمة 93,13 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز قدرها 44% من التوقعات.

ويهدف مخطط عمل الشركة برسم سنة 2021 أساسا إلى استكمال الأنشطة التي تم الالتزام بها بميزانية استثمار قيمتها 223 مليون درهم وميزانية استغلال تصل إلى **20 مليون درهم**.

وبخصوص أنشطتها في إفريقيا، قامت شركة "مارشيكا ميد" في ماي 2021 بإحداث شركة تابعة تحت اسم "مارشيكا ميد إفريقيا العالمية ش.م". وهكذا، وعلاوة على تدخلها بساحل العاج، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى توطيد الارتباط المتجدد بالقارة في إطار تعزيز التموقع الإفريقي للمملكة، يتعين على مارشيكا ميد، بحكم خبرتها في مجال التهيئة الترابية، الاستجابة للعديد من الطلبات المحالة عليها من لدن عدة بلدان من القارة، لا سيما مدغشقر والكونغو وكينيا.

### 6.3.3. شركة الدار البيضاء للتهيئة

تتولى شركة الدار البيضاء للتهيئة الإشراف المنتدب على محفظة إجمالية من المشاريع تضم 50 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرها 8.216 مليون درهم، وذلك لحساب الجماعة الترابية لمدينة الدار البيضاء.

وتتعلق المشاريع الأساسية بتأهيل الطرق (2.160 مليون درهم) والمسرح الكبير للدار البيضاء (1.440 مليون درهم) والقناة الكبرى الغربية (900 مليون درهم) والممر التحت أرضي الموحدين (820 مليون درهم) ومناطق الأنشطة الاقتصادية الخاصة بوحدات الإنتاج ذات المخاطر (500 مليون درهم).

وحتى متم سنة 2020 تم إنهاء مجموعة من المشاريع التي تدخل في إطار مخطط تنمية الدار البيضاء الكبرى (2015-2020). ويتعلق الأمر بمنتزه الجامعة العربية والمسرح الكبير بالدار البيضاء ومرأب ساحة الراشدي والمنتزه البحري لمسجد الحسن الثاني وكورنيش عين الذئاب والمركب الرياضي محمد الخامس وغابة بوسكورة-مرشيش والقناة الكبرى الغربية.

وفيما يتعلق بالمسرح الكبير للدار البيضاء، والذي تم استكمال أشغاله بميزانية قدرها 1.440 مليون درهم، فقد تم اتخاذ التدابير اللازمة من أجل البدء في استغلال هذا المشروع، مع الإشارة إلى عدم وضوح الرؤية بشأن تاريخ افتتاحه، وذلك أخذا بعين الاعتبار الإكراهات المتعلقة بالأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

كما تم إنهاء ثلاث مشاريع أخرى خلال سنة 2021 تهم كلا من الممر التحت أرضي الموحدين والمنتزه الحضري لملعب فيلودروم-الدار البيضاء والقبة المسماة "الكرة الأرضية".

وبلغت الالتزامات المتراكمة للبرنامج نسبة 79% من مبلغ التزامات إجمالي قدره 6.322 مليون درهم.

وقد تم إنجاز الاستثمارات المتوقعة خلال سنة 2021 بنسبة %47 حتى نهاية شهر يونيو 2021 مقابل توقعات بلغت 650 مليون درهم عند نهاية سنة 2021.

أما فيما يخص توقعات الاستثمار برسم الفترة 2022-2024 فتقدر بمبلغ 759 مليون درهم سنويا.

## 4.3. إنعاش العرض المغربي لصادرات المنتجات الفلاحية (المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات)

خلال سنة 2020، بلغ معدل نمو الصادرات المغربية من المنتجات الفلاحية والغذائية 1% بقيمة تصل إلى 62.546 مليون درهم. وهكذا، أصبح قطاع تصدير المنتجات الفلاحية والغذائية يشكل المصدر الثاني للعملة الصعبة بالنسبة للمغرب، بحصة تصل إلى وهكذا، أصبح قطاع تصدير المنتجات الفلاحية والغذائية يشكل المحدر الثاني احتل المرتبة الأولى (72.716 مليون درهم).

وقد همت الأنشطة المتعلقة بترويج الصادرات الفلاحية خلال سنة 2020، بالإضافة إلى تنظيم المعارض التجارية لصالح القطاعات المختلفة في الأسواق الواعدة، تنظيم بعثات خاصة باستكشاف أسواق جديدة لفائدة قطاعات البستنة وزيت الزيتون، وكذا القيام بإجراءات لدعم 60 مقاولة صغيرة ومتوسطة (وضع العلامات التجارية، التسويق ضمن الصادرات، المشاركة في المعارض التجارية، إجراء عمليات تدقيق المطابقة...).

وفي نفس الإطار، تميزت سنة 2020 بتنفيذ مشروع يعتمد على رقمنة أنشطة المراقبة في إطار تفعيل الرؤية الوطنية لتبسيط مساطر التصدير وتنمية القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية والغذائية المغربية. ويتيح هذا المشروع مزايا مهمة من حيث تبسيط المساطر وتقليص آجال وتكاليف عمليات تصدير المنتجات الفلاحية والغذائية.

وفي هذا الصدد، قامت المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات بتطوير مشروع "يقظة استراتيجية عملياتية" تشمل عدة مجالات تهم خاصة اليقظة التنافسية والتجارية والتنظيمية والتكنولوجية.

وبالنسبة لتداعيات جائحة كوفيد-19 على أنشطة المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، فإن هذه المؤسسة اعتمدت تنظيما ينبنى على رقمنة الخدمات المقدمة لشركائها، والتي مكنت من ضمان السير العادي لأنشطتها.

وقد بلغت ميزانية الترويج للمنتجات الفلاحية في الأسواق العالمية برسم سنة 2020، ما قدره 105 مليون درهم تم إنجازها بنسبة 41 %. كما استقر إنجاز الميزانية المتوقعة لسنة 2021 التي تبلغ 112 مليون درهم، ما قدره 70 مليون درهم نهاية يونيو 2021، بينما تناهز توقعات الاختتام برسم نفس السنة مبلغ 90 مليون درهم.

وتصل توقعات ميزانية الترويج بالنسبة للفترة 2022-2024 إلى 100 مليون درهم سنويا.

## 4. الصناديق والمؤسسات المالية العمومية

## 1.4. صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

في سياق يتسم بالآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، يواصل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقديم دعمه المتعدد الأشكال للمجالات السوسيو-اقتصادية. ويتم إدراج هذا التدخل في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المستفيدة، سواء على شكل مساهمات مالية في وأس المال أو تسبيقات أو قروض قابلة للاسترجاع أو على شكل مساهمات مالية في وأس المال أو تسبيقات أو قروض قابلة للاسترجاع أو على شكل مساهمات مالية في وأس المال أو تسبيقات أو قروض قابلة للاسترجاع أو على شكل مساهمات مالية في وأس المال أو تسبيقات أو قروض قابلة للاسترجاع أو على شكل مساهمات مالية في وأس المال أو تسبيقات أو قروض قابلة للاسترجاع أو على شكل مساهمات مالية في وأس المال أو تسبيقات أو قروض قابلة للاسترجاع أو على شكل مساهمات مالية في وأس المال أو تسبيقات أو قروض قابلة للاسترجاع أو على شكل مساهمات مالية في وأس المالية في وأس المالية في وأس المالية في وأس المالية في وأسلام المالية في وأس المالية في وأسلام المالية في والمالية في وأسلام المالية في والمالية في وأسلام المالية في والمالية والمالية

وسجل صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال سنة 2020، التزامات إضافية بقيمة 4.960 مليون درهم مقابل 3.000 مليون درهم سنة 2019. وقد استفادت من هذه الالتزامات المبادرات المتعلقة بريادة الأعمال في العالم القروي "المستثمر القروي" في إطار برنامج انطلاقة (2.000 مليون درهم) والصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كوفيد-19 (1.000 مليون درهم) ومخطط الخروج من الأزمة المتعلقة بشركة الخطوط الملكية المغربية (1.500 مليون درهم) وبرنامج الطاقة الريحية المتكامل (460 مليون درهم).

وقد بلغت الالتزامات المتراكمة للصندوق منذ إحداثه وحتى متم سنة 2020 ما مجموعه 48.564 مليون درهم.

كما بلغت أداءات المساهمات المالية للصندوق، خلال سنة 2020، مبلغ إجمالي قدره **3.978 مليون درهم**، أي بزيادة 223% مقارنة بسنة 2019 (**1.232 مليون درهم**). وتتوزع هذه الأداءات على النحو التالي:

- مساهمة إجمالية في الرأسمال بقيمة 2.210 مليون درهم منها 1.500 مليون درهم لفائدة شركة الخطوط الملكية المغربية و5,709 مليون درهم لصالح الشركة العقارية المكلفة بإنجاز مدن المهن والكفاءات؛
- قروض غير قابلة للاسترجاع تبلغ 1.540 مليون درهم، منها 1.000 مليون درهم لصندوق تدبير جائحة فيروس كوفيد-19 و515 مليون درهم لبرنامج دعم الاستثمار الصناعى؛
- قروض قابلة للاسترجاع تصل إلى **228 مليون درهم** مخصصة بالكامل لدعم ريادة الأعمال في العالم القروي "المستثمر القروى".

كما أن مجموع الأداءات المتراكمة للصندوق منذ إحداثه، حتى متم سنة 2020، بلغ 35.304 مليون درهم من مجموع التزامات الصندوق بموجب الاتفاقيات الموقعة والبالغة 48.564 مليون درهم، أي بمعدل إنجاز إجمالي بنسبة 73%.

وبلغت الموارد المنجزة من طرف صندوق الحسن الثاني، خلال سنة 2020، ما قدره 823 مليون درهم، منها 738 مليون درهم كموارد مالية و85 مليون درهم برسم تسديد القروض.

وهكذا، بلغت الموارد المالية التراكمية للصندوق، في متم سنة 2020، مبلغا إجماليا قدره **62.255 مليون درهم**، موزعة على الشكل التالى:

- تحويلات الدولة: 44.095 **مليون درهم**؛
  - الموارد المالية: 12.661 **مليون درهم**؛
- سداد التسبيقات المالية والديون: 4.080 مليون درهم؛
- مختلفات (استرجاع الضريبة على عائدات التوظيفات المالية ذات الدخل الثابت): 1.419 مليون درهم.

وخلال الأسدس الأول من سنة 2021، لم ينجز الصندوق أي التزامات إضافية، علما انه تم إلغاء التزامات بلغت 2 مليون درهم متعلقة بمساهمة الصندوق في إطار استكمال المنطقة الصناعية بدار بوعزة. وهكذا، بلغت الالتزامات المتراكمة في متم يونيو 2021 ما مقداره 48.562 مليون درهم.

وبلغت الأداءات المنجزة في نهاية يونيو 2021 ما قدره 752 مليون درهم، ليصل مجموع أداءات الصندوق المتراكمة إلى 36.055 مليون درهم. وقد همت هذه الأداءات البالغة 752 مليون درهم، خصوصا، الزيادة في رأسمال الوكالة المغربية للطاقة المستدامة عبلغ 403 مليون درهم وبرامج إعادة تأهيل المدن العتيقة (218 مليون درهم) وبرنامج تثمين المدينة العتيقة للرباط (98 مليون درهم).

وتقدر التوقعات الختامية في متم سنة 2021، بالنسبة للأداءات، بحوالي 3.151 مليون درهم مع الأخذ بعين الاعتبار الإنجازات حتى يونيو 2021 والتي بلغت 752 مليون درهم.

ويبلغ إجمالي الأداءات المتوقعة للفترة ما بين 2022-2024 ما قدره 5.**422 مليون درهم**، منها **2.938 مليون درهم** في 2022 و**1.501 مليون درهم** في 2023 و**983 مليون درهم** في 2024.

وعلاقة بالآثار التي خلفتها جائحة فيروس كوفيد-19، تأثرت حسابات صندوق الحسن الثاني بشدة بالنسبة للسنة المالية 2020، بعد تسجيل المخصصات المتعلقة بتدهور الوضعية الصافية لحسابات بعض الشركات التابعة والمساهمات وعلى رأسها شركة الخطوط الملكية المغربية.

وفيما يتعلق بتدبير توظيف أموال الصندوق، فقد اعتمد هذا الأخير مقاربة جديدة تهدف إلى المناولة التدريجية لتدبير الاستثمارات، عبر اللجوء إلى هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة وللصناديق المخصصة. وفي نونبر 2020، قام الصندوق بإسناد إحداث وتدبير صندوقين موجهين للاستثمار في أسهم شركات التدبير.

# 2.4. صندوق التجهيز الجماعي

تتمثل المهمة الأساسية لصندوق التجهيز الجماعي الأساسي في تعبئة تمويلات على شكل قروض، لصالح الجماعات الترابية ومجموعاتها وكذا المؤسسات العمومية التابعة للجماعات الترابية.

في سنة 2020، بلغت التزامات القروض التعاقدية 3.335 مليون درهم، بزيادة طفيفة مقارنة بسنة 2019، في حين بلغت أداءات القروض 3.510 مليون درهم، بانخفاض قدره 16% مقارنة بسنة 2019. وهكذا، بلغت الديون المستحقة على الزبناء أكثر من 25.000 مليون درهم بنهاية سنة 2020 بزيادة 9% مقارنة بسنة 2019.

وسجل الناتج الصافي البنكي في متم سنة 2020 ارتفاعا قدره 13% حيث بلغ 623 مليون درهم مقابل 550 مليون درهم سنة 2019. وقد بلغت النتيجة الصافية سنة 2020 مبلغ 244 مليون درهم مسجلة انخفاضا بقيمة 16% مقارنة بسنة 2019 (292 مليون درهم).

ويتميز صندوق التجهيز الجماعي بقدرته على التحكم في المؤشرات الاحترازية حيث بلغ معدل المؤشر المتعلق بالسيولة نهاية سنة 2020 مستوى 74% (مقابل حد أدنى لمؤشر بنك المغرب نسبته 12%) وارتفع معامل تقسيم المخاطر بنسبة 12٫7% (مقابل سقف بنك المغرب المحدد في 20%).

ويتوقع صندوق التجهيز الجماعي، خلال 2021 و2022، مواصلة تنفيذ مبادرات جديدة للدعم المالي والمواكبة التقنية للجماعات الترابية، خصوصا من خلال تنويع مصادر تمويلها، وذلك بهدف خفض تكلفة التمويل المتحملة من طرف الجماعات الترابية.

وقد تم الشروع في وضع تصورات استراتيجية في إطار مشروع الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك بغية تعزيز دور صندوق التجهيز الجماعي.

## 3.4. صندوق الإيداع والتدبير

عرفت أنشطة صندوق الإيداع والتدبير تباطؤا ملحوظا جراء الأزمة الصحية، قبل أن يعرف استئنافا تدريجيا ابتداء من الربع الثالث من سنة 2020 بفضل استئناف أنشطة الموثقين ووضع تدابير جبائية تحفيزية.

وهكذا، تأثرت نتائج صندوق الإيداع والتدبير لسنة 2020 بفعل الأزمة الصحية التي أدت إلى ارتفاع تكلفة المخاطر على المساهمات المدرجة في بورصة القيم وغير المدرجة. حيث تراجعت النتيجة الصافية بأكثر من 4.100 مليون درهم مقارنة بسنة 2019 لتستقر في ناقص 3.920 مليون درهم.

وفيما يخص الحسابات المجمعة لسنة 2020، بلغ الناتج البنكي الصافي 5.017 مليون درهم، مسجلا انخفاض بقيمة 39% مقارنة بسنة 2019 (8.223 مليون درهم مقابل 622 مليون درهم سنة 2019.

وبالنسبة لإنجازات الحسابات الاجتماعية حتى نهاية يونيو 2021، بلغ الناتج البنكي الصافي 1.267 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 50,8%، مقارنة بنهاية يونيو 2020. ومن المتوقع أن تتحسن النتيجة الصافية لتصل إلى 446 مليون درهم برسم توقعات اختتام 2021، متأثرة أساسا بنمو الناتج البنكي الصافي (+427 مليون درهم، أي بارتفاع نسبته 51% مقارنة بيونيو 2020) وتحسن تكلفة المخاطر (533 مليون درهم مقابل أكثر من 1.900 مليون درهم في يونيو 2020).

ويواصل صندوق الإيداع والتدبير تنفيذ استراتيجيته 2022، والتي تتمحور حول العديد من المشاريع الهيكلية الهادفة إلى التركيز على المهن الأساسية للمجموعة، من خلال تبسيط الهيكل التنظيمي للمجموعة وتقليص عدد الشركات التابعة والمساهمات وإنشاء صناديق استثمارية مخصصة للمهن العالمية للمغرب وتمويل ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتطوير المقاولات الناشئة.

وبالإضافة إلى ذلك، يتمحور مخطط عمل صندوق الإيداع والتدبير حول أهداف تأمين مردودية استثمار الادخار ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يعتزم صندوق الإيداع والتدبير مواصلة أنشطته الموجهة لتحقيق الأهداف التالية:

- دعم ومواكبة نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة خلال نموها؛
  - الاستثمار وهيكلة البنية التحتية ذات المنفعة العمومية؛
    - المساهمة في إعادة هيكلة أنظمة التقاعد بالمغرب.

في هذا الصدد، يجري حاليا إعداد مشروع لإصلاح الإطار القانوني المنظم لمجموعة صندوق الإيداع والتدبير من أجل تكييفه مع تحديات تنميته وتحسين جودة حكامته. ويهدف هذا الإصلاح، بشكل أساسي، إلى توضيح مهام الصندوق، وتطوير منظومة حكامته ومراجعة قواعد تسييره وآليات تدبيره.

وحقق صندوق الإيداع والتدبير، سنة 2020، استثمارات بقيمة 3.245 مليون درهم في حين تصل التوقعات المحينة برسم سنة 2021 إلى ما يناهز 4.534 مليون درهم. وتبلغ توقعات البرنامج الاستثماري خلال الفترة 2022-2024 ما قيمته 6.513 مليون درهم و4.179 مليون درهم، على التوالي.

## 4.4. القرض الفلاحي للمغرب

تميزت سنة 2020 بإطلاق مشاريع جديدة، ولا سيما تطوير عرض خاص لدعم ومواكبة المقاولات الصغيرة جدا في العالم القروي، خاصة خلال فترة تطور الشركات وذلك في إطار برنامج المستثمر القروي، وإطلاق عروض تمويل تهدف إلى دعم خزينة المقاولة، ودعم صمودها، بالإضافة إلى إطلاق الخدمات الرقمية وتشغيل شبكة قروية تتكون من 100 وكالة متنقلة.

وفيما يتعلق بإنجازات سنة 2020، بلغ الناتج البنكي الصافي 3.916 مليون درهم مقابل 3.770 مليون درهم في 2019، أي بتحسن بنسبة 4%. وبلغ الناتج الصافي 208 مليون درهم مقابل 402 مليون درهم في سنة 2019 بانخفاض 48%. وسجل مؤشر القدرة على سداد الديون 3.38% كما بلغ معدل المؤشر المتعلق بالسيولة نسبة 5,5%.

وبلغ إجمالي القروض الممنوحة من طرف مؤسسة تمويل الفلاح لفائدة الفلاحة التضامنية ما قيمته 3.128 مليون درهم، بزيادة قدرها 12% (341 مليون درهم) مقارنة بسنة 2019. وفيما يخص حجم القروض المتراكمة الممنوحة، حتى نهاية سنة 2020، من طرف مؤسسة "أرضي للقروض" المتناهية الصغر بالعالم القروي، فقد بلغت 3.876 مليون درهم مقابل 3.710 مليون درهم سنة 2019، أي بارتفاع نسبته 4,5% (166 مليون درهم).

على مستوى الحسابات المجمعة، وعلى الرغم من السياق الاقتصادي الصعب الناتج عن الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، فقد بلغ الناتج البنكي الصافي لمجموعة القرض الفلاحي للمغرب 4.080 مليون درهم في نهاية دجنبر 2020 مقابل 4.073 مليون درهم في نهاية دجنبر 2019، أي بزيادة 0,2%.

سجل مجموع القروض الموجهة للزبناء زيادة بنسبة 11%، حيث بلغ ما قدره 96.300 مليون درهم في نهاية يونيو 2021 مقابل 87.100 مليون درهم بالنسبة لنفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا التطور، بشكل أساسي، إلى الزيادة في المبالغ المستحقة للديون وقروض الخزينة غير المسددة للبنك، والراجع أساسا إلى تمويل منتجات التحفيز الاقتصادي الجديدة.

وبخصوص الفترة 2021-2023، تواصل مجموعة القرض الفلاحي للمغرب تنفيذ خطتها الاستراتيجية "أفق 2023" التي تهدف بالخصوص إلى تعزيز مكانة البنك في قطاع الفلاحة والصناعة الفلاحية والعالم القروي وفي الأسواق ذات القيمة المضافة العالية.

وتبرز توقعات 2021-2023 ناتج بنكي صافي قدره 4.123 مليون درهم في 2021 و4.368 مليون درهم في 2022 و4.638 مليون درهم في 2022 و4.638 مليون درهم و2023 مليون درهم، على التوالي.

وبخصوص الآفاق المستقبلية، تجري حاليا المشاورات في إطار الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية بهدف تعزيز نموذج القرض الفلاحي للمغرب والتحضير لفتح رأسماله للخواص.

# 5.4. الشركة الوطنية للضمان وقويل المقاولة (صندوق الضمان المركزي سابقا)

تم الشروع في إصلاح صندوق الضمان المركزي بموجب القانون رقم 36.20، الصادر في يوليوز 2020، والذي تم بموجبه تحويل الصندوق إلى شركة المساهمة تحمل إسم "الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة" التي تملك الدولة رأسمالها بالكامل.

ويهدف هذا الإصلاح إلى تحديث الإطار القانوني المنظم لصندوق الضمان المركزي من أجل تمكينه من دعم الاستراتيجيات والسياسات العمومية في مجال تيسير تمويل المقاولة خصوصا، المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمؤسسات والمقاولات العمومية والفئات الأخرى المستهدفة من طرف الدولة. كما أن تحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة المساهمة سيمكن من إخضاعها لأفضل المعايير من حيث الحكامة والشفافية والمسؤولية.

ظل النشاط الإجمالي لمجموعة صندوق الضمان المركزي، خلال الأسدس الأول من سنة 2021، على نفس المستوى الذي كان عليه في الأسدس الأول من سنة 2020، بما في ذلك المنتوجات الموجهة لتدبير الأزمة الصحية، ليصل بذلك إجمالي الالتزامات إلى 26.700 مليون درهم.

وقد مكنت تدخلات الصندوق من تعبئة ديون بحجم يقارب **36.900 مليون درهم** همت ما يزيد عن 237.700 قرضا، منها 226.560 قرضا لفائدة المقاولات و11.140 قرضا لفائدة الأفراد.

وهكذا، بلغت الالتزامات المبرمة برسم هذا النشاط خلال النصف الأول من سنة 2021 ما يزيد عن 25.200 مليون درهم. وقد مكنت هذه الالتزامات من تعبئة حجم ديون بقيمة 34.400 مليون درهم. وقد ارتفع عدد القروض لفائدة المقاولات بنسبة 277% مقارنة بالأسدس الأول من سنة 2020، ليصل إلى 226.560 قرضا ممنوحا.

ومنذ بداية الأزمة الصحية، تم وضع العديد من آليات الضمان من قبل صندوق الضمان المركزي بهدف التخفيف من آثار الأزمة على أنشطة المقاولات. وتعلق الأمر في المرحلة الأولى بآلية "ضمان أوكسجين" وفي المرحلة الثانية ببرنامج "ضمان إقلاع" الذي ينخرط في إطار التوجيهات الهادفة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

وخلال النصف الأول من سنة 2021، مكن مجموع هذه الآليات من ضمان ما يقارب من 200.000 قرض مبلغ إجمالي يزيد عن 16.200 مليون درهم، مما نتج عنه حوالي 15.000 مليون درهم، مما نتج عنه حوالي 15.000 مليون درهم،

وتبعا للتوجيهات الملكية السامية، أطلق صندوق الضمان المركزي في سنة 2021، "برنامج انطلاقة" الذي يهدف إلى تسهيل ولوج تمويل الشباب الحاملين للمشاريع والمقاولين الذاتيين والمقاولات الصغيرة وكذلك القطاع غير المهيكل في الوسطين القروي والحضري. وفي النصف الأول من سنة 2021، تم منح 11.351 قرض بمجموع 2.100 مليون درهم والتزام قدره 1.700 مليون درهم.

كما واصل صندوق الضمان المركزي البرامج المتعلقة بالعرض التقليدي لنشاط القروض بالتوقيع لفائدة المقاولات. ويضم هذا النشاط عدة منتوجات مثل: "ضمان استثمار" و"ضمان التسيير" و"ضمان سريع"، والتي تهدف إلى تسهيل ولوج هذه الفئة من المقاولات إلى تمويل احتياجاتها المتعلقة بالاستثمار والاستغلال.

وفيما يتعلق بتمويل الابتكار والإنشاء، مكن "صندوق الاستثمار المبتكر"، المخصص للمقاولات الناشئة والحاملة للمشاريع المبتكرة طيلة المراحل الأولية للتطوير، خلال النصف الأول من سنة 2021، من الاستفادة من 367 قرض بغلاف إجمالي تجاوزت قيمته 200 مليون درهم.

وهمت الأنشطة الموجهة للأشخاص الذاتيين خلال النصف الأول من سنة 2021، أكثر من 10.915 قرضا، أي بارتفاع قدره 109% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020. وبلغت الديون المعبأة خلال النصف الأول من السنة ما مجموعه 2.400 مليون درهم كما بلغت الضمانات ما مجموعه 1.400 مليون درهم، أي بنسبة زيادة قدرها 107% و108% بالمقارنة مع إنجازات النصف الأول من سنة 2020.

وبخصوص الإنجازات المالية برسم سنة 2020، حققت الشركة ناتج بنكي صافي قدره **280 مليون درهم** مقابل 252 سنة 2019، أي بارتفاع بلغ 11%. وسجلت النتيجة الصافية **92 مليون درهم** مقابل **116 مليون درهم** سنة 2019، أي بانخفاض بنسبة 21%.

وتبلغ توقعات الصندوق إنتاجا إجماليا سنويا بقيمة **44.500 مليون درهم** خلال سنة 2021 و**36.300 مليون درهم** سنة 2022 والتي ستُخصص أساسا لأنشطة الضمان الموجهة للمقاولات.



## الجزء الثالث: تفعيل الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية

يعرض هذا الجزء مخطط العمل والإجراءات التي يجري تسريع تنزيلها من أجل الشروع في تفعيل القوانين التي تمت المصادقة عليها طبقا للتوجيهات الملكية السامية، خاصة تلك التي تضمنها خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 والخطاب الموجه للبرلمان بتاريخ 90 أكتوبر 2020 وكذا التوجيهات الواردة في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 14 أكتوبر 2020 والتي تم خلالها تسليط الضوء على ما يلى:

- إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار؛
- ضرورة القيام بمراجعة جوهرية ومتوازنة للقطاع العام؛
- ضرورة إحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

## 1. إحداث وتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار

تم إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار طبقا للتوجيهات الملكية السامية، بهدف دعم القطاعات الإنتاجية وتمويل ومواكبة المشاريع الاستثمارية الكبرى في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص في مختلف المجالات، وذلك في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي الهادف إلى التخفيف من الآثار السلبية للأزمة الصحية والاقتصادية المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وقد تم إحداث الصندوق إثر المصادقة على القانون رقم 76.20 بتاريخ 13 دجنبر 2020 وعلى مرسومه التطبيقي رقم 2.21.67 بتاريخ 19 فبراير 2021 المتعلق باعتماد النظام الأساسي للشركة وتحديد رأسمالها في 15 مليار درهم.

وقد نص القانون سالف الذكر على إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار كشركة المساهمة، وذلك بغرض تمكينه من أفضل الممارسات في مجالات الحكامة والتدبير والشفافية التي تهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين وباقي الأطراف المعنية وكذا تمكين الصندوق من التوفر على استراتيجية لتوظيف رؤوس الأموال أكثر وضوحا بخصوص أولويات واختيارات تدخل الدولة فيا يخص الإقلاع الاقتصادي ومن تطوير عرض بديل للتمويل ومكمل للمديونية لفائدة الفاعلين الاقتصادين.

وفيما يتعلق بالحكامة، نص القانون على تشكيل مجلس إداري يترأسه الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية ويتكون من عشرة متصرفين، منهم ستة أعضاء عثلون القطاعات الوزارية المعنية وأربعة متصرفين مستقلين.

بالإضافة إلى ذلك، سيعتمد الصندوق على صناديق قطاعية وموضوعاتية تتدخل، كل في قطاع معين، وتعتمد آليات ملائمة لنطاق تدخلها، ولا سيما في مجالات إعادة هيكلة الصناعة والابتكار والأنشطة ذات النمو الواعد والنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة والبنيات التحتية والفلاحة والسياحة.

كما تم إدراج صندوق محمد السادس في لائحة المقاولات الاستراتيجية التي يتم تعيين مديرها العام في مجلس الوزراء، وذلك بعد تعديل القانون التنظيمي رقم 08.21 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

هذا، وتجري حاليا الاستعدادات من أجل عقد الاجتماع الأول للمجلس الإداري للصندوق والذي سيتم فيه اعتماد مجموعة من القرارات المتعلقة بإعطاء الانطلاقة الفعلية للصندوق، خاصة فيما يتعلق بهيكلة وإرساء الصناديق القطاعية والموضوعاتية المنصوص عليها في القانون رقم 76.20 المذكور وكذا استكمال هيآت الحكامة وآليات التدبير (اللجان المتخصصة، اتفاقية المراقبة المالية، نظام الصفقات...).

## 2. القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية

تم التصويت على القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية من طرف البرلمان بغرفتيه في شهر يوليوز 2021 وتم نشر النسخة العربية منه في الجريدة الرسمية بتاريخ 26 يوليوز 2021 والنسخة الفرنسية بتاريخ 5 غشت 2021.

ويشكل هذا النص القانوني، إطارا قانونيا مرجعيا ودينامكيا لمواكبة الإجراءات المتخذة من طرف الدولة فيما يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا كيفيات تنفيذه.

وتتجلى الغاية القصوى لهذا الإصلاح في الرفع من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية لهذه الهيئات، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تحديد أهداف الإصلاح وكذا مبادئه والجوانب الاستراتيجية المتوخاة منه، على ضوء نتائج عمليات التشخيص وتوصيات مهام المراقبة والتدقيق التي تم إصدارها من طرف الهيئات المختصة، ومنها بالخصوص:

- أشغال البرلمان المتعلقة بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تقرير المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2016 تحت عنوان "قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية في المغرب: العمق الاستراتيجي والحكامة" بالإضافة إلى التقارير المنجزة من طرف المجلس والمتعلقة بعمليات مراقبة التدبير لبعض المؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - تقارير المفتشية العامة للمالية المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- تقارير التدقيقات الخارجية التي تنجزها الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية بناء على برنامج سنوي بترخيص من طرف رئيس الحكومة؛
- التقارير السنوية وتقارير مهام الافتحاص والمراقبة التي يقوم بإعدادها مراقبو الدولة ومندوبو الحكومة طبقا للقانون رقم 69.00 المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى.

وقد مكنت هذه التقارير من الوقوف على مجموعة من الإشكالات والاختلالات والتصورات المتعلقة خاصة بالقيادة الاستراتيجية للقطاع وحجمه والعلاقات المالية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وحكامتها والعلاقات بين هذه الهيئات والوزارات الوصية ودور الدولة المساهمة. هذا وقد تم إصدار مجموعة من التوصيات واقتراح سبل للإصلاح في مختلف التقارير، وذلك من أجل تحقيق فعالية أكبر لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مكاسب هذه الهيئات والرفع من نجاعة أدائها.

وتنسجم هذه الملاحظات مع التشخيص الذي قامت به اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي والتي قدمت توصيات تهدف إلى تعزيز دور الدولة في قيادة وحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية.

هذا ويأخذ ورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، بعين الاعتبار الدور الهام الذي تلعبه هذه الهيآت في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وذلك باعتبارها قاطرة في مجموعة من القطاعات الاستراتيجية وفاعلا محوريا في قيادة وتنفيذ مجموعة من المشاريع المهيكلة التي تهم القطاعات الرئيسية والحيوية للاقتصاد الوطني، كالطرق السيارة والسكك الحديدية والموانئ والطاقة والمناجم والفلاحة، بالإضافة إلى برامج فك العزلة عن العالم القروي وتأهيله في مجالات الماء الصالح للشرب والكهرباء والطرق القروية وفي الميادين الاجتماعية كالصحة والتعليم.

ومن أجل ضمان التوفق في تنزيل مشروع **الإصلاح**، حدد القانون-الإطار رقم 50.21 مجموعة من **الأهداف الرئيسية**، منها على الخصوص:

- تدعيم الدور الاستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية في تنفيذ السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية للدولة؛
- إعادة تحديد حجم القطاع العام وترشيد النفقات العمومية، بالإضافة إلى تثمين أصول المؤسسات والمقاولات العمومية مع إعادة تركيز أنشطتها على مهامها الأساسية؛
- تعزيز استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز مسؤولية أجهزة إدارتها وتسييرها وتحسين حكامتها وفعالية المراقبة المالية للدولة بتوجيهها نحو تقييم الأداء والوقاية من المخاطر.

وقد حدد القانون-الإطار كذلك المبادئ التي ستتم مراعاتها في تنزيل إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، خاصة استمرارية المرفق العمومي وربط المسؤولية بالمحاسبة والحفاظ على استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية والمنافسة الحرة والتنافسية

وحماية الحقوق المكتسبة والتعاقد والتدبير المرتكز على النتائج والتدرج في تنزيل الإصلاح وإشراك القطاعات المعنية في تنفيذ عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية.

ومن أجل تحقيق الأهداف الرئيسية التي سبق ذكرها، ستتخذ الدولة بموجب القانون-الإطار مجموعة من الإجراءات الإرادية فيما يخص إعادة هيكلة وحكامة ومراقبة المؤسسات والمقاولات العمومية. وهكذا، ينص القانون-الإطار على تنفيذ عمليات إصلاح وإعادة هيكلة هذه الهيئات داخل أجل لا يتعدى خمس سنوات ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية. وتهم هذه العمليات ما يلى:

- تجميع المؤسسات العمومية؛
- دمج المقاولات العمومية أو الشركات التابعة؛
- تحويل المؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا إلى شركات المساهمة؛
- تصفية وحل بعض الهيئات التي أصبحت مهامها متجاوزة أو تعاني من عجز مالي هيكلي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون-الإطار نص على إلزامية إنجاز تقييم دوري لمهام وأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية.

وفيما يتعلق بتنزيل القانون-الإطار، تعتزم الحكومة إعداد النصوص التطبيقية الخاصة به وتسريع إنجاز عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومة.

في هذا الإطار، تهدف المشاورات الجارية حاليا مع المؤسسات والمقاولات العمومية ووزارات الوصاية إلى وضع برنامج متكامل لإصلاح القطاع سيتم تنفيذ مرحلته الأولى والمستعجلة خلال سنتي 2021 و2022. ويرتكز هذا البرنامج على التدابير والعمليات التي سيتم تنفيذها برسم إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية. وقد تمت مباشرة بعض عناصر هذا البرنامج في انتظار تسريعها سنة 2022. ويهم هذا البرنامج ثلاثة عناصر بارزة وهي:

- إعداد النصوص القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في القانون-الإطار؛
  - تفعيل الوكالة الوطنية (أنظر الفقرة 3 من هذا الجزء)؛
- تنفيذ أهم عمليات إعادة الهيكلة المزمع إجراءها خلال سنة 2022 (أنظر الفقرة 4 من هذا الجزء).

في هذا الإطار، وفيما يتعلق بمشاريع النصوص القانونية والتنظيمية، سيتم خلال سنة 2022 إعداد النصوص التشريعية العامة المنصوص عليها في القانون-الإطار وإدراجها في مسطرة المصادقة والتي تتعلق بما يلي:

- مشروع القانون المتعلق بإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - مشروع القانون المتعلق بتحديد نظام الخوصصة؛
- مشروع القانون المتعلق بعمليات إحداث المقاولات العمومية التي لا يدخل إحداثها ضمن نطاق القانون وكذلك عمليات اقتناء مساهمات من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية في رأسمال المقاولات الخاصة.

كما سيتم الشروع في إعداد النصوص التشريعية الأخرى المتعلقة بالهيئة المركزية التي ستتولى القيام بعمليات تصفية المؤسسات والمقاولات العمومية والمقاولات العمومية التي تم حلها. وستتم كذلك ملاءمة أحكام القانون-الإطار مع خصوصيات المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للجماعات الترابية، وذلك وفق نتائج الدراسة المتعلقة بعمليات التصفية والمشاورات مع الوزارات المعنية.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم خلال سنة 2022 إعداد نصوص تنظيمية تتعلق بما يلي:

- كيفيات تعيين وتحديد تعويضات ممثلي الدولة والأعضاء المستقلين في الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية؛
    - تقييم مهام وأنشطة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - المصادقة على الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛

- تقييم الملك العام للدولة الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على إعداد مجموعة من المراجع والنماذج (دلائل، مناشير، عقود نموذجية...) لتسهيل تنفيذ القواعد والممارسات الجديدة التي كرسها القانون-الإطار رقم 50.21، وذلك من أجل ضمان تنفيذ منسجم ومتسق للمقتضيات المعنية. ويتعلق الأمر خصوصا بالممارسات المرتكزة على نجاعة الأداء (عقود البرامج، عقود أداء المسيرين وعقود أهداف داخلية للمؤسسات والمقاولات العمومية وآليات التعاون بين هذه الهيئات...) والتقييم (مهام المؤسسات والمقاولات العمومية والملك العام للدولة الموضوع رهن إشارة المؤسسات والمقاولات العمومية...) بالإضافة إلى الممارسات المتعلقة بعمليات إعادة الهيكلة (تحويل مؤسسات عمومية إلى شركات المساهمة وحل أو تصفية المؤسسات والمقاولات العمومية وتجميعها أو دمجها...).

ومن جهة أخرى، سيتم اتخاذ التدابير التشريعية المنصوص عليها في القانون-الإطار سالف الذكر، وذلك لتمكين الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية من الاضطلاع بدور هام في تنفيذ الإصلاح العميق للقطاع العام.

هكذا، سيتم إحداث هذه الوكالة، في مرحلة أولى، على شكل مؤسسة عمومية وذلك قبل أن يتم تحويلها إلى شركة المساهمة في مدة لا تتجاوز خمس سنوات، علما أن الدولة ستعمل، بصورة تدريجية، على نقل المساهمات التي تمتلكها إلى الوكالة. وقد تم تحديد دور وحكامة الوكالة من خلال المقتضيات التالية الواردة في القانون-الإطار:

- وضع استراتيجية مساهماتية للدولة توضح الأهداف والنتائج المنتظرة من المحفظة العمومية؛
- إصلاح نظام الخوصصة الذي سيمكن من تحديث وتأهيل المنظومة الحالية وبالتالي من تحسين القيام بالعمليات المتعلقة برأس المال وتعزيز تخلى الدولة عن الأنشطة التنافسية؛
  - إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- وضع تدابير تشريعية و/أو تنظيمية تحدد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة، من غير السلطات الحكومية، وكذا الأعضاء والمتصرفين المستقلين في حظيرة الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - مواكبة الوكالة الوطنية لعمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية المنصوص عليها في القانون-الإطار.

## 3. إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

يندرج إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي يعد أحد الركائز الأساسية لإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليو 2020 والخطاب الملكي السامي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

من جهة أخرى، فإن تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي اعتبر أن إحداث هذه الوكالة يشكل دعامة لمشروع الإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وتثمين مساهمات الدولة وتحسين نجاعة أداءها بغية جعلها محركا للتنمية الاقتصادية وقاطرة للقطاع الخاص.

ونظرا لأهمية الرهانات المتعلقة بقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية وتدهور النماذج الاقتصادية والمالية لهذه الهيئات وكذا تأثير تداعيات الأزمة الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد-19 على برامج عملها ونتائجها، فقد أصبح من الضروري تبني مقاربة تدبيرية مختلفة لهذا القطاع، موجهة نحو إرساء تدبير استراتيجي وخلق القيمة وتحسين المردودية ونجاعة الأداء بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية التجارية.

وتكمن أهم المكونات لهذه المقاربة في مركزة مهام الإشراف والتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة من أجل تحسين قيادتها وأدائها العام فيما يتعلق بخلق الثروة ومردودية رؤوس الأموال المستثمرة مع الحفاظ على جودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن.

وفي هذا الإطار وتطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، فقد تم التصويت على القانون رقم 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية في شهر يوليوز 2021 ونشره في الجريدة الرسمية باللغة العربية بتاريخ 26 يوليوز 2021 وباللغة الفرنسية بتاريخ 5 غشت 2021. ويرتبط تفعيل هذا القانون بتنصيب أجهزة إدارة وتسيير الوكالة (المادة 32 من القانون).

ويهدف إحداث الوكالة الوطنية إلى تعزيز الإطار المؤسساتي والتنظيمي لتدخل الدولة بصفتها مساهما، وذلك من أجل إرساء تدبير استراتيجي للمساهمات العمومية التي يشرف عليها قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية. ويمكن تلخيص أهم المستجدات التي تضمنها القانون المذكور فيما يلى:

#### تولى الوكالة لدور الدولة المساهمة بشكل أفضل:

يهدف تنظيم دور الدولة المساهمة في إطار هيئة مستقلة إلى تأطير أفضل لهذا الدور وتحسين قيادة محفظة المساهمات العمومية وتنشيط وظيفة الدولة المساهمة.

ولهذا الغرض، يتعين على الوكالة اقتراح السياسة المساهماتية للدولة على السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية والعمل على تنفيذها، وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية. وتحدد هذه السياسة متطلبات الدولة وكذا انتظارات المؤسسات والمقاولات العمومية التي تقوم بتنفيذ تلك السياسة.

#### تحديد ملائم للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاق تدخل الوكالة:

حدد القانون المحدث للوكالة لائحة أولية بأسماء المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات السوسيو-اقتصادية والمالية الكبرى بالنسبة للدولة بصفتها مساهما، والتي تمثل في نفس الوقت مجال تدخل الوكالة وتشمل مؤسسات عمومية ذات طبيعة تجارية بالإضافة إلى المقاولات العمومية والمساهمات.

وستتم مراجعة هذه اللائحة الأولية وتتميمها بانتظام بموجب مرسوم يتخذ باقتراح من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية.

وستواكب الوكالة كذلك تنفيذ عمليات تحويل المؤسسات العمومية الواردة في اللائحة المذكورة إلى شركات المساهمة.

## إنجاز عمليات المحفظة وعمليات رأس المال:

تعتبر العمليات المتعلقة برأس المال وإحداث الشركات التابعة والشركات المتولدة عنها والعمليات المتعلقة بمساهمات الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية أحد أهم تجليات استراتيجية الدولة باعتبارها مساهما.

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تأطير أفضل لمسار اتخاذ القرار بشأن العمليات المتعلقة برأس المال، ستتولى الوكالة حسب الحالة، مهمة تحديد واقتراح أو إبداء الرأي بخصوص بعض العمليات ذات الجدوى والتي تروم تثمين مساهمات الدولة (عمليات الإدماج، التفويتات، المساهمات...).

هكذا، فإن الوكالة مطالبة بالحرص على أن تكون هذه العمليات مسبوقة بدراسات الجدوى والتقييم وأن تخضع لتتبع دوري.

#### إضفاء المزيد من الاحترافية على الحكامة:

نص القانون رقم 82.20 على تمكين الوكالة من مجلس إداري يتألف من 5 ممثلين للدولة يتم تعيينهم بموجب نص تنظيمي. وتناط مهمة رئاسة هذا المجلس للوزير المكلف بالاقتصاد والمالية. كما سيتم تعيين ثلاث متصرفين مستقلين في مجلس الإدارة المذكور، بغية الاستفادة من خبراتهم ومعارفهم.

كما ستمثل الوكالة الدولة على مستوى هيئات الحكامة للمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاق تدخلها. هكذا، ينبغي على الوكالة العمل على تحسين حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وإضفاء المزيد من الاحترافية عليها من خلال اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها إرساء حكامة فعالة وفق أفضل الممارسات في هذا المجال.

### تأطير التشاور الاستراتيجي فيما بين الوزارات حول المؤسسات والمقاولات العمومية:

ينص القانون على إحداث هيئة قطاعية للتشاور مهمتها تأطير العلاقات بين الوكالة والمؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاق تدخلها. وستعمل هذه الهيئة التي يترأسها رئيس الحكومة وتتشكل من ممثلين عن الوزارات الوصية، بالتنسيق مع الوكالة، على تدارس الإشكاليات ذات البعد الاستراتيجي علاقة بدور الدولة المساهمة والتي تستدعي تدخل الوزارات الوصية، خاصة فيما يتعلق بمشروع السياسة المساهماتية للدولة.

## تحسين الشفافية بشأن نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية:

في إطار إعداد تقاريرها الدورية، ستقوم الوكالة بإعداد تقرير سنوي حول الدولة المساهمة ونجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل ضمن نطاق اشتغالها. ويُرفع التقرير المنجز عن الدولة المساهمة إلى جلالة الملك نصره الله، ويتم إطلاع العموم عليه.

وسيتم العمل خلال المراحل المقبلة على إعداد النصوص التطبيقية للمقتضيات الآتية:

- المادة 9: مشروع مرسوم يحدد الآليات التي ستتبعها الوكالة من أجل إبداء رأيها بخصوص مختلف العمليات المرتبطة برأس المال وبالمحفظة العمومية، المنصوص عليها في المادتين 7 و8 من القانون رقم 82.20؛
- المادة 13: مشروع مرسوم لتحديد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة والأعضاء المستقلين في حظيرة مجلس إدارة الوكالة؛
  - المادة 23: مشروع مرسوم يحدد تشكيلة هيئة التشاور وكيفية عملها؛
- المادة 27: مشروع مرسوم يحدد مبلغ التعويضات التي سيستفيد منها الأعضاء المستقلون المعينون بمجلس إدارة الوكالة وكيفيات منحها.

## 4. تتبع تفعيل عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

تبعا للحوارات الاستراتيجية التي بدأت منذ سنة 2019 مع المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الرهانات السوسيو-اقتصادية الكبرى، تميزت سنة 2020 بالأساس بالشروع في تفكير عميق من أجل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية واقتراح خارطة طريق لتنفيذه على ضوء التوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش بتاريخ 29 يوليو 2020، وكذا الخطاب الملكي السامي الموجه إلى البرلمان بتاريخ 9 أكتوبر 2020.

وقد مكنت هذه المنهجية من دراسة سبل إعادة هيكلة وتحديد حجم المحفظة العمومية وترشيدها، وذلك من أجل تعزيز منفعتها ومردوديتها والتحكم في المخاطر المرتبطة بها وملاءمة دورها مع تطورات سياق تدخلها ومع تطلعات الدولة وكذا متطلبات السياسات العمومية.

فقد عرف مجال تدخل قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية تغييرات كبيرة نتيجة الأزمة المتعلقة بجائحة كورونا وأثارها الفورية وعلى المدى المتوسط والبعيد على مختلف مكونات المحفظة العمومية.

وموازاة مع ذلك، تم تحديد عدة عمليات لإعادة هيكلة بعض القطاعات وتجري الأشغال لتنفيذه. ومن شأن هذه العمليات أن تساهم في تحقيق أهداف مشروع إصلاح القطاع العام.

وتهدف عمليات إعادة الهيكلة بالخصوص إلى دعم التآزر والتكامل بين المؤسسات والمقاولات العمومية خصوصا عبر إحداث أقطاب عمومية وإبرام شراكات استراتيجية وإدماج بعض المقاولات العمومية التي تمارس أنشطة مماثلة أو متقاربة.

في هذا الصدد، سيتم خلال سنة 2022 وضع اللمسات الأخيرة على النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة التي من شأنها تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة بموجب القانون-الإطار رقم 21-50 السالف الذكر وإدراجها في مسطرة المصادقة، وذلك بالتشاور مع الوزارات الوصية المعنية.

وفيما يلي أبرز عمليات إعادة الهيكلة التي تمت مباشرتها والتي سيتم تسريع تنفيذها:

# الشراكة الاستراتيجية بين المكتب الوطني للسكك الحديدية والمجمع الشريف للفوسفاط وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

من أجل مواكبة تطور القطاع الفندقي الذي يتمتع بقدرة عالية على النمو والتشغيل بالنسبة للاقتصاد المغربي، تم إبرام شراكة استراتيجية في المجال الفندقي العالي الجودة بين المجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للسكك الحديدية وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل إحداث فاعل وطني مرجعي في هذا المجال.

وقام هؤلاء الفاعلون العموميون في الاقتصاد الوطني بتوحيد جهودهم وخبراتهم من أجل إحداث قطب فندقي وطني مهمته تعزيز وتطوير التميز الفندقي المغربي بغية تحسين جاذبية البلاد وسمعتها الدولية.

وسيشتمل هذا القطب على الأصول الفندقية التاريخية للمغرب التي امتلكها وطورها المكتب الوطني للسكك الحديدية إلى حدود اليوم، خاصة فندق المامونية بمراكش وقصر الجامعي بفاس وفندق ميشليفن بإفران ومنتجع بحيرة مارشيكا بالجهة الشرقية.

وستمكن هذه الشراكة ذات الحكامة المغربية الخالصة من خلق فرص جديدة لنمو القطاع الفندقي العالي الجودة.

## إرساء قطب سمعي بصري:

عرف المشهد السمعي البصري الوطني تحولات مهمة مكنت بالخصوص من إنهاء احتكار الدولة للبث الإذاعي وإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الذي جاء لاستكمال مسلسل تحرير هذا القطاع.

وبالرغم من ذلك، فإن هذا القطاع يواجه حاليا مجموعة من التحديات الكبرى من بينها ضغط المنافسة المتواصل والمباشر للقنوات الفضائية سواء على مستوى الوسائل الإعلام الرقمية الفضائية سواء على مستوى الوسائل الإعلام الرقمية وكذلك النمو المتسارع لوسائل الإعلام الرقمية والتي غيرت من نمط استهلاك المشاهدين بالإضافة لارتفاع تكاليف المحتويات المقدمة والتي تستلزم مزيدا من التآزر والترشيد.

ومن أجل تمكين البلاد من قطب سمعي بصري عمومي أكثر نجاعة من شأنه تثمين التكامل والتآزر ومستند على نهوذج متوازن ومستدام، تم في ماي 2021 إعطاء الانطلاقة لمخطط تنظيمي جديد يرتكز حول إحداث شركة قابضة عمومية للتلفزة تقودها الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والتي ستتبع لها بنسبة 100% كل من شركة الدراسات والإنتاجات السمعية البصرية (صورياد دوزيم) وميدي-1-تيفي، على أن يتم في مرحلة ثانية إدماج فاعلين آخرين.

## التقارب بين الوكالة الخاصة طنجة المتوسط وشركة استغلال الموانئ من خلال تفويت مساهمات الدولة في الشركة للوكالة:

تندرج هذه العملية في إطار إرادة السلطات العمومية الرامية إلى تعزيز قطاع الموانئ واللوجستيك لاعتبارات استراتيجية هامة وذلك لجعل هذا القطاع الوطني محركا للتنمية الاقتصادية.

وسيمكن هذا التقارب من تعزيز التآزر القطاعي بين هاتين الشركتين أخذا بعين الاعتبار للتكامل بينهما. كما سيسمح للمغرب بامتلاك مجموعة قوية قادرة على رفع التحديات اللوجستيكية سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي، خاصة في إفريقيا. وفي هذا الإطار، سيتم كذلك بحث حلول فيما يخص شركة تهيئة ميناء طنجة وشركة تدبير ميناء طنجة المدينة من خلال تجميعها وإلحاقها بفاعل مينائي وازن، إن اقتضى الحال.

## مشروع إحداث شركات جهوية لتوزيع الماء والكهرباء موازاة مع إعادة هيكلة قطاع الكهرباء:

ارتباطا بضرورة تطوير الخدمات الأساسية للتوزيع، انخرط قطاع التوزيع في تفعيل السياسات الاجتماعية الهادفة إلى إرساء أسس اقتصاد مزدهر ومتماسك، يتطور وفق متطلبات الحفاظ على التوازنات البيئية ومستوى الجودة المطلوب بالنسبة للخدمات العمومية المحلية.

في هذا الإطار، وبهدف الرفع من الفعالية والتطوير المنسجم لخدمات توزيع الماء الصالح للشرب والكهرباء وتدبير التطهير السائل، يعرف القطاع حاليا عملية إعادة هيكلة تروم، بالخصوص، إحداث شركات جهوية متعددة الخدمات تحل محل الفاعلين الحاليين (المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ووكالات التوزيع والجماعات) حيث ستتولى تقديم الخدمات السالفة الذكر بهدف ضمان تدبير عصري وأكثر فعالية يرتكز على المكاسب التي حققها القطاع، خاصة فيما يخص الحجم والاستمرارية الترابية للخدمات وتعاضد الوسائل وتحقيق الاحترافية في التدبير.

وسيتم العمل بالمخطط المؤسساتي الجديد، في مرحلة أولى، على مستوى أربع جهات نموذجية ويتعلق الأمر بكل من جهات الدار البيضاء-سطات ومراكش-أسفى وسوس-ماسة وكلميم-سمارة وذلك في أفق تعميم هذه العملية على باقى جهات المملكة.

## عمليات هيكلة أخرى سيتم الشروع في تنزيلها أو تسريعها خلال سنة 2022:

وبالإضافة إلى العمليات المذكورة أعلاه، سيتم خلال سنة 2022، الشروع في تنزيل عمليات إعادة هيكلة مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى، ويتعلق الأمر يما يلى:

- إرساء تقارب بين مؤسسات بنكية ومالية عمومية في أفق إحداث قطب مالي عمومي، وذلك بالموازاة مع إعادة تأطير استراتيجية صندوق الإيداع والتدبير ومراجعة منظومة حكامته؛
- إنهاء عملية حل مكتب التسويق والتصدير بعد اعتماد القانون بشأنه وكذا نصوصه التطبيقية وحل الوكالات التنمية الجهوية الثلاث (وكالة تنمية أقاليم الجنوب ووكالة تنمية أقاليم الشمال ووكالة تنمية الأقاليم الشرقية) والوكالة المستقلة للتثليج بالدار البيضاء وصندوق التمويل الطرقي، إن اقتضى الحال؛
- تحويل مؤسسات عمومية إلى شركات المساهمة، خاصة تلك التي تدخل ضمن نطاق تدخل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية: المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيماوية بالدار البيضاء والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية والمكتب الوطني للسكك الحديدية والمكتب الوطني للمطارات والمكتب الوطنى للكهرباء والماء الصالح للشرب وصندوق التجهيز الجماعي؛
  - تقييم مهام بعض المؤسسات والمقاولات العمومية العاملة في قطاعات الطاقة والبنيات التحية والتهيئة والتعليم العالى.

\*\*\*\*

## الجزء الرابع: تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص والمساهمة في تحسين مناخ الأعمال

يتطرق هذا الجزء لمخططات الأعمال والتدابير الجاري تتبعها وتنفيذها للرفع من فعالية المؤسسات والمقاولات العمومية في إنجاز مهامها وأهدافها بغية تحقيق الغايات المنشودة والتي تتعلق بتحسين جودة الخدمات ودعم التنافسية الاقتصادية وتحسين الربط بين الجهات، وذلك من أجل تعزيز مساهمة هذا القطاع في مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وتتعلق هذه الإجراءات والتدابير، على وجه الخصوص، بتكريس العلاقات التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وتحسين آجال الأداء وحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وتسريع برامج الرقمنة ونزع الصفة المادية وتوضيح وتبسيط مساطر المراقبة المالية وإعادة إطلاق برنامج الخوصصة، بالإضافة إلى مراجعة وملاءمة آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف الرفع من الاستثمارات وتسريع وتيرة إنجازها.

## 1. الرفع من فعالية تدبير المؤسسات والمقاولات العمومية وتعزيز التفاعلات بين القطاعين العام والخاص

## 1.1. تكريس المنهجية التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

اعتبارا للدور الهام الذي تلعبه المؤسسات والمقاولات العمومية في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من خلال تنفيذ السياسات العمومية ومواكبة المشاريع الكبرى المهيكلة، فقد أثبتت آلية التعاقد نجاعتها من حيث القيادة الاستراتيجية نظرا لأثرها الإيجابي على الأداء العملياتي والمالي لهذه الهيئات، وبالتالي على قيمة المحفظة العمومية، بحيث تمكن العلاقات التعاقدية بين الدولة وهذه الهيئات من ضمان انسجام مكونات إصلاح النماذج الاقتصادية للمؤسسات والمقاولات العمومية على المستوى المؤسساتي وضمان تمريها وحكامتها.

لهذا الغرض، كرس القانون الإطار 21-50 المتعلق بإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، المنهجية التعاقدية على جميع المستويات: بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية وبين الأجهزة التداولية ومسيري هذه الهيئات بالإضافة إلى التعاقد الداخلي الخاص بهذه الهيئات.

وفي هذا السياق، تميزت الفترة 2011-2016 بمواصلة إبرام وتنفيذ العديد من عقود-البرنامج بين الدولة وبعض المؤسسات والمقاولات العمومية مع القيام بتتبع دقيق لحصيلة تنفيذها. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالعقود المبرمة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب للفترة 2014-2018 ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق للفترة 2014-2018 والصندوق المغربي للتقاعد للفترة 2018-2018 والوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش للفترة 2020-2022 وبريد المغرب للفترة 2013-2017، فضلا عن مذكرة التفاهم بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية الموقعة في 25 يوليو 2019 في أفق إبرام عقد برنامج يروم تنفيذ الإصلاح المؤسساتي للقطاع السككي.

كما عرفت السنة المالية 2021، إنهاء عقد برنامج بين الدولة والصندوق المغربي للتعاقد برسم الفترة 2018-2020 ومواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية. وشهدت هذه السنة أيضا مواصلة تتبع عقد البرنامج المتعلق بالوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش برسم الفترة 2020-2022 والذي تم توقيعه خلال سنة 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد مشاريع العقود الجديدة التي يتم التفاوض بشأنها حاليا، يتم وفق مقاربة جديدة ترتكز على رؤية استراتيجية محددة يتم التوافق حولها مع المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية والوزارات الوصية بهدف مراجعة النموذج الاقتصادي لهذه الهيئات على أساس مخططات مؤسساتية واضحة وسياسة استثمارية تستهدف الرفع من الأثر ومن نجاعة الأداء، بالإضافة إلى مخططات أعمال مستدامة وناجعة.

كما تأخذ هذه المقاربة بعين الاعتبار أهداف الإصلاح العميق كما تم التنصيص عليها في القانون-الإطار 21-50 السالف الذكر، وذلك بغية تحديد إجراءات إعادة الهيكلة والتجميع والتآزر والتكامل مع مؤسسات ومقاولات عمومية أخرى.

وتخص مشاريع عقود البرنامج التي توجد في مراحلها النهائية، في أفق التوقيع عليها، كل من الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي ومجموعة بريد المغرب والشركة الوطنية للنقل واللوجيستيك والمكتب الوطني للسكك الحديدية. أما فيما يخص عقد البرنامج المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فإن التوقيع عليه يبقى رهينا بالتوافق حول الإجراءات الكفيلة بتعبئة الموارد المالية الكافية لتمويل البرنامج الاستثماري للمكتب.

وتهم مشاريع العقود، التي توجد قيد الإعداد والتأطير، كلا من الوكالة الوطنية للموانئ والشركة الوطنية للطرق السيارة والمكتب الوطنى للمطارات ومكتب التكوين المهنى وإنعاش الشغل والشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

## 2.1. تحسين آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

تشكل الأهداف المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار أحد الأولويات الوطنية، حيث يقتضي التنزيل الفعال لخطة الإنعاش الاقتصادي تجاوز الصعوبات التي تعيق ولوج المقاولات إلى التمويل وبالتالي إعطاء ديناميكية جديدة لريادة الأعمال في بلادنا. وفي هذا الإطار، يشكل تحسين آجال أداء ورشا حاسما لدعم النمو والقدرة التنافسية للاقتصاد.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2018 والتي دعت الإدارات العمومية والجماعات الترابية بأداء ما بذمتها من مستحقات تجاه المقاولات، ولتلك المنبثقة عن المجلس الوزاري المنعقد في 10 أكتوبر 2018، تم القيام بمجموعة من التدابير منذ سنة 2018 بما فيها تلك التي همت وضع إجراءات استثنائية لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتي تهدف إلى دعم المقاولات لتجاوز صعوبات الخزينة خصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا.

وتخص أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار ما يلي:

- تفعيل مرصد آجال الأداء الذي يترأسه الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية. وقد عقد هذا المرصد أربعة اجتماعات (10 يوليوز 2018 و201 فراير 2020 و15 فبراير 2021)؛
- نشر، ابتداء من أكتوبر 2019، آجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية في موقع الوزارة المكلفة بالاقتصاد والمالية؛
- مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تسريع الإمدادات المالية من الميزانية العامة للدولة وتسريع تسديد رصيد الدين المتراكم المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية؛
- تتبع شكايات الموردين المودعة من خلال البوابة الالكترونية "آجال" المتعلقة بشكاية الموردين التي تم إطلاقها في مارس 2019 والتي تهدف إلى تسهيل التبادل والتواصل بين الموردين والمؤسسات والمقاولات العمومية وتشخيص أسباب تأخير الأداء وتقديم حلول ملائمة؛
  - تسريع مشروع تعميم رقمنة الخزنة المكلفة بالأداء لفائدة 225 مؤسسة عمومية خاضعة للمراقبة القبلية؛
- نشر دورية الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية رقم 59/20/DEPP بتاريخ 01 يونيو 2020 المتعلقة بالإيداع الإلكتروني للفواتير المزمع إنجازه وفق جدولة زمنية تدريجية.

ونتيجة لهذه الإجراءات، يبين تحليل تطور متوسط أجال الأداء للمؤسسات والمقاولات العمومية انخفاضا ملحوظا بمتوسط بلغ 40,4 يوما في يونيو 2021 مقابل 55,9 يوما في ديسمبر 2018.

وفي إطار تفعيل القرارات المتخذة خلال الاجتماعين الأخيرين لمرصد آجال الأداء المنعقدين في 7 فبراير 2020 و15 فبراير 2021، تم نشر التقرير الأول لهذا المرصد بتاريخ 9 ماي 2021 والذي هم القطاعين العام والخاص. ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن تطور وضعية آجال الأداء والإجراءات المتخذة والنواقص المستعصية بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية.

وسيتم تعزيز هذه النتائج الإيجابية عبر مشروع تعديل مدونة التجارة الذي يروم وضع نظام غرامات مالية على المقاولات التي تتجاوز الآجال القانونية للأداء. ويتمحور هذا المشروع التعديلي حول المبادئ والإجراءات التالية:

- تحديد أجال الأداء المترتبة ابتداء من تاريخ إيداع الفاتورة عوض تاريخ تنفيذ الخدمة؛
- استحداث غرامة مالية مستحقة لفائدة الخزينة بنسبة 3% للشهر الأول من التأخير في السداد، مع الزيادة بنسبة 1% عن كل شهر أو جزء من شهر تأخير إضافي يطبق على الفواتير التي تزيد عن عشرة آلاف درهم دون احتساب الرسوم غير المؤداة في الآجال المطلوبة؛
  - فرض عقوبات التأخر في التصريح وكذلك التقصير أو التأخر في دفع الغرامة المستحقة؛
  - تخصيص حصيلة هذه الغرامات والعقوبات لتمويل تطوير المقاولة (صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية).

ومن شأن تفعيل مشروع نظام العقوبات على التأخر في الأداء أن يساهم في تخفيض أجال الأداء، ولا سيما في القطاع الخاص.

## 3.1. رقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عنها

أكدت الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 على أهمية وضرورة تسريع التحول الرقمي، لا سيما بالقطاع العمومي باعتبار الأداة الرقمية، وسيلة ضرورية للصمود في مواجهة هذه الأزمة غير المسبوقة.

في هذا الإطار، تضاعفت المجهودات المتعلقة برقمنة المساطر ونزع الصفة المادية عنها من أجل مواكبة أفضل للمؤسسات والمقاولات العمومية من خلال نزع الطابع المادي وتبسيط المساطر وعصرنة نظام المعلومات.

ولهذا الغرض، تم وضع خارطة طريق مع الشروع في تسريعها استجابة للسياق الحالي لحالة الطوارئ الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 والتدابير ذات الصلة والتى تكرس محورين رئيسيين للتنمية، وهما الرقمنة والتبسيط وحكامة بنك المعطيات.

وقد تمت مباشرة عدة مشاريع تدخل في إطار خارطة الطريق السالفة الذكر، والتي نخص منها بالذكر ما يلي:

#### المحور المتعلق بالرقمنة والتبسيط:

يهدف مشروع منظومة أداء «AD@E» إلى تعزيز رقمنة المساطر وتبسيط عمليات المراقبة المالية، من خلال ما يلي:

- رقمنة الخزائن المكلفة بالأداء للمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية أو النوعية (225 مؤسسة عمومية وهيئات أخرى) لتحسين سلاسة عمليات التبادل وتسهيل تتبعها، وأتمتة التبادلات والتقارير مع الشركاء والتحضير للمرور إلى التوقيع الإلكتروني؛
  - تبسيط المساطر تطبيقا لمقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- تعزيز الحلول التقنية المخصصة لتقليص آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث يدخل هذا المشروع في إطار السياسة التي التزم بها المغرب في إطار تحسين مناخ الأعمال، علما أنه سيتم التنزيل التدريجي لمنشور الوزارة المُكلفة بالاقتصاد والمالية رقم 59/20/DEPP بتاريخ 01 يونيو 2020 المتعلق بالإيداع الإلكتروني لفواتير موردي المؤسسات والمقاولات العمومية.

## المحور المتعلق بحكامة بنك المعطيات:

- تم اتخاذ عدة مبادرات لتفعيل التبادل المعلوماتي مع المؤسسات والمقاولات العمومية. وتم في هذا الصدد الشروع في عدد من التجارب مع كل من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمكتب الوطني للمطارات والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات (منصتي £ AD وأجال) والمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (نظام مسار)؛
- توسيع الجيل الآلي للوحات القيادة التي تهم على الخصوص تتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وآجال الأداء المصرح به من طرف هذه الهيئات والشكايات المتعلقة بالتأخير في الأداء وتتبع أنشطة الخزائن المكلفة بالأداء.

وستعرف سنة 2022 مباشرة عدة مشاريع في إطار خارطة الطريق المتعلقة بالرقمنة وتبسيط المساطر وذلك بهدف اعتماد التوقيع الإلكتروني على مستوى عمليات المراقبة المالية. وتهم هذه المشاريع العمليات التالية:

- توسيع نطاق نزع الطابع المادي على التدبير العملياتي بما في ذلك حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية وتدبير المخاطر والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية التي لا تتوفر على نظام معلوماتي لتدبير النفقات وذلك من خلال وضع وحدة "مسار" لتدبير نفقات هذه الهيئات؛
  - تفعيل التأشيرة الإلكترونية لفائدة أعوان المراقبة المالية على مستوى عينة من المؤسسات والمقاولات العمومية؛
    - إرساء منظومة حكامة المعطيات.

## 4.1. التنميط المحاسباتي وتجميع الحسابات ومهنة المحاسبة

## 1.4.1. تحديث الإطار المحاسباتي الوطني

تم إطلاق مشروع إعادة تأهيل الإطار المحاسباتي الوطني بالتعاون مع كل من هيئة الخبراء المحاسبين والبنك الدولي.

ويهدف هذا المشروع إلى تحيين وتحديث الإطار المحاسباتي لجعله رافعة لتحقيق الشفافية وتحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمارات خصوصا منها الأجنبية، وكذا ملاءمته مع المعايير المحاسباتية الدولية.

وفي مارس 2020، تم الشروع في وضع إطار جديد يشكل الأرضية التي سيتم على أساسها مراجعة المدونة العامة للتنميط المحاسباتي. كما أن الشق المتعلق بإعادة صياغة هذه المدونة يجري إنجازه من طرف فريق من الخبراء بشراكة مع البنك الدولي وهيئة الخبراء المحاسبن.

## 2.4.1. إرساء منظومة لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية

يهدف هذا المشروع بشكل أساسي إلى وضع مرجع محاسباتي لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية وتحديد نطاق التجميع و/أو مكوناته وإعداد أولى الحسابات المالية المجمعة.

وقد تم إنجاز الجزء الأول من هذا المشروع المتعلق بالتشخيص، علما أن الجزء الثاني الذي يهم تصميم وتفعيل منظومة لتجميع حسابات المؤسسات والمقاولات العمومية يوجد قيد الإنجاز.

## 3.4.1. إصلاح المجلس الوطنى للمحاسبة

يهدف هذا المشروع إلى تحسين حكامة وسير أجهزة المجلس الوطني للمحاسبة بهدف تحديث هيكلته وجعلها متجاوبة وأكثر وفعالية وكذا تمكينه من مواكبة أوساط الأعمال والمؤسسات والمقاولات العمومية بشكل أفضل في مجال التنميط المحاسباتي.

ويروم هذا الإصلاح الحفاظ على التنظيم المؤسساتي الحالي للمجلس، مع إجراء تعديلات مؤسساتية وعملياتية تهدف إلى تحسين فعاليته وحكامته. ويتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة على مشروع مرسوم متعلق بالمجلس الوطني للتنميط المحاسباتي، وذلك بالتشاور مع الأطراف المعنية.

# 4.4.1. إصلاح القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين

تمت المصادقة على القانون رقم 53.19 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 127.12 المتعلق بتنظيم مهنة محاسب معتمد وبإحداث المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين وبسن أحكام انتقالية واستثنائية خاصة باكتساب صفة محاسب معتمد ونشره بالجريدة

الرسمية تحت عدد 6966 بتاريخ 04 مارس 2021. ويهدف هذا القانون خصوصا إلى تخفيف شروط اكتساب صفة محاسب معتمد وتحسين الحكامة داخل المنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.

وسيمكن هذا القانون من تنفيذ إصلاح شامل في إطار رؤية متكاملة للنهوض بالمهنة والتغلب على حالة الجمود التي تعيق سير المنظمة المهنية. كما يهدف أيضا إلى تدارك النواقص التي تم تسجيلها أثناء تطبيق القانون رقم 127.12 السالف الذكر.

في هذا الصدد، ومن أجل تنزيل مقتضيات القانون رقم 53.19 السالف الذكر، تم تعيين أعضاء اللجنة المنصوص عليها في المادة 44 من هذا القانون والتي ستسهر على تنظيم انتخابات المجلس الجديد للمنظمة المهنية للمحاسبين المعتمدين.

وقد تم تنظيم انتخابات الأعضاء الدائمين لهذا المجلس بتاريخ 14 و15 و16 شتنبر 2021 بينما تم انتخاب رئيس المجلس الوطني للتنميط المحاسبي بتاريخ 20 شتنبر 2021. ومكنت هذه الانتخابات من تشكيل المجلس وفقا لمقتضيات القانون 19-53 السالف الذكر.

كما يجري تنفيذ أحكام أخرى من القانون 53.19 السالف الذكر، خاصة تلك المتعلقة بتعيين اللجنة الثانية المسؤولة عن إعداد وتحيين القائمة النهائية للمحاسبين المعتمدين وتحديد، بمرسوم، الإجراءات الإدارية المتعلقة بمباراة ولوج مهنة محاسب معتمد والتكوين وامتحان الكفاءة المهنية (المادة 21 من القانون 12-127 كما تم تغييرها وتتميمها والمادتين 4 و5 من القانون 53.19).

## 5.1. تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص

## 1.5.1. أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مخطط الإقلاع ما بعد كوفيد-19

كانت لجائحة كوفيد-19 تأثير على جميع القطاعات الحيوية مما أدى إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي وتداعياته على المستوى الاجتماعي.

وكشفت هذه الأزمة الصحية عن هشاشة البنية التحتية الاجتماعية الوطنية، مما يستدعي زيادة الاستثمار في القطاعات الحيوية. كما أثرت الأزمة على الاقتصاد العالمي مما أدى إلى تفاقم الصعوبات المرتبطة بتعبئة مصادر التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية. ولمواجهة المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد -19، وضع المغرب خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، والتي جعلت اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص أحد الدعامات الأساسية للرفع من الاستثمارات العمومية الكفيلة بالمساهمة في تنشيط الاقتصاد وبالتالي تقليل التأثير الاجتماعي.

ولتحقيق أهداف النمو المتوخاة، يجب إعادة النظر في تحديد أولويات الأوراش الكبرى بما يتماشى مع الإصلاح العميق الذي تم اعتماده، ولا سيما استكشاف وسائل تمويل مبتكرة من خلال الشراكة مع القطاع الخاص. وينبغي أن يؤدي هذا التعاون إلى الرفع من الاستثمار العمومي وتأهيل البنية التحتية، بما في ذلك القطاعات الاجتماعية وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم.

وستمكن مراجعة الإطار القانوني للشراكات بين القطاعين العام والخاص من تنفيذ المشاريع الاستثمارية في ظروف أكثر مرونة.

كما سيسمح تفعيل اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتوفر على محفظة من المشاريع القابلة للإنجاز في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتوجيه أصحاب المشاريع لاختيار هذه الشراكة كوسيلة بديلة لإنجاز الطلبيات العمومية. ويتزامن بداية عمل هذه الهيئة مع إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار الذي سيتدخل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمكين القطاعات المنتجة من دعم وتمويل ومواكبة مشاريع التنمية الكبرى مما سيسمح بإنعاش الاستثمار والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني.

## 2.5.1. تعديل القانون المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تم نشر القانون رقم 46.18 الذي تم بموجبه تغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالجريدة الرسمية في شهر مارس 2020. وتتمثل أهم التعديلات التي جاء بها هذا القانون فيما يلي:

- توسيع مجال تطبيق القانون ليشمل، علاوة على الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية، باقي أشخاص القانون العام، وخاصة الجماعات الترابية وأشخاص القانون العام التابعون لها، علما أن هذه الهيئات تضطلع بنصيب مهم من الاستثمارات العمومية؛
- إحداث لجنة وطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لدى رئيس الحكومة يعهد لها كمهمة أساسية وضع استراتيجية وطنية للشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحديد ضمن برنامج وطني سنوي و/أو متعدد السنوات لهذه الشراكات إلى جانب تحديد الشروط وإجراءات المرونة خصوصا فيما يتعلق بمسطرة التقييم القبلي وبالمسطرة التفاوضية؛
  - تبسيط مسطرة العرض التلقائي وشروط اللجوء إلى المسطرة التفاوضية؛
- ضمان الانسجام بين مقتضيات القانون المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص والقوانين القطاعية التي تنص على اللجوء إلى عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

#### أ. دخول القانون حيز التنفيذ

يتطلب دخول القانون رقم 46.18 حيز التنفيذ المصادقة على نصوصه التطبيقية والتي تم إدراجها في مسطرة المصادقة شهر شتنبر 2020

في هذا الصدد، تمت المصادقة على مرسومين ونشرهما بالجريدة الرسمية. ويتعلق الأمر:

- بالمرسوم رقم 2.20.704 المغير والمتمم للمرسوم رقم 2.15.45 بتطبيق القانون المتعلق بعقود الشراكة الخاصة بالدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- بالمرسوم رقم 2.20.703 المتعلق باللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص التي لها دور استراتيجي ويترأسها رئيس الحكومة.

وفيما يخص مشروعي المرسومين المتعلقين بالجماعات الترابية فإنهما لا يزالان في مسطرة المصادقة ولم يتم نشرهما بعد:

- مشروع مرسوم عام وإجرائي خاص بالجماعات الترابية يتلاءم مع الخصوصيات الجهوية والمحلية؛
- مشروع المرسوم المتعلق باللجنة الدامَّة المحدثة لدى اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص المكلفة بمشاريع الجماعات الترابية.

ويوجد مشروعي هذين المرسومين في مرحلة متقدمة من المصادقة.

## ب. تنفيذ القانون

على إثر نشر المرسوم المتعلق باللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يحدد اختصاصات وتركيبة وكيفيات سير هذه اللجنة، بالجريدة الرسمية، سيتم تفعيل هذه اللجنة عبر عقد اجتماعها الأول والذي ستباشر من خلاله المهام المنوطة بها، مما سيمكن من الشروع في مختلف الأوراش. ويتعلق الأمر بما يلي:

- تحديد استراتيجية وطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- إعداد البرنامج الوطني للشراكة بين القطاعين العام والخاص باقتراح الأشخاص العموميين المعنيين والحرص على تحيينه؛
  - تحديد عتبة الاستثمار التي يكون التقييم القبلي بموجبها اختياريا.

## 3.5.1. محفظة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يتم القيام بتتبع المشاريع الحالية للشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي توجد في مراحل مختلفة من الإنجاز، حيث يوجد بعضها في مرحلة الإعداد والبعض الآخر في مرحلة الإنجاز. وسيمكن دخول القانون الجديد حيز التنفيذ من تعزيز اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومن التوفر على استراتيجية وطنية ومحفظة موسعة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع معلومات مفصلة خصوصا حول القطاعات المعنية وتقييم المشاريع مما سيمكن من إعطاء رؤية لمختلف الشركاء.

## أ. مشاريع قيد الانجاز:

المشاريع التي تم تقييمها من طرف لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص		
تقدم الأشغال	المشاريع	القطاع
- التكلفة الإجمالية: 1.980 <b>مليون درهم</b> ؛	تحلية مياه البحر بمنطقة	الفلاحة/الوزارة
- تم إسناد المشروع ويوجد في طور الإنجاز؛	الداخلة	المكلفة
- التوقيع على اتفاقية التمويل والمساهمة العمومية وعقدي الشراكة.		بالفلاحة
- التكلفة الإجمالية: 316 <b>مليون درهم</b> ؛	إنشاء وحدة صيدلانية	الصحة/معهد
- أعطى الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية موافقته من أجل تنفيذ هذا البرنامج	لإنتاج الأمصال واللقاحات	باستور المغرب
في إطار عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص.	والمنتجات البيولوجية	

## ب. مشاريع قيد التقييم القبلي:

تهم دراسات التقييم القبلي التي توجد قيد الإنجاز المشاريع الرئيسية التالية:

مشاريع شراكة بين القطاع العام والخاص قيد التقييم القبلي		
تقدم الأشغال	المشاريع	القطاع
- تكلفة الاستثمار مقدرة بحوالي 7.700 <b>مليون درهم</b> ؛	ميناء "القنيطرة الأطلسي"	الموانئ/الوزارة
- تم الانتهاء من تقرير التقييم الأولي وسيتم تقديمه إلى الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية لاتخاذ القرار بشأنه؛		المكلفة بالتجهيز
- يواجه المشروع صعوبات على مستوى استدامة الميزانية.		
- التكلفة الإجمالية: 1.256 <b>مليون درهم</b> ؛	ستة موانئ ترفيهية	
- تقرير التقييم القبلي في طور الإنجاز		
- تكلفة الاستثمار مقدرة بحوالي <b>809 مليون درهم</b> ؛	مطار متخصص في طيران	المطارات/
- الشروع سنة 2016 في دراسة التقييم القبلي لتنفيذ المشروع. وتوجد المرحلة	الأعمال بتيط مليل	المكتب الوطني
الثالثة والأخيرة قيد الإنجاز.		للمطارات
- عرض تلقائي لبناء خمسة مؤسسات سجنية بطاقة استيعابية إجمالية تبلغ	مشروع بناء خمسة	السجون/
1.455 نزیل؛	مؤسسات سجنية	المندوبية العامة
- التقارير التي تم اعدادها من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة		لإدارة السجون
الإدماج لا تلبي متطلبات الإطار القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام		وإعادة الإدماج
والخاص. ويجري إعداد تقرير التقييم القبلي؛		
- يواجه تمويل دراسة التقييم القبلي صعوبة على مستوى الميزانية.		

#### ج. المشاريع المحتمل إنجازها في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تتميز محفظة مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بالتنوع وتغطى عدد من القطاعات، منها على الخصوص:

المشاريع التي تم تحديدها خلال مرحلة الدراسات الأولية		
تقدم الأشغال	المشاريع	القطاع
مذكرة تفاهم قيد الاعداد من أجل تقديم مساعدة تقنية	مشروع دور الحضانة بطاقة استيعابية تصل	الوزارة المكلفة
للوزارة من طرف مؤسسة تمويل دولية	إلى 20.000 مقعد للأطفال البالغين بين 3	بالثقافة
	شهور إلى 3 سنوات	
- تم تحديد المشروع وتوجد الدراسات التحضيرية بشأنه قيد	مشروع محطة تحلية مياه البحر بآسفي	الوزارة المكلفة
الإِنجاز؛		بالماء
- متد مدة عقد هذا المشروع إلى 15 عاما ولا تتطلب دعما		
مباشرا من الميزانية من الدولة.		
- تم تحديد المشروع وتوجد الدراسات التحضيرية بشأنه قيد	مشروع إعادة استعمال المياه العادمة	
الإنجاز.	<u>م</u> راکش	
- تم تحديد المشروع وتوجد الدراسات التحضيرية بشأنه قيد	مشروع تعلية سد مختار السوسي	
الإنجاز؛		
- لا يتطلب المشروع دعمًا مباشرا من الميزانية من الدولة،		
ويمكن هيكلته في شكل عقد امتياز مدته 30 عاما.		
- توجد الدراسات المتعلقة بالمشروع قيد الإنجاز؛	مشروع تحلية مياه البحر بجهة الدار	
- يتوقع بدء تشغيل هذا المشروع في سنة 2027.	البيضاء-سطات	
- توجد عملية تأطير أشغال مسطرة العرض التلقائي والتقييم	مشروع بناء مخيمات صيفية (عرض تلقائي	الوزارة المكلفة
القبلي قيد الإنجاز.	في إطار الشراكة بين القطاعين العام	بالثقافة
**	والخاص)	

## 6.1. الخوصصة وتفويت الأصول

### 1.6.1 السياق

في إطار إعادة إطلاق برنامج الخوصصة التي تم الشروع فيها سنة 2019، تم برسم قانون المالية لسنة 2020 برمجة عمليات تفويت مساهمات عمومية في شركات مدرجة سلفا في لائحة المنشآت المزمع خوصصتها وكذا المساهمات ذات الأقلية والتي لا تكتسي طابعا استراتيجيا.

للتذكير، يهدف إعادة إطلاق برنامج الخوصصة إلى المساهمة في:

- -ترشيد المحفظة العمومية وتركيز تدخلات المؤسسات والمقاولات العمومية على مهامها الأساسية من خلال تفويت المساهمات والشركات التابعة لها التي تمارس أنشطة لا تدخل في مهامها الأساسية؛
  - -تنشيط سوق الرساميل وتشجيع الجمهور على اكتتاب المساهمات؛
  - -تطوير وتقوية التكامل والشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل نموذج تنموي وطني جديد؛
    - -فتح رأسمال المقاولات العمومية التي بلغت مرحلة النضج لفائدة مستثمرين خواص.

كما يندرج برنامج الخوصصة وتفويت الأصول أيضا في إطار القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والقانون رقم 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، علما أن هذين القانونين يهدفان إلى تحقيق إصلاح عميق للقطاع العام.

#### 2.6.1. إنجازات 2020

بلغت توقعات مداخيل الخوصصة برسم قانون المالية لسنة 2020 ما قدره 4.000 مليون درهم، منها 3.000 مليون درهم متأتية من عمليات الخوصصة و1.000 مليون درهم متأتية من عمليات تفويت مساهمات الدولة (تفويت الأصول) في إطار المادة 9 من القانون رقم 39.89 سالف الذكر.

وقد شمل هذا البرنامج الوحدات المسجلة في لائحة المنشآت المزمع خوصصتها وكذا المساهمات ذات الأقلية التي لا تكتسي طابعا استراتيجيا.

لكن، وبالنظر للسياق المتسم بجائحة كوفيد-19، لم يبرمج قانون المالية المعدل لسنة 2020 أية مداخيل برسم تفويت مساهمات الدولة. وقد تم إرجاء هذه العمليات إلى سنتي 2021 و2022، وذلك بفعل تبعات جائحة كوفيد 19 وآثارها على الأسواق العالمية وكذا الآجال القانونية والتنظيمية الضرورية لإنجاز عمليات الخوصصة.

#### 3.6.1. برنامج 2021

يتوقع قانون المالية لسنة 2021 تحصيل ما قدره 10.000 مليون درهم منها 4.000 مليون درهم في إطار المادة الأولى من القانون رقم 39.89 السالف الذكر و6.000 مليون درهم متأتية من عمليات تفويت المساهمات المباشرة غير الاستراتيجية للدولة في إطار المادة 9 من القانون السالف الذكر.

ولإنجاز هذه العمليات، تمت برمجة تفويت مساهمات عمومية من بين الشركات المدرجة سلفا في لائحة المنشآت المزمع خوصصتها وتفويت المساهمات المباشرة غير الاستراتيجية وفتح رأسمال بعض المقاولات العمومية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن هذه اللائحة تهم كل من شركة استغلال الموانئ وشركة اتصالات المغرب وفندق المامونية وشركة الطاقة الكهربائية لتسويق البذور.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى متم شتنبر 2021 لم يتم إنجاز أي عملية تفويت في إطار الخوصصة.

وفيما يتعلق بتفويت المساهمات المباشرة وغير الإستراتيجية للدولة ووفقا لمقتضيات المادة 9 من القانون رقم 89-39، فقد تم إنجاز العمليتين التاليتين:

- تفويت 35% من رأسمال شركة استغلال الموانئ لفائدة الوكالة الخاصة طنجة المتوسط مما مكن من تحقيق موارد تبلغ 5.305,32 مليون درهم مخصصة بالكامل لفائدة الميزانية العامة للدولة. وتدخل هذه العملية في إطار التدابير المتخذة استجابة للتوجهات الملكية السامية المتعلقة بإصلاح القطاع العام لخلق نموذج وطني هام في قطاع اللوجستيك المينائي بالمغرب، عن طريق الاندماج الأفقي للأنشطة المينائية لفاعلين عموميين بهدف تحقيق تموقع منسجم ضمن سلسلة القيمة على المستوين الوطنى والقارى؛
- تفويت حصة الدولة التي تمتلكها في الشركة العقارية لجامعة الرباط (10,3%) لفائدة مجموعة البنك الشعبي بمبلغ قدره 110,4 مليون درهم.

وقد تم تحويل مبلغ التفويت برسم هاتين العمليتين إلى الميزانية العامة للدولة.

## 4.6.1. الآفاق

بالإضافة إلى مساهمات عمومية في شركات مدرجة سلفا في لائحة المنشآت المزمع خوصصتها، من المتوقع برمجة عمليات تفويت شركات أخرى سيتم تسجيلها في اللائحة المذكورة وكذا المساهمات المباشرة للدولة ذات الأقلية وغير الاستراتيجية.

وتقدر توقعات المداخيل الموجهة إلى الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2022 بحوالي 8.000 مليون درهم منها 3.000 مليون درهم منها متأتية من تفويت الأصول و5.000 مليون درهم من عمليات الخوصصة، علما أن هذا المبلغ الأخير يمثل 50% من مجموع مداخيل الخوصصة والتي سيتم تحويل نصفها إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 2. تعزيز حكامة وشفافية المؤسسات والمقاولات العمومية

في إطار الإصلاح العميق لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية، يشكل تحسين حكامة هذه الهيئات وتوجيه المراقبة المالية للدولة نحو تقييم نجاعة الأداء والوقاية من المخاطر وتثمين الأصول إحدى المحاور الأساسية للقانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث حدد هذا القانون-الإطار مجموعة من الأحكام المرجعية المتعلقة بتعزيز حكامة هذه الهيئات وتحديث المراقبة المالية.

#### وبخصوص حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، ينص القانون الإطار على المقتضيات التالية:

- ضمان انتظام اجتماعات الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
- التقليص من العدد المرتفع لأعضاء الأجهزة التداولية للمؤسسات العمومية؛
- تحديد شروط وكيفيات تعيين ممثلي الدولة، من غير السلطات الحكومية، في حظيرة الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - تعزيز مسؤولية الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
    - تعيين الأعضاء/المتصرفين المستقلين؛
  - مراعاة مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء عند تعيين أعضاء الجهاز التداولي للمؤسسات والمقاولات العمومية؛
    - إحداث لجان متخصصة.

## وفيما يتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية، ينص القانون-الإطار رقم 50.21 على ما يلي:

- إرساء مراقبة مالية ترتكز، أساسا، على تقييم الأداء، وتقييم منظومة الحكامة والوقاية من المخاطر؛
  - التعميم التدريجي للمراقبة المالية للدولة لتشمل جميع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
  - الإلغاء التدريجي للمراقبة القبلية بالنسبة للمؤسسات العمومية التي تمارس نشاطا تجاريا؛
    - تعزيز مسؤولية أجهزة التسيير.

وسيساهم هذا الإطار القانوني المبتكر، عبر تحسين الحكامة والمراقبة المالية إضافة إلى المحاور الأخرى الهادفة إلى تحقيق النجاعة والفعالية، في إرساء مثالية الدولة وتنزيل الخطة الطموحة للإنعاش الاقتصادي والتي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة نصره الله في خطابه بتاريخ 29 يوليوز 2020 منسابة ذكرى عيد العرش.

ويتم العمل على تعزيز حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية عبر إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على هذه الهيئات وكذا من خلال تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية.

## 1.2. مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية

يندرج مشروع إصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية للدولة على المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار البرنامج الحكومي للفترة ما بين 2016 و2021، مع التذكير أنه تم تقديم النسخة الأولى من هذا المشروع في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 19 أكتوبر 2017 وتقرر بعدها إغناءه باقتراحات القطاعات الوزارية المعنية.

وطبقا للقانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، سيتم تنزيل منظومة الحكامة والمراقبة في احترام الأحكام المرجعية المبتكرة والتي أقرها هذا القانون-الإطار فيما يتعلق بالحكامة والمراقبة، وذلك أخذا بعين الاعتبار القواعد والممارسات التالية:

- · مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- تعزيز استقلالية المؤسسات والمقاولات العمومية على مستوى التسيير؛
  - التدبير القائم على النتائج.

من جهة أخرى فإن القانون رقم 82.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية المكلفة بالتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع أداء المؤسسات والمقاولات العمومية يمنح لهذه الوكالة، في إطار الحكامة، دورا محورياً للقيام بوظيفة الدولة المساهمة وتمثيلها في حظيرة الأجهزة التداولية للمؤسسات والمقاولات العمومية التى تدخل في نطاق تدخلها.

## 2.2. تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية

استمر العمل خلال سنتي 2020 و2021 على تحيين مشروع الميثاق المغربي للممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية، الذي تم نشره في مارس 2012، وذلك في سياق طموح تميز بالالتزام المتواصل للسلطات العمومية فيما يخص تبني وتنفيذ مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية داخل المقاولات العمومية والخاصة. وفي هذا الإطار، تم عقد عدة اجتماعات للجنة الوطنية لحكامة المقاولة والتي أفضت إلى وضع صيغة أولية لمشروع الميثاق المغربي الخاص بحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية.

وتجب الإشارة إلى أن مشروع الميثاق الخاص بحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية ستتم مراجعته طبقا لمقتضيات القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، وذلك قبل تقديمه أمام اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات أخذا بعين الاعتبار قواعد الحكامة المنصوص عليها في هذا القانون الإطار. وبعد ذلك ستتم دراسة ومناقشة هذا المشروع في إطار أشغال فريق للعمل يتكون من ممثلي بعض المؤسسات والمقاولات العمومية والأطراف المعنية من أجل ملاءمته مع رهانات هذه الهيئات فيما يخص المهارسات الجيدة للحكامة.

كما سيتم إجراء مشاورات موسعة من أجل انخراط جميع الأطراف المعنية في تبني القواعد الجديدة للحكامة التي سيتم تضمينها في الميثاق.

وسيتم اعتماد الميثاق عن طريق مرسوم طبقا لمقتضيات المادة 38 من القانون-الإطار رقم 50.21 المذكور وذلك مباشرة بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات.

## 3.2. تعزيز عمليات التدقيق الخارجي

همت عمليات التدقيق الخارجي المنجزة جل القطاعات، خاصة الطاقة والمعادن والنقل والكهرباء والماء والتطهير السائل بالإضافة إلى الإسكان والفلاحة والصحة والتعليم العالى والتربية والتكوين والسياحة وقطاع الموانئ.

وقد تم إنجاز 85 عملية تدقيق همت 95 مؤسسة ومقاولة عمومية خلال الفترة 2000-2020، مع الإشارة إلى أن بعض عمليات التدقيق همت أكثر من مؤسسة ومقاولة عمومية وهي المراكز الاستشفائية الجامعية ابن رشد وابن سينا سنة 2002 ووكالات توزيع الماء والكهرباء (4) ووكالتين حضريتين سنة 2016 والمركز الاستشفائي الجامعي بمراكش والحسن الثاني بفاس وثلاثة شركات العمران (مراكش وأكادير وتامنصورت) سنة 2017.

وقد هم برنامج التدقيق الخارجي برسم سنة 2020 العمليات التالية:

- · التدقيق الاستراتيجي والتنظيمي لبريد المغرب؛
- التدقيق العملياتي والتسييري ونجاعة أداء الوكالات الحوض المائي لملوية وسبو وسوس ماسة ونهر أم الربيع؛
  - التدقيق الاستراتيجي والعملياتي ونجاعة أداء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
    - التدقيق الاستراتيجي والعملياتي ونجاعة أداء للمعهد الوطني للبحت الزراعي؛
      - التدقيق العملياتي والتسييري ونجاعة أداء للمكتب الوطني للمطارات؛

- التدقيق العملياتي والتسييري ونجاعة أداء للمكتب الوطنى للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

قد تم تأجيل تنفيذ برنامج 2020 أعلاه إلى سنة 2021 نظرا للإجراءات المتخذة للحد من آثار جائحة كوفيد -19 على الميزانية العامة للدولة.

وفي هذا الصدد، وبعد إجراء طلبات العروض التي انطلقت في نوفمبر 2020، توجد حالياً خمسة عقود قيد التنفيذ، ويتعلق الأمر بعمليات تدقيق كل من بريد المغرب والمعهد الوطني للبحت الزراعي والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات وأربعة وكالات الحوض المائي، في حين تم الإعلان عن عدم جدوى طلبات العروض المتعلقة بعمليات تدقيق كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمكتب الوطني للمطارات، على أن يتم إعادة إطلاقها خلال سنة 2021.

وكانت عمليات التدقيق الخارجي التي تم القيام بها قبل 2020، موضوع مهام تتبع والتقييم والتنفيذ الفعلي للتوصيات المسجلة في تقارير المدققين.

وقد همت مهام التتبع المذكور محفظة متنوعة من المؤسسات والمقاولات العمومية، موضوع التدقيق، التي تتدخل في مختلف الأنشطة القطاعية كالتعليم والصحة والإسكان والتعمير والبنية التحتية والطاقة والمعادن. وفي متم دجنبر 2020، بلغ المعدل الإجمالي لتنفيذ التوصيات 40% مقابل 66% في سنة 2019. ويعزى هذا الانخفاض، من جهة، إلى إدراج، على مستوى تتبع المحفظة، 12 مؤسسة ومقاولة عمومية والتي بلغ معدل التنفيذ الخاص بها 27%، ومن جهة أخرى، اختتام ثلاثة عمليات تتبع والتي بلغ فيها معدل التنفيذ 90%.

وللإشارة، فقد مكن تنفيذ توصيات المدققين من تحسين الحكامة وتقوية الشفافية في تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية وعصرنة أنظمة المعلومات وكذا وسائل التدبير والمراقبة والتدقيق والقيادة. غير أن مجموعة من الإكراهات يمكن أن تحد من تنفيذ بعض التوصيات خصوصا التكلفة المرتفعة للتنزيل وتعقيد عملية مراجعة بعض النصوص القانونية.

## 4.2. إرساء منظومة تتبع مخاطر المؤسسات والمقاولات العمومية

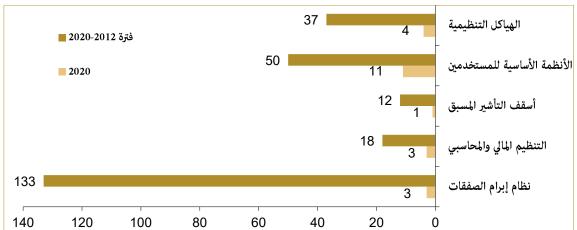
من أجل توطيد الجهود لتحسين حكامة المحفظة العمومية والحفاظ على دينامية أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، تم في يونيو 2019 الشروع في إطلاق برنامج للمساعدة التقنية يروم وضع آلية لتتبع المخاطر المنبثقة عن المؤسسات والمقاولات العمومية والتي لها تأثير على المالية العمومية. وقد استمرت هذه المساعدة التقنية سنتي 2020 و2021 بذات الوتيرة رغم ظروف الجائحة، وهو ما مكن من تحقيق الإنجازات التالية:

- تطوير منظومة لتقييم المخاطر حسب نوعيتها ترتكز على المهام المهيكلة لعمليات مراقبة وتتبع المؤسسات والمقاولات العمومية وهي الحكامة واستدامة النموذج الاقتصادي والمديونية والأداء وترشيد المحفظة والتحويلات المالية بين الدولة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والشراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- وضع، على أساس نوعية المخاطر، الأدوات والمنهجيات التي تسمح بتحديد وتقييم والإشراف على المخاطر المتعلقة بالمؤسسات والمقاولات العمومية والتي لها تأثير على المالية العمومية، وهي: ثمانية نماذج لتقييم المخاطر ومصفوفة تتبع المخاطر المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص وخارطة للمخاطر وكذلك لوحات قيادة تتبع مصحوبة بدلائل منهجية؛
- عقد أوراش عمل منهجية (20 جلسة) وأوراش عمل لوضع خارطة المخاطر لعينة تجريبية تضم مؤسسات ومقاولات عمومية (الشركة الوطنية للطرق السيارة والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية والصندوق المغربي للتقاعد ومجموعة العمران والمجمع الشريف للفوسفاط والمكتب الوطني للمطارات) مما أدى إلى تحديد مخاطر يصل عددها إلى 50 خطرا.

وتتواصل الجهود للشروع في استغلال منظومة تدبير المخاطر من أجل جعلها أداة ناجعة في عملية اتخاذ القرار.

## 5.2. تعزيز آليات التدبير

تتواصل الجهود لتحسين جودة تسيير المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال وضع وتوحيد آليات التدبير حيث شهدت الفترة الممتدة بين 2012 و2020 المصادقة على 37 هيكلا تنظيميا و50 نظاما أساسيا خاص بالمستخدمين و133 نظاما خاصا بالصفقات العمومية.



من جهة أخرى، وفي إطار تبسيط الإجراءات المرتبطة بتنفيذ الطلبيات العمومية للمؤسسات والمقاولات العمومية، تم تعديل قائمة الوثائق والمستندات المثبتة للالتزام بنفقات المؤسسات العمومية والهيئات الأخرى الخاضعة للمراقبة القبلية وكذا لأدائها، حيث تم حذف 32% و35% من الوثائق المثبتة بالنسبة للالتزام بالنفقات وأداءها، مما سيمكن من تقليص آجال معالجة الملفات وبالتالي تحسين آجال أداء نفقات الموردين. ويعزى هذا الإصلاح إلى الأسباب التالية:

- مراعاة التغييرات الطارئة على مستوى بعض النصوص القانونية والتنظيمية خصوصا الطلبيات العمومية وإجراء التعديلات الضرورية على قائمة الوثائق والمستندات (مدونة التجارة والرهن ودفتر الشروط الإدارية والعامة المطبقة على صفقات الأشغال والمراسيم المتعلقة بأداء الآجال وتسبيقات في ميدان الطلبيات العمومية)؛
  - الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الآمرين بالصرف والوكلاء للمراقبة المالية للدولة؛
  - حذف الوثائق غير الضرورية تمهيدا لإصلاح المراقبة المالية للدولة ونزع الصفة المادية لقرارات المراقبة.

وقد تم تفعيل هذه التعديلات عبر نشر قرارين للوزير المكلف بالمالية:

- قـرار الوزير المكلف بالمالية رقم 2678.19 بالجريدة الرسمية بتاريخ 21 دجنبر 2020 يقضي بتحديد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة للتأشير على الالتزامات المتعلقة بنفقات المؤسسات العمومية والهيئات الأخرى الخاضعة للمراقبة القبلية؛
- قرار الوزير المكلف بالمالية رقم 2679.19 بتاريخ 21 دجنبر 2020 بتحديد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة لأداء نفقات المؤسسات العمومية الخاضعة للمراقبة القبلية أو النوعية.



## الملحقات

#### ا- لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية -269 1- المؤسسات العمومية -225 (1/2)

1- المؤسسات العمومية -225- (1/2)		
اسم المؤسسة العمومية	الرمز	
وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا	AASLM	
وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق	AAVBR	
وكالات الأحواض المائية (10)	ABH (10)	
وكالة التنمية الفلاحية	ADA	
وكالة التنمية الرقمية	ADD	
وكالة التنمية الاجتماعية	ADS	
وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	ALEM	
وكالة حساب تحدي الالفية المغرب	AMCAM	
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	AMDIE	
الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	AMDL	
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	AMEE	
الوكالة المغربية للمُّن و السلامة في المجالين النووي والإشعاعي	AMSSNUR	
الوكالة المعربية للمن و السلامة في المجالين اللووي والإسعاعي الوكالة الوطنية للتأمين الصحى	ANAM	
•		
الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	ANGEGO	
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	ANCECC	
الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية	ANDA	
الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	ANDZOA	
الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي	ANEAQ	
الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة	ANEP	
الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	ANLCA	
الوكالة الوطنية للموانئ	ANP	
الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية	ANPMA	
الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة	ANPME	
الوكالة الوطنية للسجلات	ANR	
الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء	ANRE	
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	ANRT	
الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط	ANRUR	
الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية	ANSR	
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة	APDN	
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية بالمملكة	APDO	
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة	APDS	
أرشيف المغرب	ARCHIVES DU MAROC	
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (12)	AREF (12)	
الوكالات الحضرية (30)	AU (30)	
المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	BNRM	
مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج	CADETAF	
الغرف الفلاحية (12)	CAG (12)	
غرف الصناعة التقليدية (12)	CAR (12)	
صندوق المقاصة	cc	
غرف التجارة والصناعة والخدمات (12)	CCIS (12)	
طرى الميانمائي المغربي	CCM	
مردر السيماي المعري صندوق الإيداع والتدبير	CDG	
صندوق التمويل الطرقى	CFR	
المراكز الإستشفائية الجامعية (7)	CHU (7)	
الصندوق المغربي للتأمين الصحي	CMAM	
الصندوق المغري للتقاعد	CMR	
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	CNESTEN	

## الملحق رقم 1-أ

## اً- لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية -269-1- المؤسسات العمومية -225- (2/2)

ا - المؤسسات العمومية -225- (2/ <i>2</i> )	
اسم المؤسسة العمومية	الرمز
الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين	CNRA
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	CNRST
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	CNSS
غرف الصيد البحري (4)	CPM (4)
المراكز الجهوية للا ستثمار	CRI (12)
المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات	EACCE
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	EHTP
التعاون الوطني	EN
	ENAM
المدرسة الوطنية العليا للإدارة	ENSA
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	ENSMR
صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	FDSHII
صندوق التجهيز الجماعى	FEC
صندوق التكوين المهني للمقاولات المنجمية	FFIEM
معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	IAV
المعهد المغربي للتقييس	IMANOR
المعهد الوطنى للبحث الزراعي	INRA
المعهد الوطنى للبحث في الصيد البحري	INRH
معهد باستور المغرب	IPM
معهد الأمير سيدي محمد للتقنيين المتخصصين في التدبير و التسويق الفلاحي	IPSMGCA
المعهد العالى للتجارة وإدارة المقاولات	ISCAE
المعهد العالى للقضاء	ISM
المحتبر الرسمى للتحليلات والبحوث الكيميائية بالدار البيضاء	LOARC
المحمير الرسمي سعميدت والبحوك الكيميائية بالدار البيضاء وكالة المغرب العربي للأنباء	MAP
دار الصانع	MDA
مكتب العرف	00
مكتب التسويق والتصدير	OCE
مكتب تنمية التعاون	ODCO
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	OFPPT
المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	OMPIC
المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	ONCA
المكتب الوطني للسكك الحديدية	ONCF
المكتب الوطني للمطارات	ONDA
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	ONEE
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	ONHYM
المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	ONICL
المكتب الوطني المغربي للسياحة	ONMT
المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية	ONOUSC
المكتب الوطني للصيد	ONP
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغدائية	ONSSA
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (9)	ORMVA (9)
الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (12)	RADEE (12)
الوكالة المستقلة للتبريد بالدار البيضاء	RAFC
المسرح الوطني محمد الخامس	TNMV
الجامعات (13)	UNIVERSITES (13)

#### 2- المقاولات العمومية -44-

اسم المقاولة العمومية	الرمز
وكالة التنمية ورد الاعتبار لمدينة فاس	ADER
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	ADM
شركة أسما للاستثمار	ASMA INVEST
بريد المغرب	BAM
شركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية البيطرية	BIOPHARMA
القرض الفلاحي للمغرب	CAM
شركة الدارالبيضاء للنقل	CASA TRANSPORTS
ديار المدينة	DIYAR AL MADINA
الصندوق المغربي للإيداع	FMP
صندوق محمد السادس للاستثمار	FMVI
مجموعة التهيئة العمران	НАО
شركة اتصالات المغرب	IAM
شركة إدماج السكن	IDMAJ SAKAN
إثمار الموارد	ITHMAR AL MAWARID
الحديقة الوطنية للحيوانات	JZN
مختبر الصلب للدراسات والرقابة	LABOMETAL
الوديع المركزي ماروكلير	MAROCLEAR
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	MASEN
المغربية للألعاب والرياضة	MDJS
الهيئة المغربية للإستثمار	MIA
شركة الناظور غرب المتوسط	NWM
المجمع الشريف للفوسفاط ش.م.	ОСР
الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية	RAM
شركة تهيئة وتطوير مازاكان	SAEDM
المجموعة المغربية الليبية للاستثمار	SALIMA HOLDING
شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	SAPT
شركة الهندسة الطاقية	SIE
الشركة المغربية لتأمين الصادرات	SMAEX
الشركة المغربية للهندسة السياحية	SMIT
الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	SNED
الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة	SNGFE (ex-CCG)
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	SNRT
الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	SNTL
شركة المامونية	SOCIETE LA MAMOUNIA
شركة استغلال الموانئ	SODEP
الشركة الوطنية لتسويق البذور	SONACOS
الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي	SONADAC
الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية	SONARGES
شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)	SOREAD
الشركة الملكية لتشجيع الفرس	SOREC
الشركة الطنجاوية للاستغلال التجاري	SOTADEC
شركة الرباط الجهة للتهيئة	SRRA
السلطة المينائية طنجة المتوسط	ТМРА
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	TMSA

#### الملحق رقم 1-ب

## ا- لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية التابعة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية (57)

1- المؤسسات العمومية -15-

اسم المؤسسة العمومية	الرمز
وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا	AASLM
وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق	AAVBR
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	ANCFCC
الوكالة الوطنية للموانئ	ANP
صندوق الإيداع والتدبير	CDG
صندوق التجهيز الجماعي	FEC
صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	FDSHII
المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية بالدار البيضاء	LOARC
وكالة المغرب العربي للأنباء	MAP
المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	OMPIC
المكتب الوطني للسكك الحديدية	ONCF
المكتب الوطني للمطارات	ONDA
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	ONEE
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	ONHYM
المكتب الوطني للصيد	ONP

## 2- **المقاولات العمومية** -42-1.2 المقاولات العمومية ذات المساهمة المباشرة للدولة -35-

اسم المقاولة العمومية	الرمز
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	ADM
بريد المغرب	BAM
شركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية البيطرية	BIOPHARMA
القرض الفلاحي للمغرب	CAM
ديار المدينة	DIYAR AL MADINA
صندوق محمد السادس للاستثمار	FMVI
مجموعة التهيئة العمران	НАО
شركة إدماج السكن	IDMAJ SAKAN
إثمار الموارد	ITHMAR AL MAWARID
الحديقة الوطنية للحيوانات	JZN
شركة المامونية	SOCIETE LA MAMOUNIA
الوديع المركزي ماروكلير	MAROCLEAR
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	MASEN
المغربية للألعاب والرياضة	MDJS

الملحق رقم 1-ب

اسم المقاولة العمومية	الرمز الرمز
الهيئة المغربية للإستثمار	MIA
شركة الناظور غرب المتوسط	NWM
المجمع الشريف للفوسفاط ش.م.	ОСР
الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية	RAM
شركة تهيئة وتطوير مازاكان	SAEDM
شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	SAPT
شركة الهندسة الطاقية	SIE
الشركة المغربية للهندسة السياحية	SMIT
الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق	SNED
الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة	SNGFE (ex-CCG)
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	SNRT
الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	SNTL
شركة استغلال الموانئ	SODEP
الشركة الوطنية لتسويق البذور	SONACOS
الشركة الوطنية للتجهيز الجماعي	SONADAC
الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية	SONARGES
شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)	SOREAD
الشركة الملكية لتشجيع الفرس	SOREC
شركة الرباط الجهة للتهيئة	SRRA
السلطة المينائية طنجة المتوسط	ТМРА
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	TMSA

#### 2.2 المقاولات العمومية التي تملكها الدولة أو المؤسسات العمومية أو المقاولات العمومية، بصورة حصرية أو مشتركة -7-

اسم المقاولة العمومية	الرمز
شركة أسما للاستثمار	ASMA INVEST
شركة الدارالبيضاء للنقل	CASA TRANSPORTS
شركة اتصالات المغرب	IAM
مختبر الصلب للدراسات والرقابة	LABOMETAL
المجموعة المغربية الليبية للاستثمار	SALIMA HOLDING
الشركة المغربية لتأمين الصادرات	SMAEX
الشركة الطنجاوية للاستغلال التجاري	SOTADEC

الملحق رقم  $\frac{2}{1/2}$  لائحة المؤسسات العمومية في طور الحل والمقاولات العمومية في طور التصفية -  $\frac{75}{1}$ 

إسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
الخطوط الجوية السنغالية	AIR SENEGAL INTERNATIONAL
معادن أحولي	AOULI
الصرف الشعبي	ASSARF
شركة أطلس الأزرق	ATLAS BLUE
البنك الوطني للإنماء الاقتصادي	BNDE
مفاحم المغرب	СОМ
شركة توضيب الحوامض والمصبرات النباتية	СГРМ
شركة الشارقة	CHARIKA
إسمنت المغرب العربي	CIMA
الشركة المغربية لإدارة الأراضي االفلاحية	COMAGRI
الشركة المغربية لتسويق المنتوجات الفلاحية	COMAPRA
مخازن الصخور السوداء	CRNMDA
شركة الخير	ELKHEIR
شركة إسمفور	ESMAFOR
الشركة المغربية الأوروبية لتدبير الصادرات	EUMAGEX
أوروشيك المغرب	EUROCHEQUE
الشركة المغربية لتحويل الفواكه	FRUMAT
صندوق سڭام القنطرة	FS SGAM
شركة المقاولات الكبرى للتبريد بسوس	GEFS
شركة هالة للصيد البحري	HALA FISHERIES
شركة هولدينغ إكسبنسيون	HOLEXP
المعهد المغربي للتجارب والأرشاد	IMEC
شركة القماش للجديدة	JADIVET
شركة المغرب العربي للتجارة	MARTCO
شركة بيشيني م.م.أ	ММА
شركة السلام الجديدة	NEW SALAM
مكتب التسويق و التصدير	OCE
مكتب التنمية الصناعية	ODI
فندق بالم بي	PALM BAY
شركة بيرليت	PERLITE
شركة إنعاش الحوامض بالمغرب	PROMAGRUM
الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء للدار البيضاء	RAD
الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمدينة طنجة	RAID
الوكالة المستقلة للنقل الحضري لأكادير	RATAG
الوكالة المستقلة للنقل الحضرى للدار البيضاء	RATC
الوكالة المستقلة للنقل الحضرى لفاس	RATF
الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمكناس	RATM

الملحق رقم  $^2$  لائحة المؤسسات العمومية في طور الحل والمقاولات العمومية في طور التصفية -  $^75$  -  $^75$  -  $^75$  -  $^75$  المؤسسات العمومية في طور الحل والمقاولات العمومية في المؤسسات المؤسسات العمومية في المؤسسات العمومية في المؤسسات العمومية في المؤسسات المؤسسات العمومية في المؤسسات الم

إسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
الوكالة المستقلة للنقل الحضرى لمراكش	RATMA
الوكالة المستقلة للنقل الحضري للرباط وسلا	RATR
الوكالة المستقلة للنقل الحضري لمدينة طنجة	RATT
الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمدينة تطوان	RDE
الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء لمدينة الرباط	RED
شركة ريب مارين	REP MARINE
شركة سفير	SAFIR
الشركة العربية للاستثمار الفلاحي	SAIA
الشركة المغربية الفلاحية للخدمات	SASMA
الشركة المدنية العقارية سبتة	SCI SEBTA
شركة سكور إ	SCORE U
الشركة التعاونية لآيت سوالة	SCVA
الشركة التعاونية لمكناس	SCVM
شركة استغلال معادن الريف	SEFERIF
شركة استغلال البيروتين لقطارة	SEPYK
شركة الدراسات والإنجازات لشبكة التبريد بالمغرب	SERECAF
شركة سكام القنطرة	SGAM KANTARA
الشركة الصناعية للمعلبات بالشرق	SICOR
شركة سينكومار	SINCOMAR
شركة توضيب الحوامض للغرب	SLIMACO
شركة المغرب العربي للتنمية الفلاحية	SMADA
الشركة الوطنية لتنمية تربية المواشي	SNDE
الشركة الوطنية للمنتوجات النفطية	SNPP
الشركة الشريفة للحي العمالي المغربي للدارالبيضاء	SOCICA
شركة توضيب الحوامض ببركان	SOCOBER
شركة تسويق الفحم والخشب	SOCOCHARBO
شركة التنمية الفلاحية	SODEA
شركة تنمية زراعة العنب	SODEVI
شركة سوديب	SODIP
شركة استثمار الأراضي الفلاحية	SOGETA
شركة سوجيب	SOGIP
شركة الملاحة والتجهيز والصيد	SONARP
شركة الغرس والتلفيف لواد مهالة	SOPLEM
الشركة الجهوية للتهيئ السياحي بالسعيدية	SORASRAK
شركة الرصد البعدي للخرائطية والطبوغرافية	TELECART
الشبكة الفندقية طرنس أطلنتيك	TRANSATLANTIQUE
الاتحاد الصناعي للتركيب	UIM
الشركة التعاونية بنى يزناسن	VINICOOP

الملحق رقم 3-أ

# حصيلة عمليات الخوصصة المنجزة في إطار مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 39.89 المأذون موجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 3/1 الشركات المفوتة

ڠن التفويت (مِليون درهم)	حصة البيع%	نشاطها	إسم الشركة	التاريخ
27,00 1,60	33,34 2,39	صناعة الخميرة	شركة مشتقات السكر SODERS	فبراير 1993
10,20	32	صناعة الملابس	شركة شالة للخياطة الصناعية CHELCO	أبريل 1993
94,30	40		CTM INT. I I I I I I I I I I I I I I I I I I I	يونيو 1993
111,60	35	نقل المسافرين و الإرساليات	الشركة المغربية للنقل خطوط وطنية CTM - LN	يوليوز 1993
145,00	51	توزيع المواد النفطية	شركة بتروم  PETROM	يوليوز 1993
614,00	51	صناعة الإسمنت	شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR	غشت 1993
364,30	90	صناعة المواد الكيماوية	الشركة الوطنية للتحليل الكهربائي و البتروكيماويات SNEP	أكتوبر 1993
329,20	34	صناعة الإسمنت	شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR	
5,20	2,6	نقل المسافرين و الإرساليات	الشركة المغربية للنقل خطوط وطنية CTM - LN	دجنبر 1993
450,00	50	توزيع المواد النفطية	شال SHELL	
0,90	50	توزيع المواه النفطية	الكون غاز DRAGON GAZ	فبراير 1994
100,10	50	توزيع المواد النفطية	الشركة المغربية للمحروقات CMH	مارس 1994
89,30	35	قرض للإستهلاك	شركة تمويل الشراء بالسلف SOFAC-CREDIT	أبريل 1994
40,00	18,37	فرق توسیهادی	سرف موین اسراء بالسنف ۱۱۱ ۱۱۵ ۱۱۵ ۱۱۵	ابرین ۲۰۰۱
110,00	50	توزيع المواد النفطية	شركة موبيل المغرب MOBIL MAROC	مای 1994
300,00	50	توزيع المواد النفطية	شركة طوطال المغرب TOTAL MAROC	ماي 1774
1 درهم	84	الأجهزة الإليكترومكانيكية	الشركة الصناعية للأجهزة الإليكترومكانيكية MODULEC	غشت 1994
بالمجان	8,48	ار بهره از چین در	المارك	.,,,
48,70	18,46	نقل المسافرين و الإرساليات	الشركة المغربية للنقل خطوط وطنية CTM - LN	شتنبر 1994
46,00	20	صناعة العجلات	عجلات جينيرال	
4,30	2,21	,	GENERAL TIRE	أكتوبر 1994
361,10	15,63	إنعاش الاستثمار	الشركة الوطنية للاستثمار SNI	
1669,00	51	إنعاش الإستثمار	الشركة الوطنية للاستثمار SNI	نونبر 1994
455,30 82,90	14,01	بنك تجاري	البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE	دجنبر 1994
10,00	1,22	صناعة الإسمنت	شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR	يناير 1995
1 243,40	26	بنك تجاري	البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE	أبريل 1995
72,00	18	قرض مالي للمستهلكين	EQDOM CREDIT شركة قرض التجهيز المنزلي	
10,00	97,44	نسيج القطن	شركة صناعة القطن بوادي زم ICOZ	يونيو 1995
1,62	30	صناعة الملابس	الشركة الصناعية للملابس بالمركز SICO-CENTRE	
1درهم بالمجان	89,98 10	صناعة المحركات الكهربائية	شركة الصناعات الميكانيكية و الكهربائية بفاس SIMEF	
24,00	40	توزيع الصحف	الشركة الشريفة للتوزيع و الصحف SOCHEPRESS	يوليوز 1995

# حصيلة عمليات الخوصصة المنجزة في إطار مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 3/2 المأذون موجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 3/2 الشركات المفوتة

ڠْن التفويت (ڥليون درهم)	حصة البيع%	نشاطها	إسم الشركة	التاريخ
1,50	0,81	قروض للإستهلاك	شركة تمويل الشراء بالسلف SOFAC-CREDIT	غشت 1995
8,70	60	تحويل عسل الشمندر	شركة تحويل عسل الشمندر SOTRAMEG	شتنبر 1995
5,00	1,54	قروض للإستهلاك	شركة قرض التجهيزالمنزلي EQDOM CREDIT	نونبر 1995
1 504,80	30	تكرير النفط	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	مارس 1996
78,40	56,04	توزيع المواد النفطية	الشركة المغربية للتخزين SOMAS	ماي 1996
1درهم	28,5	صناعة الجلد والأحذية	الشركة العربية للمنتوجات الجلدية MAPROC	
47,30	1,11	تكرير النفط	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	يونيو 1996
420,40	35	صناعة الصلب	الشركة الوطنية لصناعة الصلب SONASID	
234,50	36,07	استخراج الفضة	شركة استخراج الفضة SMI	شتنبر 1996
120,10	30	صناعة الآسمدة	الشركة المغربية للأسمدة FERTIMA	أكتوبر 1996
88,00	40	منجم الكوبالت	الشركة المعدنية لتفراوت و تيغانيمن CTT	
38,50	35	منجم الفلورين	شركة المقاولات المعدنية SAMINE	يناير 1997
68,40	34,2	منجم النحاس	الشركة المعدنية لبوغفر SOMIFER	
39,00	26	صناعة الرصاص	مسبك الرصاص لزليجة FPZ	أبريل 1997
310,20	78,57	التأمين	شركة الشمال الإفريقي وفيما بين القارات للتأمين CNIA	1007
3 157,50	60,9	تكرير النفط	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	ماي 1997
425,70	66,33	تكرير النفط	الشركة الشريفة للبترول SCP	
744,30	10,8	بنك تجاري	البنك المغربي للتجارة الخارجية BMCE	
84,50	13	استخراج الفضة	شركة استخراج الفضة SMI	يونيو 1997
130,30	20			
0,04	0,0045	صناعة الإسمنت	شركة إسمنت المغرب الشرقي CIOR	أكتوبر 1997
837,10	62	صناعة الصلب	الشركة الوطنية لصناعة الصلب SONASID	
30,60	3	صناعة الصلب	الشركة الوطنية لصناعة الصلب SONASID	مارس 1998
296,10	5,77	تكرير النفط	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	1000
27,80 16,30	4,3	تكرير النفط	الشركة الشريفة للبترول SCP	يونيو 1998
42,60	1	تكرير النفط	الشركة المغربية لتكرير النفط SAMIR	نونبر 1998
230,00	51	صناعة الآسمدة	الشركة المغربية للأسمدة FERTIMA	أكتوبر 1999
33,00	50	تربية الأبقار	شركة رانش أدروش RANCH ADAROUCH	
0,70	6,22	تحويل عسل الشمندر	شركة تحويل عسل الشمندر SOTRAMEG	دجنبر 2000
18,30	5,3	صناعة المواد الكيماوية	الشركة الوطنية للتحليل الكهربائي و البتروكيماويات بالمحمدية SNEP	يناير 2001
23 345,00	35	المواصلات السلكية واللاسلكية	شركة اتصالات المغرب IAM	فبراير 2001
2,20	11,4	صناعة الملابس الجاهزة	الشركة الصناعية للملابس مكناس SICOME	ماي 2002
75,40	1	صناعة الآسمدة	الشركة المغربية للأسمدة FERTIMA	أكتوبر 2002
14,10	3	صناعة الآسمدة	الشركة المغربية للأسمدة FERTIMA	يونيو 2003
14 080,00 22,00	72,97	التبغ صناعة الورق وطباعة وتوزيع	شركة التبغ REGIE DES TABACS	يوليوز 2003
		الجرائد	الشركة الجديدة للمطابع المتحدة SONIR	
65,00	26	تركيب السيارات	الشركة المغربية لتركيب السيارات SOMACA	شتنبر 2003

الملحق رقم 6-أ حصيلة عمليات الخوصصة المنجزة في إطار مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص 3/3 الشركات المفوتة

ڠن التفويت (مِليون درهم)	حصة البيع%	نشاطها	إسم الشركة	التاريخ
8 896,20	14,9	الاتصالات	أركة اتصالات المغرب IAM	2004 دجنبر
12 400,00	16	الاتصالات	יהתנה ונסאני ו <sub>ל</sub> אשני 1741VI	يناير 2005
518,60	93,94		معامل تكرير السكر بتادلة  SUTA	
88,30	87,46	تحويل الشمندر وقصب السكر الي	معامل السكر بالمغرب الشرقي SUCRAFOR	شتنبر 2005
237,30	94,53	سکر ابیض	المعامل الوطنية لتكرير السكر SUNABEL	
523,50	95		معامل تكرير قصب السكر SURAC	
30,00	12	تركيب السيارات	الشركة المغربية لتركيب السيارات SOMACA	أكتوبر 2005
98,60	0,1	الاتصالات	شركة اتصالات المغرب IAM	يوليوز 2006
4 020,00	20	التبغ	شركة التبغ REGIE DES TABACS	غشت 2006
539,00	100	توزيع الشاي والسكر	الشركة المغربية للشاي والسكر SMATHES	شتنبر 2006
1 182,20	75,93	النقل البحري	الشركة المغربية للملاحة COMANAV	ماي 2007
327,60	100	جرف الموانئ	شركة جرف الموانئ DRAPOR	يونيو 2007
4 571,30	4	الاتصالات	شركة اتصالات المغرب IAM	يونيو 2007
27,50	3,45		معامل تكرير السكر بتادلة SUTA	
3,50	3,45	تحويل الشمندر وقصب السكر الي	معامل السكر بالمغرب الشرقي SUCRAFOR	أكتوبر 2010
11,60	4,62	سکر ابیض	المعامل الوطنية لتكرير السكر SUNABEL	اکلوبر 2010
27,50	5		معامل تكرير قصب السكر SURAC	
655,00	100,00	استغلال و تسويق الملح	شركة املاح المحمدية SSM	يوليوز 2011
1 929,80	40	استغلال الموانئ	شركة استغلال الموانئ MARSA MAROC	يوليوز 2016
8 888,00	8	201 شركة اتصالات المغرب IAM		يوليوز 2019
98 439,84	المجموع (1)			

الملحق رقم 3-ب

# حصيلة عمليات الخوصصة المنجزة في إطار مقتضيات المادة الأولى من القانون رقم 39.89 المأذون موجبه في تحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص

الفنادق التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص

ثمن التفويت (مِليون درهم)	الفندق	التاريخ
5,00	أشجار اللوز	فبراير 1993
15,20	طارق	مارس 1993
50,00	بسمة	شتنبر 1993
38,50	طوبقال	أبريل 1994
35,00	وليلي	أبريل 1994
41,00	طرانس أطلنتيك مكناس	ماي 1994
20,00	الجزر	يونيو 1994
55,00	مالباطا	شتنبر 1994
8,10	الريساني	شتنبر 1995
180,00	الدارالبيضاء(حياة رجنسي)	دجنبر 1994
17,25	زلاغ	دجنبر 1994
14,55	أزغور	يناير 1995
22,17	دكالة	أبريل 1995
3,01	أوكايمدن	أبريل 1995
50,00	صومعة حسان	ماي 1995
30,00	المرينيين	ماي 1995
13,00	فريواتو	شتنبر 1995
0,30	سبلنديد	شتنبر 1996
5,50	تينسولين	أكتوبر 1998
14,00	طرانس أطلنتيك الدارالبيضاء	أكتوبر 1998
24,50	المرابطين	دجنبر <b>199</b> 8
74,00	التلال الذهبية	دجنبر 1 <b>9</b> 98
6,60	صاغرو	شتنبر 1999
7,20	وردة دادس	يناير 2001
10,00	رياض	يوليوز 2001
7,32	مضاييق	نونبر 2001
747,20	لمجموع (2)	1
99 187,04	وع أ = (1) + (2)	المجم

الملحق رقم 4 حصيلة عمليات التفويت المنجزة في إطار المادة 9 من القانون رقم 9.89

ثمن التفويت بمليون درهم	العملية	التاريخ
544,00	تفويت %20 من رأسمال البنك المركزي الشعبي	2002
768,00	تفويت %21 من رأسمال البنك المركزي الشعبي	2004
21,00	تفويت %7,5 من رأسمال البنك المغربي للتجارة الخارجية مدريد	2006
300,00 5	تفويت 20% من رأسمال البنك المركزي الشعبي	2011
3 306,00	تفويت 10% من رأسمال البنك المركزي الشعبي	2012
2100,00	تفويت 6% من رأسمال البنك المركزي الشعبي	2014
43,00	تفويت 40% من رأسمال شركة "البحر الأخضر" MER VERTE	2015
570,00	تفويت 33,24% من رأسمال "صوميد" SOMED	2016
900,00	تفويت 100% من رأسمال شركة تهيئة الرياض	2019
5305,32	تفويت 35% من رأسمال شركة استغلال الموانئ	2021
110,40	تفويت 10,3%من رأسمال العقارية للجامعة الدولية بالرباط	2021
18 968	المجموع (ب)	

5 الملحق رقم

## ملخص توزيع مداخيل عمليات الخوصصة

الحصة (%)	الموارد (مليون درهم)	الفترة	المستفيد		
	توزيع مداخيل عمليات الخوصصة المنجزة في إطار اللائحة المرفقة بالقانون رقم 89-89				
64,1	63 574	2019-1993	الميزانية العامة للدولة		
34,6	34 322	2019-2001	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية		
0,3	327	2014-2011	الصندوق الوطني لدعم الاستثمارات		
1	965	2018-2015	صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات		
100	99 188	-	المجموع (أ)		
توزيع مداخيل عمليات التفويت المنجزة في إطار المادة 9 من القانون رقم 89-39					
100	18 968	2016-2002	الميزانية العامة للدولة		
100	18 968	2016-2002	المجموع (ب)		
100	118 156	-	المجموع العام (أ+ب)		

الملحق رقم 6

# أهم المؤشرات الإقتصادية والمالية للمؤسسات والمقاولات العمومية إنجازات 2018 - 2020 (مليون درهم)

تطور 2020 / 2019	2020	2019	2018	المؤشرات
-7%	235 713	252 988	238 327	رقم المعاملات
-5%	206 094	216 143	201 657	تكاليف الاستغلال (*)
-1%	37 054	37 457	35 344	منها تكاليف المستخدمين
-19%	68 774	84 778	81 268	القيمة المضافة
-26%	15 924	21 473	24 960	نتائج الاستغلال الإيجابية (**)
120%	15 521	7 051	7 044	نتائج الاستغلال السلبية (**)
-31%	12 609	18 160	18 873	الناتج الجاري الإيجابي (**)
179%	19 490	6 983	5 986	الناتج الجاري السلبي (**)
-13%	9 430	10 864	14 313	الناتج الصّافي الإيجابي (**)
276%	15 474	4 112	4 068	الناتج الصّافي السلبي (**)
-52%	3 470	7 229	5 257	الضريبة على الشركات
-17%	59 033	71 175	66 063	الاستثمارات
1%	296 598	292 943	279 242	ديون التمويل
-35%	29 844	46 032	46 673	قدرة التمويل الذاتي
-1%	606 398	611 299	583 950	الأموال الذاتية
3%	1 650 717	1 599 113	1 501 229	مجموع الأصول

<sup>(\*)</sup> دون احتساب مخصصات الاستغلال

<sup>(\*\*)</sup> دون احتساب نتاتج الصندوق المغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

#### الإمدادات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

## إنجازات قانون المالية المعدل 2020 والتوقعات المحينة لقانون المالية 2021 والإنجازات المتعلقة به إنجازات قانون المالية المعدل 2021 والتوقعات المحينة لقانون المالية المعدل 2021 والتوقعات المحينة للمحينة به المحينة ا

	الإنجازات إلى متم غشت 2021				2021	توقعات			
المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز	المجموع	زيادة رأس المال	التسيير	التجهيز	إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية
				تجاري	بة ذات الطابع ال	لمقاولات العمومي	المؤسسات وا		
20,0	-	20,0	-	150,5	-	20,0	130,5	168,0	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا
90,0	-	20,0	70,0	190,0	-	20,0	170,0	25,0	وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق
-				-				100,0	الوكالة الوطنية للموانئ
-	-	-	-	250,0	-	-	250,0	-	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
160,0	-	-	160,0	160,0	-	-	160,0	160,0	شركة الناظور غرب المتوسط
370,0	370,0	-	-	644,8	370,0	-	274,8	711,3	المكتب الوطني للسكك الحديدية
981,6	-	-	981,6	981,6	-	-	981,6	1 520,2	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
106,1	-	20,0	86,1	106,1	-	20,0	86,1	20,0	المكتب الوطني للصيد
1 134,9	1 134,9	-	-	1 170,0	1 170,0	-	-	700,0	الشركة الوطنية للنقل الجوي
5,0	-	-	5,0	5,0	-	-	5,0	5,0	الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق
-				-				20,0	الشركة الوطنية لتسويق البذور
-				-				30,0	الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية
967,0	150,0	817,0	-	1 167,0	300,0	817,0	50,0	1 160,5	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
134,7	-	-	134,7	134,7	-	-	134,7	134,7	الشركة المغربية للهندسة السياحية
144,0	144,0	-	-	144,0	144,0	-	-	285,0	شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)
261,3	-	-	261,3	336,3	-	-	336,3	284,7	شركة التهيئة لتنمية مدينة الرباط
-				-				10,0	ميناء طنجة المتوسط
-	-	-	-	254,0	-	-	254,0		الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة (صندوق الضمان المركزي سابقا)
4 374,5	1 798,9	877,0	1 698,7	5 694,0	1 984,0	877,0	2 833,0	5 334,4	مجموع المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري

الملحق رقم 7

#### الإمدادات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

## إنجازات قانون المالية المعدل 2020 والتوقعات المحينة لقانون المالية 2021 والإنجازات المتعلقة به إنجازات قانون المالية المعدل 2021 والتوقعات المحينة لقانون المالية (2/4)

	تم غشت 2021	الإنجازات إلى م			2021 3	توقعات			
المجموع	زیادة رأس المال	التسيير	التجهيز	المجموع	زیادة رأس المال	التسيير	التجهيز	إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية
				جاري	ذات الطابع غير الت	لقاولات العمومية	المؤسسات وا		
106,8	-	29,5	77,3	330,8	-	124,0	206,8	241,8	وكالات الأحواض المائية
66,9	-	44,3	22,6	111,2	-	60,0	51,2	96,9	وكالة التنمية الفلاحية
-	-	-	-	79,0	-	44,0	35,0	48,0	وكالة التنمية الرقمية
50,0	-	50,0	-	100,0	-	100,0	-	98,0	وكالة التنمية الاجتماعية
75,1	-	13,5	61,6	75,1	-	13,5	61,6	58,6	وكالة حساب تحدي الألفية
200,0	-	-	200,0	200,0	-	-	200,0	200,0	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية
-	-	-	-	44,7	-	44,7	-	-	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات
49,0	-	17,0	32,0	63,0	-	29,0	34,0	124,0	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية
30,0	-	18,0	12,0	48,0	-	36,0	12,0	46,0	الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية
247,0	-	47,0	200,0	371,0	-	47,0	324,0	202,0	الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية
20,0	-	16,5	3,5	40,0	-	33,0	7,0	40,0	الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي
164,5	-	156,5	8,0	247,5	-	228,5	19,0	223,6	الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات
2,5	-	1,5	1,0	8,3	-	3,7	4,6	4,0	الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط
11,0	-	11,0	-	37,0	-	20,0	17,0	26,1	الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية
88,0	-	35,0	53,0	151,1	-	60,0	91,1	116,4	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان
65,8	-	65,8	-	167,0	-	137,0	30,0	74,4	الوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية
8,0	-	8,0	-	13,0	-	8,0	5,0	15,5	الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية بتاونات
-				-				4,0	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
14,0	-	14,0	-	14,0	-	14,0	-	30,0	الوكالة الوطنية لتقنين الكهرباء
-	-	-	-	350,0	-	-	350,0	354,0	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
580,0	-	-	580,0	930,0	-	-	930,0	390,0	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية
-	-	-	-	12,0	-	10,0	2,0	10,0	أرشيف المغرب
10 326,8	-	8 332,4	1 994,5	16 709,0		12 632,6	4 076,4	12 154,4	الأكادعيات الجهوية للتربية والتكوين

## الإمدادات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية إنجازات قانون المالية المعدل 2020 والتوقعات المحينة لقانون المالية 2021 والإنجازات المتعلقة به

إلى متم غشت 2021 (مليون درهم) (3/4)

	إلى ا	متم غشت 2021 (مليون درهم) (3/4)							
	0000		توقعات	2021 3			الإنجازات إلى م	تم غشت 2021	
المؤسسات والمقاولات العمومية	إنجازات 2020	التجهيز	التسيير	زیادة رأس المال	المجموع	التجهيز	التسيير	زیادة رأس المال	المجموع
الوكالات الحضرية	523,8	131,0	520,0	-	651,0	67,9	351,7	-	419,6
المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	43,0	7,0	36,0	-	43,0	-	-	-	-
غرف التجارة والصناعة والخدمات	22,5	-	24,5	-	24,5	-	22,7	-	22,7
المركز السينمائي المغربي	76,2	5,2	61,7	-	66,9	5,2	61,7	-	66,9
مفاحم المغرب	82,0	-	62,8	-	62,8	-	62,8	-	62,8
صندوق التمويل الطرقي	-	400,0	-	-	400,0	400,0	-	-	400,0
الغرف الفلاحية	134,1	82,0	90,0	-	172,0	28,4	59,7	-	88,1
غرف الصناعة التقليدية	25,0	-	26,3	-	26,3	-	26,3	-	26,3
غرف الصيد البحري	5,0	54,6	5,0	-	59,6	25,0	4,0	-	29,0
المركز الاستشفائي ابن رشد	600,7	50,0	300,0	-	350,0	-	-	-	-
المركز الاستشفائي ابن سينا	850,7	50,0	860,0	-	910,0	-	860,0	-	860,0
المركز الاستشفائي الحسن الثاني بفاس	431,1	20,0	460,0	-	480,0	-	230,0	-	230,0
المركز الاستشفائي محمد السادس بمراكش	470,9	20,0	460,0	-	480,0	-	230,0	-	230,0
المركز الاستشفائي محمد السادس بوجدة	232,7	20,0	222,0	-	242,0	-	-	-	-
المركز الاستشفائي طنجة	0,3	-	120,0	-	120,0	-	60,0	-	60,0
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	117,0	37,1	83,5	-	120,6	18,6	41,7	-	60,3
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	45,8	15,8	30,0	-	45,8	-	18,0	-	18,0
المراكز الجهوية للاستثمار	-	70,0	230,0	-	300,0	70,0	230,0	-	300,0
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	12,0	10,0	18,4	-	28,4	-	1,4	-	1,4
المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس	73,4	16,0	65,0	-	81,0	10,0	41,3	-	51,3
المدرسة الوطنية العليا للإدارة	35,0	5,0	30,0	-	35,0	5,0	30,0	-	35,0
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	58,0	4,6	78,0	-	82,6	-	39,0	-	39,0
التعاون الوطني	376,4	19,4	364,0	-	383,4	-	273,0	-	273,0
معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	189,4	62,0	206,7	-	268,7	47,0	98,0	-	145,0
المعهد المغربي للتقييس	9,0	-	9,0	-	9,0	-	4,5	-	4,5

الملحق رقم 7

#### الإمدادات المالية للدولة لفائدة المؤسسات والمقاولات العمومية

## إنجازات قانون المالية المعدل 2020 والتوقعات المحينة لقانون المالية 2021 والإنجازات المتعلقة به إلى متم غشت 2021 (مليون درهم) (4/4)

المؤسسات والمقاولات المسويد المعالم المؤسسات والمقاولات المسويد المساوية المؤسسات والمقاولات المسويد المساوية		•	, -		(10-5- 05					
المهدي العبد العب		222		توقعان	2021 3			الإنجازات إلى ه	تم غشت 2021	
المهيد الوطني للبحث في العيد البحري . 83,6 98,9 238,1 . 125,2 112,9 170,5 . 170,5 المهيد الوطني للبحث في العيد الوحل المحري المعيد المحري الم	المؤسسات والمقاولات العمومية	إنجازات 2020	التجهيز	التسيير		المجموع	التجهيز	التسيير		المجموع
المهد العلق	المعهد الوطني للبحث الزراعي	222,6	108,1	171,6	-	279,6	50,0	116,9	-	166,9
المهد العالم المهد التديير المقاولات القلاحية - 5,0 4.0 15,0 - 10,0 5,0 12,7 عهده الدير سيدي محمد لتديير المقاولات القلاحية العالم العالمية العالم	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	170,5	112,9	125,2	-	238,1	98,9	83,6	-	182,5
20,0       .       38,0       .       38,0       .       38,0       .       38,0       .       38,0       .       38,0       .       38,0       .       38,0       .       199,2       .       29,2       .       29,2       .       29,2       .       30,8       .       184,0       .       26,3       26,13       .       26,5       26,13       .       26,5       .       26,13       .       26,0       26,5       .       .       .       .       .       .       .       .       26,5       . <t< td=""><td>معهد باستور المغرب</td><td>91,4</td><td>10,0</td><td>37,0</td><td>-</td><td>47,0</td><td>-</td><td>37,0</td><td>-</td><td>37,0</td></t<>	معهد باستور المغرب	91,4	10,0	37,0	-	47,0	-	37,0	-	37,0
29,2 - 29,2 - 29,2 - 29,2 - 29,2 - 30,8 المهيد العالمي للفضاء المهيد العالمي للفضاء المهيد العالمي للفضاء العالمي المهيد العالمي للفضاء العالمي العال	معهد الامير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية	12,7	5,0	10,0	-	15,0	4,0	5,0	-	9,0
130.6 - 127.5 3.1 261.3 - 255.0 6.3 261.3 - 127.5 3.1 261.3 - 255.0 6.3 261.3 - 127.5 13.1 261.3 - 125.0 14.0 - 125.0 14.0 - 125.0 14.0 - 125.0 14.0 - 125.0 14.0 - 125.0 14.0 14.0 - 125.0 14.0 14.0 - 125.0 14.0 14.0 14.0 14.0 14.0 14.0 14.0 14	المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	38,0	-	38,0	-	38,0	-	20,0	-	20,0
44,0       -       44,0       84,0       -       -       84,0       26,5       ছালা হানা হানা হানা হানা হানা হানা হানা হ	المعهد العالي للقضاء	30,8	-	29,2	-	29,2	-	29,2	-	29,2
33,0 - 33,0 - 10,0 - 10,0 المكتب التعاون المفتعل الشغط الشغط الشغط المشغل المشغل الشغط المشغل الشغط المكتب الوطني للامتطارة الفلاحية ( 167,5   56,4   413,4   - 354,0   59,4   323,5   323,5   423,9   300,0     300,0   300,0   300,0	وكالة المغرب العربي للأنباء	261,3	6,3	255,0	-	261,3	3,1	127,5	-	130,6
-       -       10,0       -       10,0       0,8       مكتب التكوين للهني وإتعاش الشغل المنافق الشخصة       167,5       56,4       413,4       -       354,0       59,4       323,5       المكتب الوطني للخري السياحة       187,5       56,4       413,4       -       354,0       59,4       323,5       300,0	دار الصانع	26,5	84,0	-	-	84,0	44,0	-	-	44,0
المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية - 167,5   56,4   413,4   - 354,0   59,4   323,5   323,5   المكتب الوطني للمتشارة الفلاحية 300,0   300,0   300,0   300,0   1843,0   1843,0   - 1803,0   40,0   2356,5   - 2276,5   80,0   2418,8   1843,0   - 1803,0   40,0   2356,5   - 2276,5   80,0   2418,8   1843,0   - 442,0   230,0   1177,3   - 557,3   620,0   1163,0   1163,0	مكتب تنمية التعاون	10,0	-	33,0	-	33,0	-	-	-	-
ا المكتب الوطني المغربي للسياحة 300,0 300,0 300,0 المكتب الوطني المغربي للسياحة 300,0 300,0 300,0 المكتب الوطني المهربة والإجتماعية الإجتماعية الإجتماعية الإجتماعية الإجتماعية الإجتماعية الإجتماعية المواد الغذائية - 180,0 2418,8 1177,3 - 557,3 620,0 1163,0 المكتب الوطني للمهدروكاربورات والمعادن 45,0 45,0 442,0 230,0 1177,3 - 557,3 620,0 1163,0 45,0 45,0	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	0,8	10,0	-	-	10,0	-	-	-	-
المكتب الوطني للأعبال الجامعية والاجتماعية والاجتماعية المكتب الوطني للأعبال الجامعية والاجتماعية المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية 2276,5 80,0 2418,8 والثقافية 442,0 230,0 1177,3 - 557,3 620,0 1163,0 المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية 442,0 230,0 1177,3 - 557,3 620,0 1163,0	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	323,5	59,4	354,0	-	413,4	56,4	167,5	-	223,9
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية - 1803,0 - 442,0 230,0 1177,3 - 557,3 620,0 1163,0 المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية - 42,0 230,0 - 442,0 - 557,3 620,0 1163,0 المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية - 45,0 - 45	المكتب الوطني المغربي للسياحة	300,0	300,0	-	-	300,0	-	-	-	-
- المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن		2 418,8	80,0	2 276,5	-	2 356,5	40,0	1 803,0	-	1 843,0
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي - 90,1 1096,8 2287,9 - 182,9 2105,1 1947,8 المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي 6,3	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية	1 163,0	620,0	557,3	-	1 177,3	230,0	442,0	-	672,0
6,3       6,3       -       -       6,3       -       -       6,3       -       -       6,3       -       -       6,3       -       -       6,3       -       -       6,3       -       -       6,3       -       -       6,3       - <td>المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن</td> <td>45,0</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td>-</td> <td></td> <td></td> <td></td> <td>-</td>	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	45,0				-				-
0,3       -       -       0,3       0,3       -       -       0,3       قركة الاستثمارات الطاقية         -       -       -       -       40,0       -       40,0       -       40,0       -       -       40,0       -       40,0       -       -       40,0       -       40,0       -       -       40,0       -       -       40,0       -       -       40,0       -       -       -       40,0       -       -       -       40,0       -	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	1 947,8	2 105,1	182,9	-	2 287,9	1 096,8	90,1	-	1 186,9
40,0 - 40,0 40,0 40,0 40,0	شركة استغلال مناجم الريف	6,3	-	-	6,3	6,3	-	-	6,3	6,3
- شركة التنمية الفلاحية - عبد الخامس 16,0 - 16,0 - 16,0 - 16,0 المسرح الوطني محمد الخامس 16,0 - 16,0 - 16,0 - 16,0 - 16,0 المسرح الوطني محمد الخامس 1837,0 - 531,1 305,9 2 275,3 - 1216,6 1058,7 1822,1 الجامعات ومؤسسات التعليم العالي 15 066,7   5 851,8   35 508,3   6,3   23 310,1   12 192,0   27 878,8	شركة الاستثمارات الطاقية		0,3	-	-	0,3	0,3	-	-	0,3
8,0 - 8,0 - 16,0 - 16,0 - 16,0 - 16,0 - 16,0 المسرح الوطني محمد الخامس - 16,0 - 16,0 - 16,0 - 16,0 المسرح الوطني محمد الخامس - 531,1 305,9 2 275,3 - 1216,6 1058,7 1822,1 الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مجموع المؤسسات والمقاولات العمومية ذات محمد المؤسسات والمقاولات العمومية ذات المؤسسات والمقاولات العمومية ذات المؤسسات والمؤسسات والمقاولات العمومية ذات المؤسسات والمؤسسات	شركة التمويل من أجل التنمية الفلاحية	-	40,0	-	-	40,0	-	-	-	-
837,0 - 531,1 305,9 2 275,3 - 1 216,6 1 058,7 1 822,1 الجامعات ومؤسسات التعليم العالي 20 924,8 6,3 15 066,7 5 851,8 35 508,3 6,3 23 310,1 12 192,0 27 878,8 الطابع غير التجاري	شركة التنمية الفلاحية					-				-
20 924,8 6,3 15 066,7 5 851,8 35 508,3 6,3 23 310,1 12 192,0 27 878,8 تابعاري التجاري عبر التجاري 35 508,3 15 066,7 15	المسرح الوطني محمد الخامس	16,0	-	16,0	-	16,0	-	8,0	-	8,0
الطابع غير التجاري ( 2004	الجامعات ومؤسسات التعليم العالي	1 822,1	1 058,7	1 216,6	-	2 275,3	305,9	531,1	-	837,0
25 299,4 1 805,1 15 943,7 7 550,5 41 202,3 1 990,3 24 187,1 15 024,9 33 213,2		27 878,8	12 192,0	23 310,1	6,3	35 508,3	5 851,8	15 066,7	6,3	20 924,8
	المجموع	33 213,2	15 024,9	24 187,1	1 990,3	41 202,3	7 550,5	15 943,7	1 805,1	25 299,4

الملحق 8

## أهم الرسوم شبه الضريبية المحصلة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية 2018-2020

2020	2019	2018	الرسوم شبه الضريبية (مليون درهم)	المؤسسات والمقاولات العمومية
8,3	10,6	8,0	الرسم شبه الضريبي	الهيئة المغربية لسوق الرساميل
51,4	52,2	38,3	الرسم شبه الضريبي على الاستيراد (السقف)	الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة
229,5	143,2	106,6	الرسم شبه الضريبي على الاستيراد (السقف)	المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات
38,0	30,0	25,5	الرسم شبه الضريبي على الاستيراد (السقف)	دار الصانع
293,0	150,1	63,9	الرسم شبه الضريبي على الاستيراد (السقف)	
	111,6	150,6	المبلغ المخصص للوكالة من طرف مجلسها الإداري	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات
0,0	0,0	0,2	غرامات التنقل	صندوق المقاصة
160,0	155,0	145,0	العشر الإضافي للضريبة المهنية	غرف التجارة والصناعة والخدمات
85,7	117,7	89,1	العشر الإضافي للضريبة المهنية	غرف الصناعة التقليدية
16,6	3,8	3,5	العشر الإضافي للضريبة المهنية	غرف الصيد البحري
126,3	101,5	103,7	مساهمة المؤمن لهم	
35,5	27,8	25,1	مساهمة مقاولات التأمين	
2,3	2,7	3,4	مساهمة شركات توزيع الوقود	2.18.11 2 · b. 11 2· - 110 2.8 b. 11 2.01 11 2 · b. 11 2100.11
15,2	16,1	18,1	مساهمة الشركات المهتمة بالسيارات	الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير سابقا)
30,0	21,1	25,3	مساهمة هيئات المراقبة التقنية للمركبات	س حورت رسید سبت
-	-	-	مساهمة مؤسسات تعليم سياقة المركبات	
209,4	169,1	175,5	المجموع	
0,0	0,0	0,4	رسم شبه ضريبي على الزرابي المطبوعة	
5,7	6,7	6,8	الرسم الإضافي المفروض على الذبح في المجازر	التعاون الوطني
136,7	63,8	121,4	اقتطاع برسم الرهان التعاضدي الحضري المغربي	التعاول الوطبي
142,4	70,5	128,6	المجموع	
10,2	12,7	15,6	الرسم الخاص بالبحث في الصيد البحري واستئجار السفن	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
0,7	1,2	1,0	الرسم على التنمية التعاونية	مكتب تنمية التعاون
2 395,2	2 556,9	2 406,6	الضريبة على التكوين المهني	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
122,1	175,7	63,8	" أداء عن تسويق الحبوب والقطاني ورسم على تسويق وخزن الشعير	المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني
218,5	430,0	400,0	الرسم على النقل الجوي	
71,5	143,0	133,0	ضريبة الإنعاش السياحي	المكتب الوطني المغربي للسياحة
290,0	573,0	533,0	" المجموع	, , , , , , , , , , , , , , , , , , ,
294,0	307,1	305,0	الرسم على الأسماك السطحية والرسم الخاص بالبحث في الصيد البحري واستئجار السفن	المكتب الوطني للصيد
260,0	258,0	260,0	الرسم المتعلق بإنعاش المجال السمعي البصري	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة
4 606,6	4 898,5	4 519,8	وع الإجمالي	مجدا

# الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية لفائدة الميزانية العامة للدولة: إنجازات سنة 2020 وتوقعات 2021 و 2022 (مليون درهم)

رمعيون درسي							
تقديرات مشروع قانون المالية 2022	توقعات قانون المالية 2021	إنجازات قانون المالية المعدل 2020	بيان المواره				
			الموارد الآتية من مؤسسات مالية				
770	1 003	1 098	الموارد الآتية من بنك المغرب				
100	للتذكير	-	الموارد الآتية من القرض الفلاحي للمغرب				
100	للتذكير	-	الموارد الآتية من صندوق التجهيز الجماعي				
130	130	130	الموارد الآتية من مكتب الصرف				
100	80	87	الأرباح الآتية من الشركة المركزية لإعادة التأمين				
		مية	حصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العمود				
3 280	3 280	2 000	الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية				
100	260	250	الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات				
للتذكير	للتذكير	554	الموارد الآتية من المكتب الوطني للمطارات				
60	60	-	الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للموانئ				
14	25	23	الموارد الآتية من الهيئة المغربية لسوق الرساميل				
20	20	15	الموارد الآتية من المؤسسة المستقلة للمراقبة وتنسيق الصادرات				
10	14	13	الموارد الآتية من المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية				
60	60	60	الموارد الآتية من المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني				
2	2	2	الموارد الآتية من مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك				
2	2	2	الموارد الآتية من المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيماوية بالدار البيضاء				
10	10	-	الموارد الآتية من المكتب الوطني للصيد				
		ومية	الأرباح الآتية من المقاولات ذات المساهمة العم				
147	63	206	الأرباح الآتية من مجموعة التهيئة العمران				
90	180	170	الأرباح الآتية من بريد المغرب				
35	35	-	الأرباح الآتية من الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية				
25	10	25	الأرباح الآتية من الشركة الملكية لتشجيع الفرس				
2	2	2	الأرباح الآتية من شركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية البيطرية				
12	14	14	الأرباح الآتية من الوكالة الخاصة طنجة-المتوسط				
5 901	5 578	4 877	الأرباح الآتية من المساهمات المالية للدولة في مختلف الشركات				
			أتاوي احتلال الأملاك العامة وموارد أخرى				
110	110	-	أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة الوكالة الوطنية للموانئ				
120	120	46	أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة المكتب الوطني للمطارات				
3 000	6 060	142	موارد مختلفة				
14 199,9	17 117,7	9 716,0	مجمــوع الموارد المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية				
5 000	4 000	-	عائدات الخوصصة				
19 199,9	21 117,7	9 716,0	المجموع الإجمالي				

### التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (1/2) (مليون الدرهم)

توقعات 2022	توقعات 2021 (*)	إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية	رمز المنشآة	القطاع
2 904	2 850	2 043	المكتب الوطني للسكك الحديدية	ONCF	
2 708	2 262	340	شركة الدارالبيضاء للنقل	CASA TRANSPORTS	
2 624	2 478	1 003	شركة الناظور غرب المتوسط	NWM	
2 008	979	921	الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	ADM	
1 869	6 622	2 408	صندوق التمويل الطرقي	CFR	البنيات التحتية والنقل
1 548	1 105	633	المكتب الوطني للمطارات	ONDA	
1 367	3 230	1 325	الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	TMSA	
752	1 339	1 781	الوكالة الوطنية للموانئ	ANP	
1 690	1 446	1 498	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
17 471	22 310	11 951	المجموع		
2 469	2 207	1 789	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	ORMVAs	
1 156	763	473	الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	ANCFCC	
399	281	335	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغدائية	ONSSA	
226	186	230	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	ANDZOA	
226	78	91	المكتب الوطني للصيد	ONP	الفلاحة والصيد البحري
68	44	149	وكالة التنمية الفلاحية	ADA	
52	47	43	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	ONCA	
107	55	46	الشركة الملكية لتشجيع الفرس	SOREC	
93	94	61	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
4 796	3 755	3 217	المجموع		
4 526	4 343	4 334	مجموعة التهيئة العمران	GROUPE HAO	
3 112	2 912	3 294	وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية	APDs	
2 868	1 600	1 963	شركة الرباط الجهة للتهيئة	SRRA	
745	700	586	شركة إدماج السكن	IDMAJ SAKAN	ال ک مالت، مالت، تر
654	593	418	وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	ALEM	السكن والتعمير والتنمية المجالية
759	650	1 006	شركة الدار البيضاء للتهيئة	CASA AMENAGEMENT	
300	181	305	وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا	AASLM	
485	1 068	263	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
13 449	12 047	12 169	المجموع		
17 100	14 061	9 260	المجمع الشريف للفوسفاط ش.م.	GROUPE OCP	
11 030	10 892	8 291	المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	ONEE	
3 331	2 940	1 543	الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء	REGIES DISTRIBUTION	الطاقة والمعادن والماء
1 867	525	103	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	MASEN	والبيئة
898	947	599	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
34 226	29 365	19 796	المجموع		

## التوزيع القطاعي لاستثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (2/2) (مليون الدرهم)

توقعات 2022	توقعات 2021 (*)	إنجازات 2020	المؤسسات والمقاولات العمومية	رمز المنشآة	القطاع
6 513	4 534	3 245	صندوق الإيداع والتدبير	CDG GROUPE	
746	399	21	صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	FDSHII	
604	706	95	إثمار الموارد	ITHMAR CAPITAL	
460	506	194	القرض الفلاحي للمغرب	CAM	القطاع المالي
112	9	8	الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة	SNGFE (ex-CCG)	
39	155	14	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
8 474	6 309	3 578	المجموع		
5 779	4 139	3 577	الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	AREFs	
1 883	1 214	737	مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	OFPPT	
1 785	1 352	1 400	الجامعات	UNIVERSITES	
651	411	368	المراكز الاستشفائية الجامعية	CHUs	
300	300	9	معهد باستور المغرب	IPM	
113	168	396	المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	INRH	_
110	105	96	المعهد الوطني للبحث الزراعي	INRA	
100	100	100	الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	ANAM	القطاعات الاجتماعية
97	81	88	المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية	ONOUSC	والصحية والتربية والتكوين
76	55	36	التعاون الوطني	EN	
60	48	52	معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	IAV	
32	32	5	الصندوق المغربي للتأمين الصحي	СМАМ	
30	30	18	الصندوق المغربي للتقاعد	CMR	
126	131	91	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
11 143	8 166	6 974	المجموع		
784	776	768	المكتب الوطني المغربي للسياحة	ONMT	
471	231	98	الشركة المغربية للهندسة السياحية	SMIT	7
2	2	17	دار الصانع	MDA	السياحة والحرف المهنية
1 257	1 010	883	المجموع		
339	318	87	الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	AMDL	
305	204	95	بريد المغرب	BAM	
185	185	132	الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	SNRT	
117	74	58	الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	AMDIE	
76	58	45	وكالة التنمية الرقمية	ADD	قطاعات أخرى
49	49	0	وكالة حساب تحدي الالفية المغرب	AMCAM	
237	223	48	مؤسسات ومقاولات أخرى	AUTRES EEP	
1 308	1 112	464	المجموع		
92 125	84 075	59 033	ام		

(\*) بعد المصادقة على الميزانيات

#### FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPAUX EEP

#### **GROUPE SOCIETE NATIONALE DES AUTOROUTES DU MAROC**



## مجموعة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب

Information	ns de base	de base معلومات عامة				
SIGLE	Α	DM (MAISON N	1ERE)	رمز المؤسسة		
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	15 715,6	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي		
DATE DE CREATION		12/06/1989		تاريخ التأسيس		
CLASSIFICATION JURIDIQUE	FILIALE PUBLIQUE		بركة تابعة عامة	التصنيف القانوني		
ACTIVITE	CONSTRUCTION ET EXPLOITATION DES AUTOROUTES	ر	تجهيز واستغلال البنية التحتية للنقل عبر الطريق السيار			
CATEGORIE	COMMERCIAL		تجاري	الفئة		
	TOTALE	99%	إجمالية			
PARTICIPATION PUBLIQUE	DIRECTE	68%	المباشرة	المساهمة العمومية		
	INDIRECTE	31%	بير المباشرة			

Indicateurs économiques et fi	(*) Consolidés selon IFRS			
consolidés du Groupe ADM (*	لمجموعة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب			En Millions de Dhs مليون در هم
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	580	567	569	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	223	225	225	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 190	1 710	1 586	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	3 511	3 712	3 027	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	2 553	2 333	1 658	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	27	28	24	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	242	247	- 933	الناتج الصافي
CAF	589	449	91	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	74 044	74 648	75 086	مجموع الأصول
Fonds propres	22 881	23 074	22 097	الأموال الذاتية
Dettes de financement	36 978	37 233	38 385	ديون التمويل
Investissements (paiements)	397	619	921	الاستثمارات (الأداءات)





#### بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPAUX EEP

#### **GROUPE AGENCE NATIONALE DES PORTS**



## مجموعة الوكالة الوطنية للموانئ

Information	ns de base	- معلومات عا				
SIGLE	ANP (MAI	ANP (MAISON MERE)				
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي			
DATE DE CREATION	01/12	01/12/2006				
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC		مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني		
ACTIVITE	DEVELOPPEMENT ET MAINTENANCE DES PORTS ET REGULATION DE L'ACTIVITE PORTUAIRE	تطوير وصيانة الموانر	نشاط المؤسسة			
CATEGORIE	COMMERCIAL		تجاري	الفئة		

Indicateurs économiques et			رات الاقتصادية والم	
consolidés du Groupe ANP (*	<sup>5</sup> )	للموانئ	عة الوكالة الوطنية	مليون در هم En Millions de Dhs
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	2 416	2 426	2 414	عدد المستخدمين ( المجموعة )
Charges de personnel	326	323	328	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 442	1 338	1 447	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	1 971	2 050	2 054	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 175	1 303	1 447	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	84	69	40	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	171	101	64	الناتج الصافي
CAF	425	483	573	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	11 478	20 424	21 763	مجموع الأصول
Fonds propres	4 661	9 764	9 796	الأموال الذاتية
Dettes de financement	2 754	6 008	6 060	ديون التمويل
Investissements (paiements)	1 419	1 724	1 781	الاستثمارات (الأداءات)





#### FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPAUX EEP

### **GROUPE POSTE MAROC**



## مجموعة بريد المغرب

Information	- Informations de base				
SIGLE	В	AM (MAIS	SON MERE	•)	رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	11	91,4	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		07/08	3/1997		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	SOCIETE D'ETAT			شركة الدولة	التصنيف القانوني
ACTIVITE		COURRIER / MESSAGERIE/ POSTE DIGITALE / SERVICES FINANCIERS		البريد والارساليات والبريد الرقم المالية	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري			الفئة
	TOTALE 100		0%	الإجمالية	
PARTICIPATION PUBLIQUE	DIRECTE	DIRECTE 100		المباشرة	المساهمة العمومية
	INDIRECTE		-	غير المباشرة	

Indicateurs économiques et f		الية الموطدة	مؤشرات الاقتصادية والما	
consolidés du Groupe POSTE	MAROC (*)		مجموعة بريد المغرب	En Millions de Dhs مليون درهم
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	9 088	9 125	8 882	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	1 285	1 404	1 418	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 776	2 958	3 200	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	2 732	2 869	2 862	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	1 251	1 321	1 092	القيمة المضافة
Résultat Net part du groupe	231	286	87	الناتج الصافي
Total actif	67 372	72 507	79 326	مجموع الأصول
Fonds propres	2 816	2 908	2 811	الأموال الذاتية
Dettes de financement	660	681	1 361	ديون التمويل
Investissements (paiements)	88	133	94,8	الاستثمارات (الأداءات)





#### FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPAUX EEP

#### **GROUPE CREDIT AGRICOLE DU MAROC**



## مجموعة القرض الفلاحي للمغرب

Information	ns de base	s de base معلومات عامة			
SIGLE	C	CAM (MAISON MERE)			
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	4 2	227,7	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		01/06/2004			تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	FILIALE PUBLIQUE			شركة تابعة عامة	التصنيف القانوني
ACTIVITE	BANCAIRE			مؤسسة بنكية	نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL			الفئة	
	TOTALE	87%		الإجمالية	
PARTICIPATION PUBLIQUE	DIRECTE	7:	5%	المباشرة	المساهمة العمومية
	INDIRECTE	12	2%	غير المباشرة	

Indicateurs économiques et			رات الاقتصادية والما	
consolidés du Groupe CAM	.*)	لمغرب	عة القرض الفلاحي ا	مليون درهم En Millions de Dhs
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	3 931	3 961	3 885	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	1 147	1 199	1 206	تكاليف المستخدمين
PNB	3 970	4 073	4 080	الناتج البنكي الصافي
Valeur ajoutée	5 117	5 272	5 286	القيمة المضافة
Résultat Net part du groupe	626	636	266	الناتج الصافي
Total actif	107 290	116 013	124 018	مجموع الأصول
Fonds propres	10 644	12 455	12 470	الأموال الذاتية
Dettes de financement	12 358	12 809	15 081	ديون التمويل





## بطائق وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

## **GROUPE CAISSE DE DEPOT ET DE GESTION**

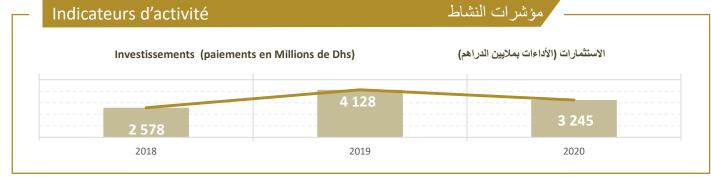


## مجموعة صندوق الايداع والتدبير

	CAUCH DE DEPOT ET DE DESTROIT					
Information	ns Générales		معلومات عامة			
SIGLE	CDG (MA	CDG (MAISON MERE)				
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	ons de DH 12 304,8 مليون درهم				
DATE DE CREATION	10/0	تاريخ التأسيس				
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية		التصنيف القانوني		
ACTIVITE	BANCAIRE مؤسسة بنكية		نشاط المؤسسة			
CATEGORIE	COMMERCIAL		تجاري	الفئة		

Indicateurs économiques et	financiers		ؤشرات الاقتصادية والمالي	
consolidés du Groupe CDG (	*)	تدبير	بموعة صندوق الايداع واأ	مليون در هم En Millions de Dhs
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	6 469	6 598	6 770	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	2 107	2 299	2 292	تكاليف المستخدمين
PNB	4 556	8 223	5 017	الناتج البنكي الصافي
Résultat Net part du groupe	-1 077	622	-3 820	الناتج الصافي
Total actif	251 054	279 693	295 998	مجموع الأصول
Fonds propres	20 206	22 525	18 052	الأموال الذاتية





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

#### CAISSE MAROCAINE DES **RETRAITES**



## الصندوق المغربي للتقاعد

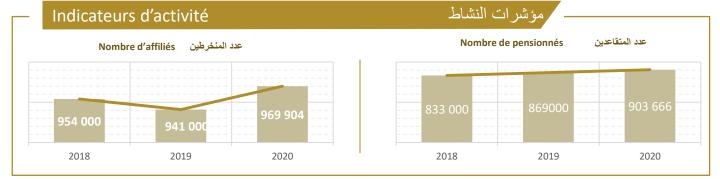
Information	ns Générales	معلومات عامة			
SIGLE	CN	CMR			
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	ملیون درهم - <i>Millions de DH</i> - ملیون			
DATE DE CREATION	01/03	01/03/1930			
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني		
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DES RETRAITES DU SECTEUR PUBLIC	نشاط المؤسسة			
CATEGORIE	NON COMMERCIAL	غير تجاري	الفئة		

#### المؤشرات الاقتصادية والمالية للصندوق المغربي للتقاعد Indicateurs économiques et financiers de la CMR

مليون در هم En Millions de Dhs

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	425	421	427	عدد المستخدمين
Charges de personnel	119	126	127	تكاليف المستخدمين
Cotisations et contributions	27 854	31 852	35 179	لاشتراكات والمساهمات
Pensions et prestations	36 114	39 540	43 881	لمعاشات والخدمات
Solde technique	-8 260	-7 688	-8 703	لناتج التقني
Fonds propres	78 573	77 303	74 598	الأموال الذاتية
Total actif	82 067	80 643	77 370	مجموع الأصول
Investissements (paiements)	11	13	18	لاستثمارات (الأداءات)





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

#### **CAISSE NATIONALE DE SECURITE SOCIALE**



## ً الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

Information	ns Générales				
SIGLE	Ch	CNSS			
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	Millions de DH - مليون درهم			
DATE DE CREATION	13/12	13/12/1959			
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	ETABLISSEMENT PUBLIC مؤسسة عمومية			
ACTIVITE	GESTION DU REGIME DE LA SECURITE SOCIALE	نشاط المؤسسة			
CATEGORIE	NON COMMERCIAL	غير تجاري	الفئة		

#### المؤشرات الاقتصادية والمالية المؤسرات الاقتصادية والمالية والمالية المؤسرات الاقتصادية والمالية وال للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي de la CNSS

En Millions de Dhs مليون در هم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	4 070	3 996	3 920	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 241	1 216	1 307	تكاليف المستخدمين
Régime Général				نظام العام
Cotisations et contributions	25 112	26 332	24 749	الاشتر اكات والمساهمات
Pensions et prestations	18 064	21 640	25 114	المعاشات والخدمات
Solde technique	7 048	4 693	-365	الناتج التقني
Fonds propres	74 865	80 782	81 736	الأموال الذاتية
Total actif	86 851	94 308	96 147	مجموع الأصول
Assurance Maladie Obligatoire				تأمين الاجباري عن المرض
Cotisations et contributions	7 290	7 873	7 576	الاشتراكات والمساهمات
Pensions et prestations	4 088	4 476	4 600	المعاشات و الخدمات
Solde technique	3 202	3 397	2 976	الناتج التقنى
Fonds propres	29 047	32 973	36 942	الأموال الداتية
Total actif	31 477	35 623	39 483	مجموع الأصول
Investissement (paiements)	6,8	5	7	الاستثمارات (الأداءات)





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

### **GROUPE AL OMRANE**



## مجموعة العمران

Information	ns Générales	s Générales معلومات عامة		
SIGLE	HA	HAO (MAISON MERE)		
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	2 104,0	رأس المال الاجتماعي	
DATE DE CREATION		15/12/2004	تاريخ التأسيس	
CLASSIFICATION JURIDIQUE	SOCIETE D'ETAT		التصنيف القانوني	
ACTIVITE	AMENAGEMENT ET HA	ABITAT التجهيز والسكن		نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL		الفئة	
	TOTALE	الإجمالية 100%		
PARTICIPATION PUBLIQUE	DIRECTE	المباشرة المباشرة		المساهمة العمومية
	INDIRECTE	-	غير المباشرة	

Consolidés selon la norme marocaine) المؤشر ات الاقتصادية و المالية الموطدة (\*) Consolidés selon la norme marocaine

				( ) consonacs seron la norme ma
consolidés du Groupe AL OI	VIRANE (*)		مجموعة العمران	لم ليون درهم En Millions de Dhs
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	1 084	1 012	979	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	492	574	501	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	4 290	3 647	2 881	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	5 021	4 571	3 319	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	896	591	842	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	334	189	139	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	422	398	243	الناتج الصافي
CAF	754	332	279	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	56 220	58 627	60 822	مجموع الأصول
Fonds propres	6 074	6 149	6 160	الأموال الذاتية
Dettes de financement	3 620	4 547	5 025	ديون التمويل
Investissement (paiements)	5 100	4 548	4 334	الاستثمارات (الأداءات)





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

#### **MOROCCAN AGENCY FOR SUSTAINABLE ENERGY**

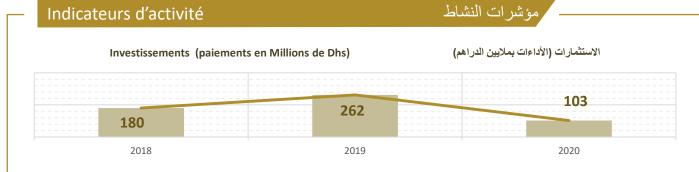


## لوكالة المغربية للطاقة المستدامة

Informations Générales					
		MA	SEN		
SIGLE	Millions de DH	4	750	مليون درهم	رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	18/03/2010			رأس المال الاجتماعي	
DATE DE CREATION	SOCIETE D'ETAT	شركة الدولة		تاريخ التأسيس	
CLASSIFICATION JURIDIQUE	PRODUCTION D'ENE RENOUVELABLE	ERGIE إنتاج الطاقة المستدامة		التصنيف القانوني	
ACTIVITE	COMMERCIAL	تجاري		نشاط المؤسسة	
ACTIVITE	TOTALE	جمالية 100%		الإجمالية	لساط الموسسة
CATECODIE	DIRECTE	42,	75%	المباشرة	الفئة
CATEGORIE	INDIRECTE	57,	25%	غير المباشرة	الفته

Indicateurs économ de MASEN	iques et financier		المؤشرات الاقتص للوكالة المغربية	En Millions de Dhs مليون درهم
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	182	178	166	عدد المستخدمين
Charges de personnel	108	109	108	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 326	2 039	1 926	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	757	1 310	1 371	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	-458	-619	-448	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	6	10	8	الضريبة على الشركات
Résultat Net	-8	-7	56	الناتج الصافي
CAF	-65	-64	147	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	24 581	25 312	23 763	مجموع الأصول
Fonds propres	2 168	2 155	3 406	الأموال الذاتية
Dettes de financement	20 415	19 880	19 371	ديون التمويل





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

#### **GROUPE OCP**



## المجمع الشريف للفوسفاط

Information	s Générales معلومات عامة				
SIGLE	OC	P SA (MAIS	ON MEF	RE)	رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	8 287,	5	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		07/08/1920			تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	FILIALE PUBLIQUE	شركة تابعة عامة		التصنيف القانوني	
ACTIVITE	EXPLOITATION DES DE PHOSPHATES	MINES استغلال مناجم الفوسفاط		نشاط المؤسسة	
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري		الفئة	
	TOTALE	95%		الإجمالية	
PARTICIPATION PUBLIQUE	DIRECTE	94%			المساهمة العمومية
	INDIRECTE	1%		غير المباشرة	

Indicateurs économiques et f	inanciers	لية الموطدة	شرات الاقتصادية والما	<del>-</del>
consolidés du Groupe OCP (	*)		جمع الشريف للفوسفاط	En Millions de Dhs مليون درهم
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	20 098	20 673	19 657	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	8 481	9 213	9 099	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	40 947	41 038	35 752	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	55 906	54 092	56 182	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	25 456	24 487	23 451	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	1 100	1 725	904	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	5 425	2 843	3 231	الناتج الصافي
Total actif	162 458	166 864	165 326	مجموع الأصول
Fonds propres	78 859	77 191	76 143	الأموال الذاتية
Dettes de financement	50 864	52 292	46 964	ديون التمويل
Investissement (paiements)	10 700	12 800	9 260	الاستثمارات (الأداءات)





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

**OFFICE DE LA FORMATION PROFESSIONNELLE ET DE LA PROMOTION DU TRAVAIL** 

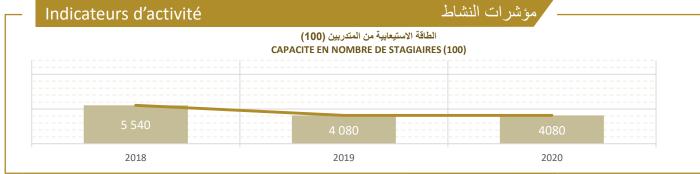


مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

Information	ns Générales	معلومات عامة		
SIGLE	OF	PPT	رمز المؤسسة	
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH 4 0	مليون درهم 778,4	رأس المال الاجتماعي	
DATE DE CREATION	01/0	01/05/1974		
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني	
ACTIVITE	DEVELOPPEMENT  DE LA FORMATION  PROFESSIONNELLE		نشاط المؤسسة	
CATEGORIE	NON COMMERCIAL	غير تجاري	الفئة	

Indicateurs économiques de l'OFPPT			مرات الاقتصادية <sub>ا</sub> ب التكوين المهني	
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	7 943	7 650	7 766	عدد المستخدمين
Charges de personnel	1 689	1862	1 667	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	2 345	2 453	2 388	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	2 675	2 890	2 602	رقم المعاملات
Valeur Ajoutée	2 022	2 299	1 882	القيمة المضافة
Investissement (paiements)	230	500	737	الاستثمارات (الأداءات)





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

#### **GROUPE OFFICE NATIONAL DES CHEMINS DE FER**



## مجموعة المكتب الوطني للسكك الحديدية

Information	ns Générales	معلومات عامة	<u> </u>
SIGLE	ONCF ( MA	ISON MERE)	رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH 37 72	مليون درهم 24,8	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION	05/08/1963		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	A ndewmin and not		التصنيف القانوني
ACTIVITE	TRANSPORT FERROVIAIRE النقل السككي		نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة

Indicateurs économiques et fina	anciers		المؤشرات الاقتصادية والما	(*) Consolidés selon IFRS
consolidés du Groupe ONCF (*)		للسكك الحديدية	لمجموعة المكتب الوطني	En Millions de Dhs مليون درهم
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif du groupe (**)	9 956	10 333	8 666	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	1 382	1 447	1 295	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	3 660	3 684	3 061	تكاليف الإستغلال
Chiffre d'Affaires	4 449	4 737	3 103	رقم المعاملات
Valeur ajoutée (Activité Ferroviaire)	1 981	2 079	1 430	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	24	46	2	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	-1 149	-2 011	-947	الناتج الصافي
CAF	599	445	-901	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	74 554	75 306	73 451	مجموع الأصول
Fonds propres	25 278	23 232	22 298	الأموال الذاتية
Dettes de financement	38 002	41 895	43 080	ديون التمويل
Investissements (paiements)	5 232	2 161	2 043	الاستثمارات (الأداءات)





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

#### **OFFICE NATIONAL DES AEROPORTS**



## المكتب الوطني للمطارات

Information	ns Générales	معلومات عامة		
SIGLE	ON	ONDA		
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH 2 0	Millions de DH 2 064,82 مليون درهم		
DATE DE CREATION	06/0	06/05/1982		
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	ETABLISSEMENT PUBLIC مؤسسة عمومية		
ACTIVITE	GESTION DES AEROPORTS تدمات مرتبطة بالمطارات		نشاط المؤسسة	
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة	

Indicateurs économiques	Indicateurs économiques et financiers		المؤشرات الأقتصادي	
de l'ONDA		لارات	للمكتب الوطني للمص	En Millions de Dhs مليون درهم
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	2 343	2 419	2 470	عدد المستخدمين
Charges de personnel	746	823	898	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	1 790	1 918	1 769	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	4 006	4 242	1 581	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	3 111	3 284	858	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	329	364	8	الضريبة على الشركات
Résultat Net	557	566	-1 918	الناتج الصافي
CAF	1 578	1 608	-742	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	13 233	13 383	12 792	مجموع الأصول
Fonds propres	5 232	5 303	2 747	الأموال الذاتية
Dettes de financement	4 791	4 785	6 201	ديون التمويل
Investissements (paiements)	1 149	2 373	633	الاستثمارات (الأداءات)





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

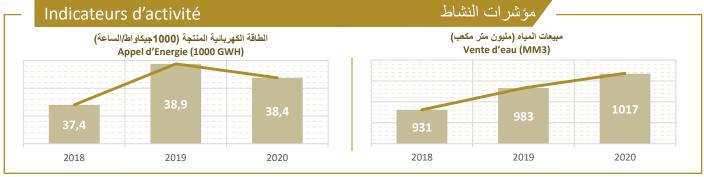
#### OFFICE NATIONAL D'ELECTRICITE ET DE L'EAU POTABLE

المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب Office National de l'Electricité et de l'Eau Potable المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب

- Information	ns Générales	معلومات عامة	·	
SIGLE	ONI	ONEE		
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH 23 4	مليون درهم 15,2	رأس المال الاجتماعي	
DATE DE CREATION	24/04/	24/04/2012		
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	مؤسسة عمومية	التصنيف القانوني	
ACTIVITE	PRODUCTION, TRANSPORT ET DISTRIBUTION DE L'ELECTRICITÉ ET DE L'EAU POTABLE, ET GESTION DU SERVICE DE L'ASSAINISSEMENT LIQUIDE  PRODUCTION, TRANSPORT ET DISTRIBUTION DE L'ELECTRICITÉ ET DE L'EAU POTABLE, ET GESTION DU SERVICE DE L'ASSAINISSEMENT LIQUIDE		نشاط المؤسسة	
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة	

Indicateurs économiques	s et financiers	، والمالية 3	المؤشرات الافتصادية	
de l'ONEE	سالح للشرب	رباء والماء الص	للمكتب الوطنى للكهر	En Millions de Dhs مليون درهم
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	17 769	18 223	17 764	عدد المستخدمين
Charges de personnel	3 655	3 987	4 082	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	27 035	29 473	26 205	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	36 717	37 950	36 870	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	13 626	12 771	15 014	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	115	118	321	الضريبة على الشركات
Résultat Net	1 957	594	2 252	الناتج الصافي
CAF	8 856	7 567	8 758	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	132 246	135 578	143 845	مجموع الأصول
Fonds propres	23 443	23 770	26 830	الأموال الذاتية
Dettes de financement	58 361	57 785	59 530	ديون التمويل
Investissements (paiements)	8 662	8 348	8 291	الاستثمارات (الأداءات)





#### FICHES SIGNALETIQUES DES PRINCIPAUX EEP

#### **OFFICE NATIONAL DES HYDROCARBURES ET DES MINES**



## المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

Information	ns Générales			
SIGLE	ON	ONHYM		
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH 15	رأس المال الاجتماعي		
DATE DE CREATION	17/08	17/08/2005		
CLASSIFICATION JURIDIQUE	ETABLISSEMENT PUBLIC	ETABLISSEMENT PUBLIC مؤسسة عمومية		
ACTIVITE	RECHERCHE MINIÈRE ET D'HYDROCARBURES	التنقيب عن المعادن والهيدروكاربورات	نشاط المؤسسة	
CATEGORIE	COMMERCIAL	تجاري	الفئة	

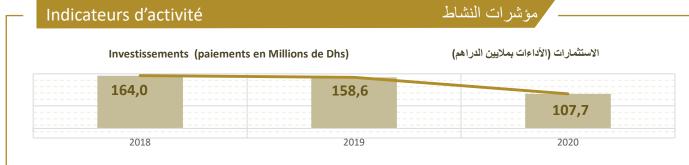
للمكتب الوطنى للهيدر وكاربورات والمعادن de l'ONHYM

En Millions de Dhs

مليون درهم

Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif	509	480	443	عدد المستخدمين
Charges de personnel	206	195	191	تكاليف المستخدمين
Charges d'exploitation HD	288	248	237	تكاليف الاستغلال
Chiffre d'Affaires	173	243	195	رقم المعاملات
Valeur ajoutée	246	320	264	القيمة المضافة
Impôt sur les Sociétés	1	1	1	الضريبة على الشركات
Résultat Net	- 265	-17	-10	الناتج الصافي
CAF	- 65	126	166	قدرة التمويل الذاتي
Total actif	2 133	2 139	2 167	مجموع الأصول
Fonds propres	1 652	1 640	1 678	الأموال الذاتية





#### FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPAUX EEP

## GROUPE COMPAGNIE NATIONALE DE TRANSPORT AERIEN ROYAL AIR MAROC



مجموعة الشركة الوطنية للنقل الجوي الخطوط الملكية المغربية

Informations de base					
SIGLE	F	RAM (MAIS	ON MERE	)	رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	3 62	28 ,1	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		18/06/	′1957	تاريخ التأسيس	
CLASSIFICATION JURIDIQUE	FILIALE PUBLIQUE		شركة تابعة عامة		التصنيف القانوني
ACTIVITE	TRANSPORT AERIEN		النقل الجوي		نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL			الفئة	
	TOTALE	98 9	%	الإجمالية	
PARTICIPATION PUBLIQUE	DIRECTE	549	المباشرة المباشرة 54%		المساهمة العمومية
	INDIRECTE	449	%	غير المباشرة	

ndicateurs économiques et financiers			ات الاقتصادية والما	
consolidés du Groupe RAM (*)	لوط الملكية المغربية	للنقل الجوي الخط	عة الشركة الوطنية	مليون درهم En Millions de Dhs
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات
Effectif (du groupe)	5 801	5 557	5 239	عدد المستخدمين (المجموعة)
Charges de personnel	2 868	2 909	2 384	تكاليف المستخدمين
Chiffre d'Affaires	16 102	16 102	6 728	رقم المعاملات
Impôt sur les Sociétés	179	41	55	الضريبة على الشركات
Résultat Net part du groupe	156	-131	-3 800	الناتج الصافي
Total actif	20 787	25 224	23 007	مجموع الأصول
Fonds propres	2 201	6 041	2 193	الأموال الذاتية
Dettes de financement	5 237	9 241	8 424	ديون التمويل
Investissements (paiements)	1 721	656	108	الاستثمارات (الأداءات)





#### بطاقة وصفية لأهم المؤسسات والمقاولات العمومية FICHE SIGNALETIQUE DES PRINCIPAUX EEP

#### **GROUPE AGENCE SPECIALE TANGER MEDITERRANEE**

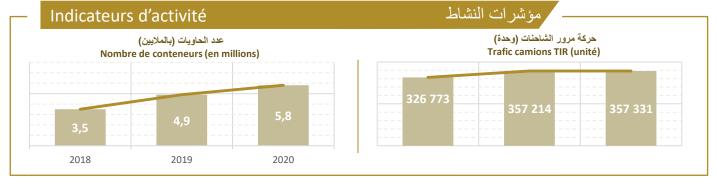


## مجموعة الوكالة الخاصة طنجة-البحر الأبيض المتوسط

Information	ıs de base			معلومات عامة	·
SIGLE	TMSA (MAISON MERE)				رمز المؤسسة
CAPITAL SOCIAL	Millions de DH	3	795,1	مليون درهم	رأس المال الاجتماعي
DATE DE CREATION		23/08	3/2002		تاريخ التأسيس
CLASSIFICATION JURIDIQUE	SOCIETE D'ETAT		شركة الدولة		التصنيف القانوني
ACTIVITE	Développement et gestion complexe portuaire Tanger Aménageur-développeur d d'activités	Med.			نشاط المؤسسة
CATEGORIE	COMMERCIAL			تجاري	الفئة
	TOTALE	10	0 %	الإجمالية	
PARTICIPATION PUBLIQUE	DIRECTE	12,	4%	المباشرة	المساهمة العمومية
	INDIRECTE	87	.6%	غبر المناشرة	

Indicateurs économiques et financ			ؤشرات الاقتصادية والما		e marocain
consolidés du Groupe TMSA (*)	ن المتوسط	لنجة البحر الأبيض	موعة الوكالة الخاصة م	En Millions de Dhs	مليون درهم
Indicateurs	2018	2019	2020	مؤشرات	
Effectif (du groupe)	436	458	513	ستخدمين (المجموعة)	عدد اله
Charges de personnel	177	198	209	المستخدمين	تكاليف
Charges d'exploitation HD	990	1 275	1 088	الاستغلال	تكاليف
Chiffre d'Affaires	2 707	3 138	3 311	عاملات	رقم الم
Valeur ajoutée	1 878	2 063	2 405	المضافة	القيمة
Impôt sur les Sociétés	96	110	95	لة على الشركات	الضريب
Résultat Net part du groupe	644	715	753	الصافي	الناتج
CAF	1 427	1 641	1 534	تمويل الذاتي	قدرة ال
Total actif	26 621	27 760	28 022	ع الأصول	مجموع
Fonds propres	12 303	13 039	13 552	، الذاتية	الأموال
Dettes de financement	12 490	12 632	12 672	لتمويل	ديون ا
Investissements (paiements)	1 608	1 176	1 325	رات (الأداءات)	الاستثما





# لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة (\*) المراقبة القبلية - 208 - (1/3)

#### 1- المؤسسات العمومية

اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
وكالة تهيئة موقع بحيرة مارشيكا	AASLM
وكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق	AAVBR
وكالات الأحواض المائية (10)	ABH (10)
وكالة التنمية الفلاحية	ADA
الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجيستيكية	AMDL
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	AMEE
الوكالة المغربية للأمن و السلامة في المجالين النووي والإشعاعي	AMSSNUR
الوكالة الوطنية للتأمين الصحي	ANAM
الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	ANAPEC
الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط	ANRUR
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	ANCFCC
الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية	ANDA
الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	ANDZOA
الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي	ANEAQ
الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة	ANEP
الوكالة الوطنية لمحو الأمية	ANLCA
الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية	ANPMA
الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية	ANSR
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالة وأقاليم الجهة الشرقية بالمملكة	APDO
أرشيف المغرب	ARCHIVES
الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (12)	AREF (12)
الوكالات الحضرية (30)	AU (30)
المكتبة الوطنية للمملكة المغربية	BNRM
مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج	CADETAF
الغرف الفلاحية (12)	CAG (12)
غرف الصناعة التقليدية (12)	CAR (12)
صندوق المقاصة	cc
غرف التجارة والصناعة والخدمات (12)	CCIS (12)
المركز السينمائي المغربي	ССМ
صندوق التمويل الطرقي	CFR

# لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة (\*) المراقبة القبلية - 208 -(2/3)

اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
المراكز الاستشفائية الجامعية 7)	CHU (7)***
الصندوق المغربي للتأمين الصحي	CMAM**
الصندوق المغربي للتقاعد	CMR
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	CNESTEN
المركز الوطني للبحث العلمي والتقني	CNRST
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	CNSS
غرف الصيد البحري (4)	CPM (4)
المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات	EACCE
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	EHTP
التعاون الوطني	EN
المدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس	ENAM
المدرسة الوطنية العليا للإدارة	ENSA
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	ENSMR
صندوق التكوين المهني للمقاولات المنجمية	FFIEM
معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة	IAV
المعهد المغربي للتقييس	IMANOR
المعهد الوطني للبحث الزراعي	INRA
المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري	INRH
معهد باستور المغرب	IPM
المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	ISCAE
المعهد العالي للقضاء	ISM
المعهد التقني الأمير سيدي محمد لتدبير المقاولات الفلاحية	ITPSMGEA
المختبر الرسمي للتحليلات والبحوث الكيميائية بالدار البيضاء	LOARC
وكالة المغرب العربي للأنباء	MAP
دار الصانع	MDA
مكتب الصرف	ос
مكتب تنمية التعاون	ODCO
مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	OFPPT
المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية	OMPIC

<sup>(\*)</sup> دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

<sup>(\*\*)</sup> في طور التشغيل

<sup>(\*\*\*)</sup> المركز الإستشفائي الجامعي سوس ماسة في طور التشغيل

# لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة (\*) المراقبة القبلية - 208 -(3/3)

اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية	ONCA
المكتب الوطني للمطارات	ONDA
المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني	ONICL
المكتب الوطني المغربي للسياحة	ONMT
المكتب الوطني للخدمات الجامعية الاجتماعية والثقافية	ONOUSC
المكتب الوطني للصيد	ONP
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغدائية	ONSSA
المكاتب الجهوية للاستثمارالفلاحي (9)	ORMVA (9)
الوكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء (11)	RADEE (11)
الوكالة المستقلة للتبريد بالدار البيضاء	RAFC
المسرح الوطني محمد الخامس	TNMV
الجامعات (13)	UNIVERSITES (13)

#### 2- هيئات عمومية أخرى

اسم المؤسسة	الرمز
الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع (12)	AREP (12)
المؤسسة المحمدية للأعمال الإجتماعية لقضاة وموظفي العدل	FMOSJ
مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية لموظفي الأمن الوطني	FMVI OSPSN
المؤسسة الوطنية للمتاحف	FNM
صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية	FSEC

(\*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

## لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة (\*)

#### المراقبة المواكبة - 23 -

#### 1- المؤسسات والمقاولات العمومية

اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
الوكالة الوطنية للموانئ	ANP
بريد المغرب	BAM
شركة الإنتاجات البيولوجية والصيدلية البيطرية	BIOPHARMA
مجموعة التهيئة العمران	НАО
إثمار الموارد	ITHMAR AL MAWARID
شركة الحديقة الوطنية للحيوانات	JZN
الوكالة المغربية للطاقة المستدامة	MASEN
المغربية للألعاب و الرياضة	MDJS
المكتب الوطني للسكك الحديدية	ONCF
المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب	ONEE
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	ONHYM
الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش	RADEEMA
شركة التهيئة لتحويل ميناء طنجة المدينة	SAPT
شركة الهندسة الطاقية	SIE
الشركة المغربية للهندسة السياحية	SMIT
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	SNRT
الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	SNTL
الشركة الوطنية لتسويق البذور	SONACOS
الشركة الوطنية لإنجاز وتدبير المنشآت الرياضية	SONARGES
شركة الرباط الجهة للتهيئة	SRRA
السلطة المينائية طنجة المتوسط	ТМРА
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط	TMSA

#### 2- المقاولات التابعة للجماعات الترابية

اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
المجال الصناعي عين الجوهرة	PIAJ

# لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة (\*) المراقبة مقتضى اتفاقية - 34 -

اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
وكالة التخفيض من الكثافة وإعادة تأهيل مدينة فاس	ADER
الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب	ADM
شركة مارينا أبي رقراق	BRG MARINA
شركة الدار البيضاء للتهيئة	CASA AMENAGEMENT
شركة الدار البيضاء للنقل	CASA TRANSPORTS
شركة إدماج سكن	IDMAJ SAKAN
شركة مارشيكا للتنمية	MARCHICA MED
مازن کابیتال	MASEN CAPITAL
الناضور غرب المتوسط	NWM
المجمع الشريف للفوسفاط ش.م.	OCP SA
شركة بورت نيت	PORTNET
الشركة الوطنية للنقل الجوي - الخطوط الملكية المغربية	RAM
شركة العمران أكادير	SAO AGADIR
شركة العمران البوغاز	SAO AL BOUGHAZ
شركة العمران الجنوب	SAO AL JANOUB
شركة العمران بني ملال	SAO BENI MELLAL
شركة العمران الدار البيضاء	SAO CASA
شركة العمران الشرفات	SAO CHRAFATE
شركة العمران فاس	SAO FES
شركة العمران ساحل لخيايطة	SAO LAKHIAYTA
شركة العمران مراكش	SAO MARRAKECH
شركة العمران وجدة	SAO OUJDA
شركة العمران الرباط	SAO RABAT
شركة العمران تمنصورت	SAO TAMANSOURT
شركة العمران تامسنا	SAO TAMESNA
شركة تدبير ميناء طنجة المدينة	SGPTV
شركة إستغلال الموانئ	SODEP
شركة الدراسات والإنجازات السمعية البصرية (صورياد)	SOREAD
الشركة الملكية لتشجيع الفرس	SOREC
شركة المخازن المينائية	SOSIPO
الشركة المفوضة للنقل الحضري	STAREO
شركة تهيئة سهل واد مرتيل	STAVOM
شركة طرامواي الرباط سلا	STRS
شركة محطة 3 لميناء الدرالبيضاء	TC 3 PC

## لائحة المؤسسات والمقاولات العمومية وهيآت أخرى الخاضعة للمراقبة المالية للدولة مصنفة حسب نوع المراقبة (\*)

#### المراقبة النوعية - 36 -

#### 1- المؤسسات والمقاولات العمومية

اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
وكالة التنمية الرقمية	ADD
وكالة التنمية الاجتماعية	ADS
وكالة المساكن والتجهيزات العسكرية	ALEM
وكالة حساب تحدي الألفية المغرب	AMCAM
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات	AMDIE
الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة	ANPME
الهيثة الوطنية لضبط الكهرباء	ANRE
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	ANRT
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال بالمملكة	APDN
وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليم الجنوب بالمملكة	APDS
المراكز الجهوية للاستثمار(12)	CRI (12)
صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	FDSHII
صندوق التجهيز الجماعي	FEC
الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة	SNGFE (ex-CCG)

#### 2- هيئات عمومية أخرى

الهيأة العمومية	الرمز
هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي	ACAPS
لوكالة المغربية لمحاربة المنشطات	AMA
لهيأة المغربية لسوق الرساميل	АММС
وكالة التشارك للجامعات المغربية ومؤسسات التعليم العالي و البحث ودعم التعليم العالي	AMSUP
مركز موارد المحور الثاني لمخطط المغرب الأخضر	CRP II
مؤسسة مسجد الحسن الثاني في الدار البيضاء	FMHC
مؤسسة محمد السادس لنشر المصحف الشريف	FMVI ESC
مؤسسة محمد السادس لتنمية الأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين	FMVI OSEF
مؤسسة محمد السادس للخدمات الدينية	FMVI PR
لمعهد الوطني لظروف الحياة المهنية	INCVT
المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية	IRCAM

(\*) دون احتساب الشركات التي توجد في طور التصفية

## لائحة الشركات الخاضعة للمراقبة المالية للدولة <u>مقتضى عقد - 3 -</u>

اسم المؤسسة أو المقاولة العمومية	الرمز
شركة إتانول	ETHANOL
شركة أمنسوس	SAS
شركة مياه أم الربيع	SEOR

## تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنيت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

http://lof.finances.gov.ma